وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة

بعنوان:

استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة الغش في ظل "التحولات الاقتصادية العالمية"

من إعداد الطالبة:

عبادة كريمة

تحت إشراف الأستاذ:

أ/د بن عزة محمد امين

أ/د حمداوي ضياء الدين	أستاذ جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة	رئيسا
أ/د بن عزة محمد امين	أستاذ جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة	مشرفا ومقررا
أ/د صوار يوسف	أستاذ جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

2026

2026

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في مكافحة ظاهرة الغش الجمركي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الارتباطي، وتم جمع البيانات من خلال استبيان وُزّع على عينة مكونة من 60 عاملاً وإطاراً بإدارة الجمارك الجزائرية، ثم تم تحليلها باستخدام برنامج .SPSS وقد أظهرت النتائج أن استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية فعّالة وبدرجة عالية في الحد من الغش الجمركي، حيث بلغ معامل الارتباط 0.96 ومعامل التحديد 0.931، مما يعني أن هذه الاستراتيجية تفسر 93.1% من التغير في مستوى مكافحة الغش الجمركي. كما بينت النتائج أن الرقابة الجمركية، وإدارة المخاطر، والرقمنة، والتكوين المستمر، والتنسيق بين المصالح تعد من أهم العوامل الداعمة لفعالية هذه الاستراتيجية، في حين لم يُعتبر تبسيط الإجراءات عاملاً مباشراً في الحد من الغش. كما كشفت الدراسة عن تحديات تنظيمية وتقنية مرتبطة بتعميم الرقمنة ومواكبة تطور أساليب الغش في سياق العولمة، وهو ما يستدعي تعزيز التحديث المستمر والاستثمار في الكفاءات والتكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية :الجمارك الجزائرية، الغش الجمركي، الرقمنة.

Abstract: This study aims to evaluate the effectiveness of the Algerian Customs administration strategy in combating the phenomenon of customs fraud in light of global economic transformations. The study adopted the descriptive analytical correlational approach, and data were collected through a questionnaire distributed to a sample of 60 employees and executives of the Algerian Customs administration, then analyzed using SPSS software. The results showed that the Algerian Customs administration strategy is highly effective in reducing customs fraud, with a correlation coefficient of 0.96 and a coefficient of determination of 0.931, meaning that this strategy explains 93.1% of the variation in the level of combating customs fraud. The findings also indicated that customs control, risk management, digitalization, continuous training, and inter-agency coordination are among the most important factors contributing to the effectiveness of this strategy, while simplification of procedures was not considered a direct factor in reducing fraud. The study also revealed organizational and technical challenges related to the generalization of digitalization and keeping pace with the evolution of fraud methods in the context of globalization, which calls for continuous modernization and investment in skills and technology.

Keywords: Algerian Customs, customs fraud, digitalization.

فهرس المحتويات

ملخص .....-

فهرس المحتويات ..... -

فهرس الجداول..... -

فهرس الاشكال ..... -

مقدمة عامة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة الجمارك والغش الجمركي.....7

المبحث الأول: ماهية إدارة الجمارك.....9

المطلب الأول: مفهوم إدارة الجمارك ونشأتها.....9

الفرع الأول: تعريف إدارة الجمارك.....9

الفرع الثاني: التطور التاريخي لإدارة الجمارك.....10

الفرع الثالث: أهمية إدارة الجمارك في الاقتصاد الوطني.....12

المطلب الثاني: أهداف إدارة الجمارك ووظائفها.....14

الفرع الأول: الأهداف المالية والاقتصادية.....14

الفرع الثاني: الأهداف الأمنية والاجتماعية.....16

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك الجزائرية.....19

الفرع الأول: المديرية العامة للجمارك.....19

المبحث الثاني: ظاهرة الغش الجمركي.....24

المطلب الأول: مفهوم الغش الجمركي وخصائصه.....24

الفرع الأول: تعريف الغش الجمركي.....25

الفرع الثاني: خصائص الغش الجمركي.....26

الفرع الثالث: التمييز بين الغش الجمركي والجرائم المشابهة.....28

المطلب الثاني: أشكال وأساليب الغش الجمركي.....30

الفرع الأول: الغش في التصريح الجمركي.....30

الفرع الثاني: الغش في المنشأ والقيمة والتعريفة.....32

الفرع الثالث: التهريب كأحد أشكال الغش الجمركي 34

المطلب الثالث: أسباب وآثار الغش الجمركي 37

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية والإدارية 37

الفرع الثاني: الأسباب القانونية والتقنية 39

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية 41

المبحث الثالث: دور إدارة الجمارك في مكافحة الغش الجمركي 44

المطلب الأول: الوسائل القانونية لمكافحة الغش 45

الفرع الأول: التشريع الجمركي الجزائري 45

الفرع الثاني: المخالفات والعقوبات الجمركية 46

الفرع الثالث: إجراءات المتابعة والتحقيق 47

المطلب الثاني: الوسائل الرقابية والإدارية 48

الفرع الأول: الرقابة الجمركية 49

الفرع الثاني: التفتيش والمعاينة 50

الفرع الثالث: إدارة المخاطر الجمركية 51

المطلب الثالث: التعاون الوطني والدولي في مكافحة الغش 52

الفرع الأول: التعاون بين الأجهزة الوطنية 52

الفرع الثاني: التعاون الإقليمي والدولي 54

الفرع الثالث: دور المنظمات الدولية المتخصصة 55

الفصل الثاني: استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية 57

المبحث الأول: التحولات الاقتصادية العالمية وأثرها على العمل الجمركي 58

المطلب الأول: ماهية التحولات الاقتصادية العالمية 59

الفرع الأول: مفهوم التحولات الاقتصادية العالمية 59

الفرع الثاني: أسباب ظهور التحولات الاقتصادية العالمية 60

الفرع الثالث: خصائص وأبعاد التحولات الاقتصادية العالمية 60

المطلب الثاني: العولمة الاقتصادية والتجارة الدولية 61

الفرع الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية 62
الفرع الثاني: تحرير التجارة الدولية 62
الفرع الثالث: الاتفاقيات التجارية الدولية 63
المطلب الثالث: انعكاسات التحولات الاقتصادية على الإدارة الجمركية 64
الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية 64
الفرع الثاني: ظهور أنماط جديدة للغش 65
الفرع الثالث: تحديات حماية الاقتصاد الوطني 66
المبحث الثاني: استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية لمكافحة الغش 67
المطلب الأول: الاستراتيجية الوقائية 67
الفرع الأول: التوعية والتحسيس 67
الفرع الثاني: التكوين المستمر للأعوان 68
الفرع الثالث: تبسيط الإجراءات الجمركية 69
المطلب الثاني: الاستراتيجية الرقابية والأمنية 70
الفرع الأول: الرقابة اللاحقة والمسبقة 70
الفرع الثاني: إدارة المخاطر 71
الفرع الثالث: مكافحة التهريب والجريمة المنظمة 71
المطلب الثالث: استراتيجية الرقمنة والتحديث 72
الفرع الأول: رقمنة الإدارة الجمركية 73
الفرع الثاني: الأنظمة المعلوماتية الجمركية 73
الفرع الثالث: أثر الرقمنة في الحد من الغش 74
المبحث الثالث: تقييم فعالية استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية 75
المطلب الأول: مؤشرات فعالية الاستراتيجية الجمركية 75
الفرع الأول: مؤشرات الأداء الجمركي 76
الفرع الثاني: مؤشرات مكافحة الغش 76
الفرع الثالث: مؤشرات التحصيل الجمركي 77

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الاستراتيجية الجمركية 77
الفرع الأول: التحديات التنظيمية 78
الفرع الثاني: التحديات التقنية 78
الفرع الثالث: التحديات المرتبطة بالعولمة الاقتصادية 79
المطلب الثالث: آفاق تطوير الاستراتيجية الجمركية 80
الفرع الأول: تطوير الموارد البشرية 80
الفرع الثاني: تعزيز الرقمنة والحوكمة 81
الفرع الثالث: تعزيز التعاون الدولي 82
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات باستخدامSPSS 83
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة 84
المطلب الأول: منهج الدراسة 84
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها 86
1- مجتمع الدراسة 86
2- العينة وطريقة اختيارها 86
خصائص أفراد العينة 87
المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات 88
.1تحديد محاور الاستبيان 88
.2صياغة العبارات 88
.3مقياس الإجابة 88
.4الهدف من الاستبيان 88
.5صدق وثبات الأداة 89
الأساليب الإحصائية المستخدمة: 89
ثبات أداة القياس: 90
المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة 91
المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية 91

عينة الدراسة. 91
المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان 97
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة 101
اختبار و مناقشة الفرضيات. 101
المبحث الثالث: مناقشة النتائج والتوصيات 103
المطلب الأول: عرض أهم النتائج 103
أولًا: النتائج المتعلقة بالمحور التنظيمي والاستراتيجي 103
ثانيًا: النتائج المتعلقة بالعنصر البشري والتكوين 103
ثالثًا: النتائج المتعلقة بالتحولات الاقتصادية العالمية 104
رابعًا: النتائج المتعلقة بالرقابة والتحديث 104
خامسًا: النتائج الإحصائية للفرضيات 104
المطلب الثاني: مناقشة النتائج في ضوء الجانب النظري والدراسات السابقة 105
.1من حيث الجانب النظري 105
.2من حيث التحولات الاقتصادية 105
.3من حيث الرقمنة والتحديث 106
.4نقطة اختلاف مهمة 106
المطلب الثالث: التوصيات والاقتراحات 106
خاتمة عامة 108
قائمة المراجع والمصادر 111

فهرس الجداول

جدول رقم 02: يبين توزيع العينة حسب الجنس. 91

جدول رقم 03: يبين توزيع العينة حسب العمر. 91

جدول رقم 04: يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي. 93

جدول رقم 05: يبين توزيع العينة حسب سنوات الخبرة. 94

جدول رقم 06: يبين توزيع العينة حسب الرتبة الوظيفية..... 95

جدول رقم 07: يبين توزيع العينة حسب تلقي التكوين في العمل الجمركي. 96

جدول رقم 08: يبين متوسطات محور إستراتيجية إدارة الجمارك في مكافحة الغش. 97

جدول رقم 09: يبين متوسطات محور الغش الجمركي والتحولات الاقتصادية العالمية. .. 98

جدول رقم 10: يبين متوسطات محور الرقابة والتحديث في الإدارة الجمركية. 100

جدول رقم 11: يبين اختبار "ف" لإستراتيجية الجمارك على محاربة الغش. 101

جدول رقم 12: يبين اختبار معاملات درجة التأثير. 102

فهرس الاشكال

الشكل رقم (01): يبين توزيع العينة حسب الجنس. 91
الشكل رقم (02): يبين توزيع العينة حسب العمر. 93
الشكل رقم (03): يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي. 94
الشكل رقم (04): يبين توزيع العينة حسب سنوات الخبرة. 95
الشكل رقم (05): يبين توزيع العينة حسب الرتبة الوظيفية 96
الشكل رقم (06): يبين توزيع العينة حسب التكوين في العمل الجمركي. 97

مقدمة عامة

ان إدارة الجمارك إحدى أهم المؤسسات السيادية في الدولة، لما تضطلع به من وظائف استراتيجية تتجاوز الدور التقليدي المتمثل في تحصيل الرسوم الجمركية، لتشمل حماية الاقتصاد الوطني، وضبط حركة المبادلات التجارية، ومكافحة مختلف أشكال الغش والتهريب والجرائم الاقتصادية العابرة للحدود. كما تمثل الجمارك خط الدفاع الأول ضد الانحرافات التي قد تمس استقرار السوق الوطنية وتوازنها.

وقد شهدت البيئة الاقتصادية العالمية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة تمثلت في العولمة الاقتصادية، وتحرير التجارة الدولية، وتطور وسائل النقل والاتصال، إضافة إلى الثورة الرقمية التي غيرت طبيعة التعاملات التجارية بشكل جذري. هذه التحولات أدت إلى زيادة حجم المبادلات وتسريعها من جهة، لكنها في المقابل ساهمت في تعقيد الظواهر الاقتصادية غير المشروعة، وعلى رأسها الغش الجمركي.

ويُعتبر الغش الجمركي من أخطر التحديات التي تواجه الإدارة الجمركية، لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني من حيث حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية معتبرة، وإضعاف الإنتاج المحلي، وتشويه المنافسة العادلة، إضافة إلى ارتباطه في كثير من الحالات بالجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وفي هذا السياق، عملت الجزائر على تطوير منظومة جمركية حديثة تعتمد على مزيج من الآليات القانونية والرقابية والتكنولوجية، بهدف تحقيق التوازن بين تسهيل التجارة المشروعة وحماية الاقتصاد الوطني. غير أن فعالية هذه الاستراتيجية تبقى محل تقييم مستمر في ظل التغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في مكافحة ظاهرة الغش الجمركي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم الغش الجمركي وأبرز أشكاله وأسبابه وآثاره؟
2. كيف أثرت التحولات الاقتصادية العالمية على طبيعة العمل الجمركي؟
3. ما هي أهم مكونات استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في مكافحة الغش؟
4. إلى أي مدى تساهم هذه الاستراتيجية في الحد من الغش الجمركي؟
5. ما أبرز التحديات التي تواجه تطبيق هذه الاستراتيجية؟
6. كيف يمكن تطوير هذه الاستراتيجية لمواكبة التحولات الاقتصادية؟

أهمية الدراسة

أولًا: الأهمية النظرية

- إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالإدارة الجمركية ومكافحة الغش الجمركي.
- توضيح العلاقة بين التحولات الاقتصادية العالمية وتطور أساليب الغش الجمركي.
- تقديم إطار مفاهيمي متكامل حول الاستراتيجية الجمركية وأبعادها.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

- تقييم فعالية الاستراتيجية الجمركية الجزائرية على أرض الواقع.
- تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين الأداء الجمركي.
- دعم متخذي القرار بمؤشرات علمية حول فعالية الرقابة الجمركية.
- المساهمة في تطوير آليات مكافحة الغش في ظل التحديات الحديثة.

أهداف الدراسة

الأهداف الرئيسية

- قياس فعالية استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في مكافحة الغش الجمركي.
- تحليل تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على العمل الجمركي.

- اقتراح حلول عملية لتطوير الاستراتيجية الجمركية.

الأهداف الفرعية

- تحديد مفهوم الغش الجمركي وأشكاله.
- تحليل مكونات الاستراتيجية الجمركية.
- دراسة أثر الرقمنة والتكنولوجيا على مكافحة الغش.
- اختبار العلاقة بين المتغيرات الإحصائية للدراسة.
- الكشف عن أهم التحديات التنظيمية والتقنية.
- تقديم آفاق مستقبلية لتطوير العمل الجمركي.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

تؤثر استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في مكافحة ظاهرة الغش الجمركي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

الفرضيات الفرعية

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستراتيجية الوقائية والحد من الغش الجمركي.
- توجد علاقة بين الاستراتيجية الرقابية والأمنية ومكافحة الغش الجمركي.
- توجد علاقة بين الرقمنة والتحديث الإداري والحد من الغش الجمركي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية.

أسباب اختيار الموضوع

- الأهمية الاقتصادية للغش الجمركي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني.
- تطور أساليب التهريب نتيجة العولمة والتجارة الدولية.
- الحاجة إلى تقييم فعالية الاستراتيجية الجمركية الحالية.

- ندرة الدراسات الميدانية المتخصصة في السياق الجزائري.
- الرغبة في تقديم إضافة علمية وتطبيقية في مجال الجمارك.

الدراسات السابقة

تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة التي ساعدت في بناء الإطار النظري والمنهجي لهذه الدراسة، ويمكن تصنيفها إلى محورين رئيسيين:

أولًا: الدراسات المتعلقة بالإدارة الجمركية ومكافحة الغش

.1دراسة بوعزة عمار(2020)

تناولت هذه الدراسة دور الإدارة الجمركية في مكافحة الغش والتهريب، وركزت على الجانب التنظيمي والقانوني. وقد خلصت إلى أن فعالية الجمارك ترتبط بمدى تطوير الوسائل الرقابية والتكنولوجية، مع ضرورة تعزيز آليات إدارة المخاطر.

.2دراسة سليماني فاطمة(2019)

ركزت على الإطار القانوني لمكافحة الغش الجمركي في الجزائر، من خلال تحليل النصوص التشريعية والعقوبات. وأكدت على أهمية تحديث المنظومة القانونية لمواكبة تطور الجرائم الجمركية.

.3دراسة بن عمار محمد(2018)

بحثت في استراتيجيات الإدارة الجمركية في ظل التحديات المعاصرة، خاصة العولمة. وخلصت إلى أن تطوير الأداء الجمركي يتطلب دمج التكنولوجيا مع تحسين التكوين البشري.

.4دراسة منظمة الجمارك العالمية(2021) WCO

أكدت على أهمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات في مكافحة الغش التجاري، وأبرزت دور الرقمنة في تحسين فعالية الأنظمة الجمركية عالميًا.

ثانيًا: الدراسات المتعلقة بالتحولات الاقتصادية وأثرها على الجمارك

1. دراسة جلاب الطاهر (2020)

تناولت أثر العولمة على أداء الجمارك في الدول النامية، وأكدت أن تحرير التجارة أدى إلى زيادة التحديات الرقابية وتعقيد حركة البضائع.

2. دراسة نقادي عبد الله (2019)

ركزت على الرقمنة في الإدارة الجمركية الجزائرية، وأظهرت أن التحول الرقمي ساهم في تحسين الأداء الإداري وتقليل التدخل البشري.

3. دراسة زروق خالد (2018)

تناولت إدارة المخاطر في العمل الجمركي، وأكدت أنها أصبحت عنصرًا أساسيًا في تعزيز فعالية الرقابة الجمركية.

تحليل عام للدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة ما يلي:

- أغلب الدراسات تتفق على أن التكنولوجيا والرقمنة عنصر أساسي في تطوير العمل الجمركي.
- هناك إجماع على أن العولمة زادت من تعقيد ظاهرة الغش الجمركي.
- الدراسات السابقة ركزت غالبًا على الجانب النظري أو الجزئي، بينما تميزت هذه الدراسة بـ:
  - الربط بين المتغيرات بشكل إحصائي دقيق.
  - الاعتماد على دراسة ميدانية مباشرة.
  - تحليل العلاقة بين الاستراتيجية الجمركية ومكافحة الغش في سياق التحولات الاقتصادية.

ما يميز هذه الدراسة

- دمج بين الجانب النظري والتحليل الإحصائي الميداني.

- استخدام أدوات إحصائية دقيقة.(SPSS)
- تحليل شامل لمختلف أبعاد الاستراتيجية الجمركية.
- دراسة العلاقة بين التحولات الاقتصادية والغش الجمركي بشكل تكاملي.
- تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق داخل الإدارة الجمركية.

هيكل المذكرة

تنقسم هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول** :الإطار المفاهيمي لإدارة الجمارك والغش الجمركي.
- **الفصل الثاني** :الاستراتيجية الجمركية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.
- **الفصل الثالث** :الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة الجمارك والغش الجمركي

تمثل إدارة الجمارك إحدى أهم المؤسسات الإدارية والاقتصادية التي تضطلع بدور محوري في حماية الاقتصاد الوطني وتنظيم المبادلات التجارية بين الدول، إذ لم يعد دورها يقتصر على تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية فحسب، بل امتد ليشمل حماية الأمن الاقتصادي والاجتماعي ومكافحة مختلف أشكال الجرائم المرتبطة بالتجارة العابرة للحدود. وفي ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة واتساع حركة التبادل التجاري الدولي، برزت تحديات جديدة فرضتها ظاهرة الغش الجمركي التي أصبحت تشكل تهديدًا حقيقيًا لمصالح الدولة المالية والاقتصادية والأمنية.

ويُعد الغش الجمركي من أخطر الممارسات غير المشروعة التي تستهدف التحايل على التشريعات الجمركية بهدف التهرب من دفع الرسوم والحقوق المستحقة أو إدخال وإخراج البضائع بطرق مخالفة للقانون، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الخزينة العمومية والمنافسة التجارية المشروعة والأمن الوطني. ومن هذا المنطلق، اضطلعت إدارة الجمارك بمجموعة من الصلاحيات والوسائل القانونية والرقابية التي تمكنها من التصدي لهذه الظاهرة والحد من آثارها.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى الإحاطة بالإطار المفاهيمي لكل من إدارة الجمارك والغش الجمركي، من خلال التطرق إلى ماهية إدارة الجمارك وأهدافها ووظائفها وهيكلها التنظيمي، ثم دراسة مفهوم الغش الجمركي وأشكاله وأسبابه وآثاره، وأخيرًا إبراز الدور الذي تؤديه إدارة الجمارك في مكافحة هذه الظاهرة من خلال الوسائل القانونية والرقابية وآليات التعاون الوطني والدولي.

المبحث الأول: ماهية إدارة الجمارك

تُعد إدارة الجمارك من أهم الأجهزة الإدارية التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم حركة التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني، حيث تضطلع بمهام متعددة تتجاوز تحصيل الرسوم الجمركية لتشمل الرقابة على السلع والبضائع ومكافحة مختلف المخالفات المرتبطة بالتبادل التجاري. وللإحاطة بطبيعة هذه الإدارة ودورها، يتناول هذا المبحث مفهوم إدارة الجمارك ونشأتها، وأهدافها ووظائفها الأساسية، إضافة إلى الهيكل التنظيمي الذي تقوم عليه إدارة الجمارك الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة الجمارك ونشأتها

الفرع الأول: تعريف إدارة الجمارك

تُعد إدارة الجمارك من أهم الإدارات العمومية التي تضطلع بمهام حيوية تتعلق بتنظيم حركة المبادلات التجارية عبر الحدود الوطنية، إذ تمثل إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياستها المالية والاقتصادية والأمنية. ويُقصد بإدارة الجمارك ذلك الجهاز الإداري المتخصص الذي يتولى تطبيق القوانين والأنظمة الجمركية المتعلقة بدخول البضائع والسلع إلى إقليم الدولة أو خروجها منه، مع السهر على تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية المفروضة عليها ومراقبة مدى احترام التشريعات المنظمة للتجارة الخارجية[1].

ومن الناحية القانونية، تُعرف إدارة الجمارك بأنها هيئة إدارية تابعة للسلطة التنفيذية، تتمتع بصلاحيات قانونية واسعة في مجال الرقابة والتفتيش والمعاينة والتحقيق، بهدف ضمان احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور. كما تمارس اختصاصاتها داخل الإقليم الجمركي للدولة وفقاً للقوانين والإجراءات المحددة في التشريع الجمركي[2].

ولا يقتصر دور إدارة الجمارك على الجانب الجبائي المتمثل في تحصيل الرسوم والضرائب، بل يمتد ليشمل حماية الاقتصاد الوطني من مختلف المخاطر التي قد تنجم عن الممارسات التجارية غير

[1] عبد القادر عشي، النظام الجمركي الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2016 ص 61

[2] Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents Revisited, 2018 p 23

المشروعة، مثل التهريب والغش التجاري والتصريح الكاذب بالبضائع. كما تشارك في حماية الصحة العامة من خلال مراقبة السلع الغذائية والمواد الكيميائية والأدوية المستوردة، فضلاً عن مساهمتها في حماية البيئة والأمن الوطني.

وفي ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، شهد مفهوم إدارة الجمارك توسعاً كبيراً، حيث أصبحت تُؤدي دوراً محورياً في تسهيل المبادلات التجارية الدولية من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية واعتماد الأنظمة الرقمية الحديثة. كما أصبحت تعتمد على إدارة المخاطر وتقنيات المراقبة الإلكترونية والرقمنة من أجل تحقيق التوازن بين متطلبات الرقابة الأمنية وضرورات تسهيل التجارة الدولية.

ومن ثم يمكن القول إن إدارة الجمارك هي جهاز إداري وفني متخصص يجمع بين الوظائف المالية والاقتصادية والأمنية، ويهدف إلى حماية مصالح الدولة وضمان التطبيق السليم للقوانين المنظمة لحركة التجارة عبر الحدود.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لإدارة الجمارك

تُعتبر الجمارك من أقدم المؤسسات التي عرفتها المجتمعات البشرية، حيث ارتبط ظهورها بنشأة التجارة وتطور العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والشعوب. فمنذ العصور القديمة كانت السلطات الحاكمة تفرض رسوماً على السلع والبضائع التي تمر عبر الموانئ والأسواق والطرق التجارية، بهدف توفير موارد مالية لخزينة الدولة.

ففي الحضارة المصرية القديمة، كانت السلطات تفرض ضرائب ورسوم على السلع المنقولة عبر نهر النيل وعلى المبادلات التجارية مع المناطق المجاورة. كما عرفت الحضارات الفينيقية والإغريقية والرومانية أنظمة مماثلة هدفت إلى تنظيم النشاط التجاري وجمع الإيرادات المالية اللازمة لتسيير شؤون الدولة[3].

[3] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017 ص 41

وخلال العصور الوسطى، شهدت الجمارك تطوراً ملحوظاً نتيجة ازدهار التجارة بين المدن والدول، حيث أصبحت الرسوم الجمركية تُفرض عند عبور الحدود أو الدخول إلى المدن والأسواق الكبرى. وكانت هذه الرسوم تُشكل مورداً مالياً مهماً للحكام والإمارات والممالك آنذاك.

ومع قيام الدولة الحديثة في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تطورت الوظيفة الجمركية بشكل أكبر، حيث أصبحت الجمارك وسيلة لحماية الصناعات الوطنية إلى جانب دورها المالي. وبرزت السياسات الحمائية التي اعتمدت على فرض رسوم مرتفعة على السلع الأجنبية بهدف دعم الإنتاج المحلي والحد من المنافسة الخارجية[4].

أما خلال القرن التاسع عشر، فقد أدى التوسع الصناعي والتجاري إلى تطوير التنظيمات الجمركية وإرساء قواعد قانونية أكثر دقة لتنظيم التجارة الدولية. كما ظهرت إدارات جمركية متخصصة تتولى الرقابة على الحدود والموانئ والمعابر التجارية.

وفي الجزائر، ارتبط تاريخ الجمارك بمختلف المراحل السياسية التي عرفتها البلاد. ففي العهد العثماني كانت هناك رسوم تُفرض على المبادلات التجارية البحرية والبرية، غير أن التنظيم الجمركي كان يتميز بالبساطة مقارنة بالأنظمة الحديثة. وخلال فترة الاحتلال الفرنسي، خضعت الجمارك الجزائرية للقوانين الفرنسية وكانت تُستغل أساساً لخدمة المصالح الاقتصادية للاستعمار[5].

وبعد استرجاع السيادة الوطنية سنة 1962، شرعت الجزائر في بناء جهاز جمركي وطني مستقل يتلاءم مع متطلبات الدولة الحديثة. وتم إصدار مجموعة من النصوص القانونية التي نظمت العمل الجمركي وحددت اختصاصاته وصلاحياته. كما شهدت إدارة الجمارك الجزائرية عدة إصلاحات هدفت إلى تحديث أساليب العمل وتحسين فعالية الرقابة وتبسيط الإجراءات.

[4] World Customs Organization (WCO), Customs Enforcement Guidelines, Brussels, 2020 p 35

[5] محمد الصغير بعلي، القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري، دار العلوم، عنابة2014 ص 87

وفي السنوات الأخيرة، اتجهت الجمارك الجزائرية نحو عصرنة الإدارة من خلال اعتماد الرقمنة وتطوير الأنظمة المعلوماتية وتحديث وسائل الرقابة الجمركية، بما يسمح بتحقيق فعالية أكبر في مكافحة الغش والتهريب وتسهيل التجارة الخارجية وفقاً للمعايير الدولية.

الفرع الثالث: أهمية إدارة الجمارك في الاقتصاد الوطني

تحتل إدارة الجمارك مكانة استراتيجية في المنظومة الاقتصادية للدولة، نظراً للدور المتعدد الأبعاد الذي تؤديه في مختلف المجالات المالية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. وتنبع أهميتها من كونها تشكل حلقة وصل أساسية بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي، كما تساهم في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات حماية المصالح الوطنية[6].

أولاً: الأهمية المالية

تلعب إدارة الجمارك دوراً أساسياً في توفير الموارد المالية للخزينة العمومية من خلال تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية والضرائب المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير. وتُعد هذه الإيرادات مصدراً مهماً لتمويل النفقات العامة للدولة والمساهمة في تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

كما تساهم الجمارك في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي، مما يساعد على ضمان تحصيل الموارد المالية المستحقة وتعزيز الاستقرار المالي للدولة.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية

تُسهم إدارة الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية غير المشروعة، وذلك من خلال تطبيق التعريفة الجمركية والقيود والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى حماية المنتجات الوطنية وتشجيع الاستثمار المحلي.

كما تساعد الجمارك على تنظيم المبادلات التجارية الدولية وضمان انسياب السلع بطريقة قانونية ومنظمة، مما يعزز الثقة في البيئة الاقتصادية ويشجع النشاط التجاري والاستثماري.

[6] Dani Rodrik, The Globalization Paradox, 2011 p 33

وتلعب الجمارك أيضاً دوراً مهماً في تنفيذ السياسة التجارية للدولة من خلال مراقبة الواردات والصادرات وتطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها.

ثالثاً: الأهمية الأمنية

أصبحت الجمارك في الوقت الحاضر خط الدفاع الأول ضد العديد من التهديدات الأمنية العابرة للحدود. فهي تتولى مراقبة حركة البضائع والأشخاص عبر المنافذ الحدودية للكشف عن عمليات التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والذخائر والمواد الخطرة.

كما تساهم في مكافحة الجرائم الاقتصادية المنظمة وغسل الأموال وتمويل الأنشطة الإجرامية، وذلك بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية والقضائية المختصة[7].

رابعاً: الأهمية الاجتماعية والصحية

تؤدي إدارة الجمارك دوراً مهماً في حماية المجتمع من الأخطار المرتبطة بدخول السلع غير المطابقة للمواصفات أو المنتجات المقلدة أو المواد الضارة بالصحة العامة. كما تسهر على مراقبة المنتجات الغذائية والأدوية والمواد الكيميائية للتأكد من مطابقتها للمعايير الصحية المعمول بها.

وتساهم الجمارك كذلك في حماية المستهلك والحفاظ على حقوقه من خلال منع تداول المنتجات المغشوشة أو غير القانونية داخل السوق الوطنية.

خامساً: الأهمية البيئية

في ظل تزايد الاهتمام العالمي بحماية البيئة، أصبحت الجمارك تضطلع بدور مهم في مراقبة حركة المواد والنفايات الخطرة ومنع الاتجار غير المشروع بالأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض. كما تشارك في تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي.

[7] عبد العزيز سعد، جرائم التهريب والمخالفات الجمركية، دار هومة، الجزائر، 2011 ص 21

وبناءً على ما سبق، يتضح أن إدارة الجمارك لم تعد مجرد جهاز لتحصيل الرسوم الجمركية، بل أصبحت مؤسسة استراتيجية متعددة الوظائف تساهم في حماية الاقتصاد الوطني ودعم التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الوطني وضمان احترام القوانين المنظمة للتجارة الدولية[8].

المطلب الثاني: أهداف إدارة الجمارك ووظائفها

الفرع الأول: الأهداف المالية والاقتصادية

تسعى إدارة الجمارك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية التي تجعلها إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة. فإلى جانب دورها التقليدي في تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية، أصبحت الجمارك أداة فعالة لتنفيذ التوجهات الاقتصادية وحماية المصالح الوطنية في ظل تنامي المبادلات التجارية الدولية[9].

أولاً: تحقيق الإيرادات المالية للدولة

يُعد تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية من أهم الأهداف التقليدية لإدارة الجمارك، حيث تمثل هذه الإيرادات مورداً مالياً مهماً للخزينة العمومية. وتُفرض هذه الرسوم على السلع والبضائع المستوردة أو المصدرة وفقاً للأحكام القانونية المعمول بها، مما يساهم في تمويل النفقات العامة للدولة ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

كما تعمل إدارة الجمارك على ضمان تحصيل هذه الإيرادات بفعالية من خلال مكافحة التهرب الجمركي والتصريحات الكاذبة التي تؤدي إلى ضياع موارد مالية معتبرة على الدولة.

ثانياً: حماية الاقتصاد الوطني

[8] IMF, World Economic Outlook, 2023

[9] أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ص 18

تساهم إدارة الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية غير المشروعة، وذلك عن طريق تطبيق التعريفة الجمركية والقيود المفروضة على بعض السلع المستوردة. وتهدف هذه الإجراءات إلى دعم المؤسسات الوطنية وتمكينها من المنافسة داخل السوق المحلية.

كما تساعد الجمارك في الحد من ظاهرة الإغراق التجاري التي تتمثل في إدخال منتجات أجنبية بأسعار منخفضة بصورة تؤثر سلباً على الإنتاج الوطني وتؤدي إلى إضعاف النشاط الاقتصادي المحلي.

ثالثاً: تنظيم التجارة الخارجية

تعمل إدارة الجمارك على تنظيم حركة الاستيراد والتصدير بما ينسجم مع السياسة الاقتصادية للدولة. فهي تراقب تدفق السلع عبر الحدود وتضمن احترام التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية، مما يسمح بتحقيق التوازن بين احتياجات السوق الوطنية ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

كما تساهم في تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها، من خلال تطبيق الأنظمة التفضيلية والإعفاءات الجمركية المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات[10].

رابعاً: تشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية

أصبحت الجمارك الحديثة شريكاً أساسياً في دعم الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل حركة السلع والمعدات اللازمة للمشروعات الاقتصادية. كما تمنح بعض الامتيازات الجمركية للمستثمرين في إطار القوانين المنظمة للاستثمار، وهو ما يساهم في خلق مناخ اقتصادي ملائم وجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

خامساً: دعم الإحصائيات الاقتصادية

[10] UNCTAD, Trade and Development Report, 2021

تقوم إدارة الجمارك بجمع البيانات المتعلقة بحركة التجارة الخارجية، مما يوفر قاعدة معلومات دقيقة تساعد السلطات المختصة على إعداد الدراسات الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة في مجال التخطيط والتنمية.

الفرع الثاني: الأهداف الأمنية والاجتماعية

لم يعد دور إدارة الجمارك مقتصراً على الجوانب المالية والاقتصادية، بل أصبح يشمل أهدافاً أمنية واجتماعية ذات أهمية بالغة، خاصة في ظل التطورات التي شهدتها الجرائم العابرة للحدود والتحديات المرتبطة بالعولمة.

أولاً: حماية الأمن الوطني

تُعتبر إدارة الجمارك خط الدفاع الأول على الحدود، حيث تتولى مراقبة حركة البضائع والأشخاص لمنع دخول أو خروج المواد المحظورة أو الخطيرة. وتساهم في مكافحة تهريب الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة التي قد تهدد استقرار الدولة وأمنها.

كما تشارك الجمارك في مكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود من خلال التعاون مع مختلف الأجهزة الأمنية المختصة.

ثانياً: مكافحة التهريب والغش الجمركي

يُعد التصدي لعمليات التهريب والغش الجمركي من أهم الأهداف التي تسعى إدارة الجمارك إلى تحقيقها، نظراً لما تسببه هذه الظواهر من أضرار اقتصادية وأمنية جسيمة. ولهذا الغرض، تمارس الجمارك صلاحيات واسعة في مجال المراقبة والتفتيش والتحقيق للكشف عن المخالفات الجمركية وضبط مرتكبيها.

ثالثاً: حماية الصحة العامة

تسهر إدارة الجمارك على مراقبة السلع المستوردة، خاصة المنتجات الغذائية والأدوية والمواد الكيميائية، للتأكد من مطابقتها للمعايير الصحية المعمول بها. كما تمنع دخول المواد الفاسدة أو الخطيرة التي قد تشكل تهديداً لصحة المواطنين[11].

وتساهم هذه الرقابة في حماية المستهلك وضمان سلامة المنتجات المتداولة في السوق الوطنية.

رابعاً: حماية المجتمع من السلع الممنوعة والمقلدة

تعمل إدارة الجمارك على مكافحة الاتجار في السلع المقلدة والمنتجات غير المطابقة للمواصفات، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى سلامة المستهلكين. كما تمنع دخول المواد المخدرة والمؤثرات العقلية التي تشكل خطراً كبيراً على المجتمع.

خامساً: حماية البيئة والتراث الوطني

تمارس إدارة الجمارك دوراً مهماً في حماية البيئة من خلال مراقبة دخول وخروج المواد والنفايات الخطرة، وتطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة. كما تساهم في مكافحة تهريب الممتلكات الثقافية والآثار الوطنية والمحافظة على التراث الحضاري للدولة.

الفرع الثالث: الوظائف الأساسية لإدارة الجمارك

تقوم إدارة الجمارك بمجموعة من الوظائف الأساسية التي تمكنها من تحقيق أهدافها المختلفة، وتتنوع هذه الوظائف بين الجوانب المالية والرقابية والتنظيمية والأمنية[12].

[11] ناصر لباد، القانون الإداري العام، دار المجد، الجزائر، 2014 صؤ84

[12] World Bank, Global Economic Prospects, 2024 p 78

أولاً: الوظيفة الجبائية

تتمثل هذه الوظيفة في تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية والضرائب المرتبطة بالتجارة الخارجية. وتُعد هذه الوظيفة من أقدم المهام التي اضطلعت بها الجمارك، حيث تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة للخزينة العمومية.

ثانياً: الوظيفة الرقابية

تتمثل في مراقبة حركة السلع والبضائع ووسائل النقل والأشخاص عبر الحدود للتأكد من احترام القوانين والأنظمة الجمركية. وتشمل هذه الرقابة عمليات التفتيش والمعاينة ومراجعة الوثائق والتصاريح الجمركية.

ثالثاً: الوظيفة الاقتصادية

تلعب الجمارك دوراً مهماً في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال تنظيم التجارة الخارجية وحماية الإنتاج الوطني وتطبيق التدابير الحمائية والإجراءات الاقتصادية المختلفة.

كما تساهم في تشجيع الاستثمار وتسهيل المبادلات التجارية من خلال اعتماد إجراءات مبسطة وحديثة تتماشى مع متطلبات التجارة الدولية[13].

رابعاً: الوظيفة الأمنية

تتمثل في مكافحة التهريب والجرائم الجمركية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والمواد المحظورة. وتقتضي هذه الوظيفة التنسيق المستمر مع مختلف الأجهزة الأمنية والقضائية لضمان حماية الحدود والمصالح الوطنية.

خامساً: الوظيفة الإحصائية

[13] رشيد خلوفي، القانون الإداري التنظيمي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 ص 73

تقوم إدارة الجمارك بإعداد الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية، والتي تُستخدم في إعداد الدراسات الاقتصادية ورسم السياسات العمومية. وتُعتبر هذه الوظيفة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف الهيئات الحكومية والاقتصادية.

سادساً: الوظيفة التعاونية والدولية

في ظل تزايد الترابط الاقتصادي بين الدول، أصبحت الجمارك تؤدي دوراً مهماً في مجال التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات والخبرات مع الإدارات الجمركية الأجنبية والمنظمات الدولية المتخصصة، بما يساهم في تعزيز فعالية مكافحة الجرائم الجمركية وتسهيل التجارة العالمية[14].

ومن خلال هذه الوظائف المتكاملة، يتضح أن إدارة الجمارك لم تعد مجرد إدارة لتحصيل الرسوم الجمركية، بل أصبحت مؤسسة استراتيجية متعددة الأبعاد تؤدي أدواراً مالية واقتصادية وأمنية واجتماعية تساهم في حماية الدولة وتحقيق أهدافها التنموية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك الجزائرية

الفرع الأول: المديرية العامة للجمارك

ان المديرية العامة للجمارك الهيئة المركزية العليا المكلفة بتسيير وإدارة النشاط الجمركي في الجزائر، وهي جهاز إداري تابع لوزارة المالية يتمتع بمكانة استراتيجية داخل المنظومة الإدارية والاقتصادية للدولة. وتكمن أهمية هذه الهيئة في كونها تشرف على تنفيذ السياسة الجمركية الوطنية، وتضمن التطبيق السليم للتشريعات والتنظيمات المتعلقة بحركة البضائع والأشخاص عبر الحدود الوطنية، كما تسهر على حماية المصالح المالية والاقتصادية والأمنية للدولة.

وقد فرضت التحولات الاقتصادية الدولية وتزايد حركة المبادلات التجارية واتساع نطاق الجرائم العابرة للحدود ضرورة تطوير الإدارة الجمركية وتحديث هياكلها، وهو ما جعل المديرية العامة للجمارك تتحول من مجرد هيئة لتحصيل الرسوم الجمركية إلى مؤسسة حديثة متعددة الوظائف تؤدي أدواراً اقتصادية وأمنية وتنموية متكاملة.

[14] Paul Krugman, International Economics, 2018 p 67

أولاً: مفهوم المديرية العامة للجمارك

يقصد بالمديرية العامة للجمارك الجهاز المركزي الذي يتولى قيادة وتوجيه جميع المصالح الجمركية على المستوى الوطني، حيث تمارس صلاحياتها في إطار التشريع الجمركي والتنظيمات المعمول بها، وتسهر على تنفيذ السياسات العامة للدولة في المجال الجمركي[15].

وتعتبر المديرية العامة للجمارك السلطة العليا المشرفة على مختلف المديريات الجهوية والمصالح الخارجية والمكاتب الجمركية، كما تتولى التنسيق بين مختلف الوحدات التابعة لها لضمان وحدة العمل الجمركي وانسجامه عبر كامل التراب الوطني.

وتتميز المديرية العامة للجمارك بطابعها الفني والتقني، نظراً لاعتمادها على وسائل متطورة في مجالات المراقبة والتفتيش وإدارة المخاطر والتحليل الجمركي، الأمر الذي يجعلها من أكثر الإدارات العمومية تخصصاً وتعقيداً من الناحية التنظيمية.

ثانياً: المكانة القانونية للمديرية العامة للجمارك

تستمد المديرية العامة للجمارك وجودها وصلاحياتها من المنظومة القانونية والتنظيمية التي تنظم العمل الجمركي في الجزائر، وعلى رأسها قانون الجمارك والنصوص التنظيمية المكملة له.

وتخضع هذه الهيئة لوصاية وزارة المالية باعتبارها الإدارة المسؤولة عن السياسة المالية والجبائية للدولة، غير أن طبيعة المهام التي تضطلع بها تمنحها دوراً يتجاوز الجوانب المالية ليشمل قطاعات الأمن والاقتصاد والتجارة والصحة والبيئة.

كما تتمتع المديرية العامة للجمارك بالشخصية الإدارية التي تمكنها من إدارة مواردها البشرية والمادية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ مهامها وفقاً للأحكام القانونية السارية.

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية للمديرية العامة للجمارك

[15] عبد الله سليمان، الجمارك والتجارة الدولية، دار الفكر، الأردن، 2015 ص 81

تسعى المديرية العامة للجمارك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تعكس طبيعة الوظائف المتعددة المنوطة بها، ومن أبرز هذه الأهداف:

1. ضمان التطبيق السليم للتشريع الجمركي.
2. حماية الاقتصاد الوطني من مختلف أشكال الغش والتهريب.
3. تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية المستحقة للخزينة العمومية.
4. تسهيل المبادلات التجارية الدولية.
5. تعزيز الأمن الوطني من خلال مراقبة الحدود.
6. مكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود.
7. حماية المستهلك من السلع المقلدة وغير المطابقة للمواصفات.
8. المساهمة في تنفيذ السياسة التجارية للدولة.
9. دعم التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار.
10. تعزيز التعاون الجمركي الدولي.

وتعكس هذه الأهداف التحول الذي عرفته الإدارة الجمركية من جهاز مالي تقليدي إلى مؤسسة استراتيجية ذات أبعاد متعددة.

رابعاً: الهيكل المركزي للمديرية العامة للجمارك

تتكون المديرية العامة للجمارك من مجموعة من الهياكل المركزية المتخصصة التي تتولى كل منها جانباً معيناً من النشاط الجمركي.

ومن أهم هذه الهياكل[16]:

-1مديرية التشريع والتنظيم الجمركي

تُعنى بإعداد مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجمارك، كما تتولى تفسير النصوص القانونية وتقديم الآراء والاستشارات القانونية للمصالح الجمركية المختلفة.

[16] WTO, World Trade Report, 2022

وتساهم هذه المديرية في مواكبة التطورات الاقتصادية والتجارية من خلال اقتراح التعديلات التشريعية اللازمة لتحديث المنظومة الجمركية.

-2مديرية مكافحة التهريب والغش

تعد من أهم المديريات المركزية بالنظر إلى طبيعة المهام الموكلة إليها، حيث تتولى وضع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التهريب والغش الجمركي، وتنسيق العمليات الميدانية التي تستهدف الشبكات الإجرامية الناشطة عبر الحدود.

كما تعمل على جمع المعلومات وتحليلها وتبادلها مع مختلف الأجهزة الأمنية المختصة.

-3مديرية المنازعات والشؤون القانونية

تختص بمتابعة النزاعات والقضايا المتعلقة بالجمارك أمام الجهات القضائية، وتمثيل الإدارة الجمركية في مختلف المنازعات القانونية.

كما تتولى دراسة الملفات الخلافية المتعلقة بالمخالفات الجمركية واقتراح الحلول القانونية المناسبة لها.

-4مديرية الرقابة اللاحقة وإدارة المخاطر

تُعنى بتطوير أساليب الرقابة الحديثة القائمة على تحليل المخاطر بدلاً من الرقابة التقليدية الشاملة.

وتقوم هذه المديرية بدراسة البيانات الجمركية وتحليلها بهدف تحديد العمليات الأكثر عرضة للغش أو المخالفة، مما يسمح بتوجيه جهود الرقابة بشكل أكثر فعالية.

-5مديرية الإعلام الآلي وعصرنة الإدارة

أصبحت هذه المديرية من الركائز الأساسية للإدارة الجمركية الحديثة، حيث تتولى تطوير الأنظمة المعلوماتية وتحديث قواعد البيانات وضمان أمن المعلومات.

كما تشرف على تطبيق الرقمنة في مختلف الإجراءات الجمركية بهدف تسريع الخدمات وتحسين مستوى الشفافية.

6- مديرية الموارد البشرية والتكوين

تتولى تسيير المسار المهني للموظفين وتنظيم عمليات التوظيف والتكوين والترقية.

وتحرص على رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال تنظيم الدورات التدريبية والبرامج التأهيلية المتخصصة في المجالات الجمركية المختلفة.

خامساً: صلاحيات المدير العام للجمارك

يشغل المدير العام للجمارك قمة الهرم الإداري الجمركي، ويتولى الإشراف المباشر على جميع المصالح التابعة للإدارة الجمركية.

ومن أبرز صلاحياته:

- تنفيذ السياسة الجمركية للدولة.
- إصدار التعليمات والتوجيهات للمصالح التابعة.
- اقتراح مشاريع الإصلاح والتطوير.
- الإشراف على عمليات مكافحة التهريب.
- تمثيل الجمارك الجزائرية أمام الهيئات الوطنية والدولية.
- متابعة تنفيذ البرامج السنوية للجمارك.
- السهر على حسن سير مختلف المصالح الجمركية.

كما يُعد المسؤول الأول عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارة الجمركية وضمان فعالية أدائها.

سادساً: دور المديرية العامة للجمارك في العصر الحديث

شهدت وظائف المديرية العامة للجمارك تطوراً كبيراً بفعل العولمة الاقتصادية والثورة الرقمية، حيث أصبحت تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والأنظمة الذكية في تسيير نشاطها.

فقد انتقلت الجمارك من نموذج الرقابة التقليدية إلى نموذج الإدارة الحديثة القائم على إدارة المخاطر والرقمنة والتبادل الإلكتروني للبيانات، الأمر الذي سمح بتحقيق توازن بين متطلبات الأمن والرقابة من جهة، وضرورات تسهيل التجارة والاستثمار من جهة أخرى.

كما أصبحت المديرية العامة للجمارك شريكاً أساسياً في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في تحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن دورها المتنامي في مكافحة الجرائم الاقتصادية الدولية وحماية الأمن الوطني.

المبحث الثاني: ظاهرة الغش الجمركي

ان الغش الجمركي من أبرز التحديات التي تواجه الإدارات الجمركية في مختلف دول العالم، لما يترتب عليه من أضرار تمس الاقتصاد الوطني وتؤثر على الإيرادات المالية للدولة، فضلاً عن انعكاساته السلبية على الأمن والاستقرار الاجتماعي. وقد تعددت صوره وأساليبه بتطور المبادلات التجارية ووسائل النقل والاتصال، مما جعله ظاهرة معقدة تستدعي فهماً دقيقاً لمفهومها وخصائصها وأسبابها وآثارها. وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الغش الجمركي وخصائصه، ثم بيان أهم أشكاله وأساليبه، وأخيراً دراسة الأسباب المؤدية إلى انتشاره والآثار المترتبة عنه على مختلف المستويات.

المطلب الأول: مفهوم الغش الجمركي وخصائصه

الغش الجمركي من أخطر الظواهر التي تواجه الإدارات الجمركية في مختلف دول العالم، لما يترتب عليه من أضرار اقتصادية ومالية وأمنية تمس مصالح الدولة والمجتمع. وقد ازدادت خطورة هذه الظاهرة مع التطور المتسارع للتجارة الدولية ووسائل النقل والاتصال، الأمر الذي أتاح للمخالفين ابتكار أساليب جديدة للتحايل على التشريعات الجمركية والتهرب من الالتزامات القانونية. ومن أجل الإحاطة بهذه الظاهرة، يتعين تحديد مفهومها وبيان خصائصها وتمييزها عن الجرائم المشابهة لها.

الفرع الأول: تعريف الغش الجمركي

يُقصد بالغش الجمركي كل فعل أو سلوك غير مشروع يهدف إلى مخالفة التشريع الجمركي أو التحايل على أحكامه بقصد التهرب من دفع الرسوم والحقوق الجمركية المستحقة أو الحصول على امتيازات ومزايا غير مستحقة أو إدخال وإخراج البضائع بطريقة مخالفة للقانون[17].

ويُعرفه الفقه القانوني بأنه مجموعة الوسائل الاحتيالية أو الممارسات غير المشروعة التي يلجأ إليها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون بقصد تضليل الإدارة الجمركية وتحقيق منفعة مادية على حساب مصالح الدولة المالية والاقتصادية.

أما من الناحية القانونية، فإن الغش الجمركي يشمل كل مخالفة أو مناورة تهدف إلى تفادي تطبيق التشريع الجمركي أو تقليل الحقوق والرسوم الواجب دفعها أو التهرب منها كلياً أو جزئياً، سواء تم ذلك عن طريق الإدلاء بتصريحات كاذبة أو تقديم وثائق مزورة أو إخفاء معلومات جوهرية تتعلق بالبضائع محل المراقبة الجمركية.

ويتحقق الغش الجمركي في العديد من الصور، من بينها التصريح غير الصحيح بطبيعة البضاعة أو كميتها أو قيمتها أو منشئها، وإخفاء السلع داخل وسائل النقل أو الحاويات، واستعمال وثائق مزورة أو غير مطابقة للحقيقة، أو استغلال بعض الثغرات القانونية والإجرائية للإفلات من الرقابة الجمركية[18].

ويُعتبر الغش الجمركي من الجرائم الاقتصادية التي تمس مباشرة مصالح الخزينة العمومية، لأنه يؤدي إلى حرمان الدولة من موارد مالية مهمة تتمثل في الرسوم والحقوق الجمركية التي كان من المفترض تحصيلها بصورة قانونية. كما يؤثر سلباً على المنافسة المشروعة داخل السوق الوطنية من خلال تمكين بعض المتعاملين من تحقيق أرباح غير مشروعة على حساب المتعاملين الملتزمين بالقانون.

[17] محمد حسني، الجرائم الاقتصادية في القانون الجزائري، دار هومة، 2018 ص 111

[18] Richard Baldwin, The Great Convergence, 2016

ولا يقتصر أثر الغش الجمركي على الجانب المالي فقط، بل يمتد إلى الجوانب الأمنية والاجتماعية والصحية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتهريب المواد المحظورة أو السلع الخطيرة أو المنتجات غير المطابقة للمواصفات، وهو ما يفسر تشدد المشرع في تجريمه وفرض عقوبات صارمة على مرتكبيه.

الفرع الثاني: خصائص الغش الجمركي

يتميز الغش الجمركي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الجرائم والمخالفات الاقتصادية، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي[19]:

أولاً: الطابع غير المشروع

يُعد الغش الجمركي سلوكاً مخالفاً للقانون، لأنه يقوم على انتهاك الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تنظم حركة البضائع عبر الحدود. ويترتب على ذلك قيام المسؤولية القانونية لمرتكبه وخضوعه للعقوبات المقررة قانوناً.

وتكمن خطورة هذه الخاصية في أن مرتكب الغش الجمركي يتعمد مخالفة القواعد القانونية لتحقيق منفعة خاصة على حساب المصلحة العامة.

ثانياً: الطابع الاحتيالي

يقوم الغش الجمركي في أغلب الحالات على استعمال وسائل احتيالية تهدف إلى تضليل الإدارة الجمركية وإخفاء الحقيقة عنها. وقد تتمثل هذه الوسائل في التصريحات الكاذبة أو تزوير الوثائق أو إخفاء البضائع أو التلاعب في البيانات التجارية.

ويُعتبر عنصر الاحتيال من أبرز السمات المميزة للغش الجمركي، إذ يسعى الفاعل إلى إظهار وضع قانوني مخالف للحقيقة من أجل تحقيق أهدافه غير المشروعة.

[19] عمار عوابدي، القانون الإداري (النشاط الإداري)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ص 78

ثالثاً: الطابع الاقتصادي

يُصنف الغش الجمركي ضمن الجرائم الاقتصادية نظراً لما يترتب عليه من آثار مباشرة على الاقتصاد الوطني. فهو يؤدي إلى الإضرار بالخزينة العمومية وتقليص الإيرادات المالية للدولة، كما يخل بمبادئ المنافسة المشروعة ويؤثر على التوازن الاقتصادي داخل السوق.

رابعاً: الطابع العابر للحدود

ترتبط أغلب صور الغش الجمركي بحركة التجارة الدولية وانتقال السلع والبضائع بين الدول، وهو ما يمنحه بعداً دولياً وعابراً للحدود. ولذلك فإن مكافحته تتطلب تعاوناً بين الإدارات الجمركية والأجهزة الأمنية على المستويين الوطني والدولي.

خامساً: التطور المستمر لأساليبه

من أهم خصائص الغش الجمركي أنه ظاهرة متجددة ومتطورة باستمرار، حيث يعمل مرتكبوه على ابتكار وسائل جديدة تتلاءم مع التطورات التكنولوجية والتجارية. فكلما تطورت وسائل الرقابة الجمركية ظهرت أساليب جديدة للتحايل عليها.

ولهذا السبب تسعى الإدارات الجمركية إلى تحديث أدواتها الرقابية وتطوير قدرات أعوانها لمواكبة هذه التغيرات.

سادساً: المساس بالمصلحة العامة

لا يقتصر ضرر الغش الجمركي على الإدارة الجمركية وحدها، بل يمتد إلى المجتمع بأكمله. فهو يضر بالاقتصاد الوطني، ويؤثر على المؤسسات المنتجة، ويهدد الصحة العامة والأمن الوطني في بعض الحالات، مما يجعله جريمة تمس المصلحة العامة بصورة مباشرة.

سابعاً: ارتباطه بالقصد الجنائي

في أغلب الحالات يتطلب الغش الجمركي توافر نية التحايل والتهرب من الالتزامات القانونية. فمرتكب الغش يكون على علم بمخالفة فعله للقانون ويتجه قصده إلى تحقيق منفعة غير مشروعة أو تفادي دفع الرسوم والحقوق المستحقة.

الفرع الثالث: التمييز بين الغش الجمركي والجرائم المشابهة

نظراً لتشابه الغش الجمركي مع بعض الجرائم الاقتصادية والإدارية الأخرى، فإن تحديد أوجه الاختلاف بينها يُعد أمراً ضرورياً لفهم طبيعته القانونية[20].

أولاً: التمييز بين الغش الجمركي والتهريب الجمركي

يُعتبر التهريب الجمركي من أكثر الجرائم ارتباطاً بالغش الجمركي، إلا أنهما ليسا مترادفين. فالغش الجمركي مفهوم واسع يشمل مختلف الأساليب الاحتيالية التي تستهدف مخالفة التشريع الجمركي، بينما يُعد التهريب إحدى صوره وأشكاله.

فالتهريب يتمثل أساساً في إدخال البضائع أو إخراجها من الإقليم الجمركي بعيداً عن الرقابة القانونية أو عبر مسالك غير مشروعة، في حين قد يتحقق الغش الجمركي حتى مع مرور البضائع عبر المراكز الجمركية الرسمية من خلال الإدلاء ببيانات أو وثائق غير صحيحة.

ثانياً: التمييز بين الغش الجمركي والغش التجاري

الغش التجاري يهدف إلى خداع المستهلك أو المتعامل الاقتصادي بشأن طبيعة المنتج أو جودته أو مصدره أو مكوناته، بينما يهدف الغش الجمركي إلى التحايل على الإدارة الجمركية والتهرب من الالتزامات القانونية والمالية المفروضة بموجب التشريع الجمركي.

[20] UNODC, Transnational Organized Crime Report, 2022INTERPOL, Global Illicit Trade Report, 2023 p 56

وعليه فإن محل الحماية القانونية في الغش التجاري هو المستهلك والسوق، أما في الغش الجمركي فهو الإدارة الجمركية والمصلحة المالية للدولة.

ثالثاً: التمييز بين الغش الجمركي والتزوير

قد يعتمد الغش الجمركي على استعمال وثائق مزورة، إلا أن التزوير جريمة مستقلة تقوم على تغيير الحقيقة في محرر أو وثيقة بقصد استعمالها فيما أُعدت له. أما الغش الجمركي فهو أوسع من التزوير، إذ يمكن أن يتحقق بوسائل متعددة حتى دون اللجوء إلى تزوير الوثائق.

وبالتالي قد يكون التزوير وسيلة من وسائل ارتكاب الغش الجمركي، لكنه لا يُعد مرادفاً له.

رابعاً: التمييز بين الغش الجمركي والتهرب الضريبي

يتعلق التهرب الضريبي بالضرائب والرسوم المفروضة بموجب التشريع الضريبي الداخلي، بينما يتعلق الغش الجمركي بالرسوم والحقوق الجمركية المرتبطة بحركة التجارة الخارجية.

كما أن الجهة المختصة بمتابعة كل منهما تختلف، فالغش الجمركي يدخل ضمن اختصاص الإدارة الجمركية، في حين يندرج التهرب الضريبي ضمن اختصاص الإدارة الضريبية.

خامساً: التمييز بين الغش الجمركي والمخالفة الجمركية البسيطة

قد تنتج بعض المخالفات الجمركية عن الإهمال أو الخطأ غير المقصود، بينما يقوم الغش الجمركي في الأصل على التحايل والقصد المتعمد لتحقيق منفعة غير مشروعة. ولذلك يكون الغش الجمركي أكثر خطورة ويستوجب عقوبات أشد من تلك المقررة للمخالفات العادية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الغش الجمركي يمثل ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تجمع بين الطابع الاقتصادي والقانوني والأمني، الأمر الذي يفرض على الإدارة الجمركية تطوير وسائلها الرقابية والقانونية باستمرار لمواجهته والحد من آثاره السلبية على الدولة والمجتمع[21].

[21] صالح زين الدين، القانون الجمركي والتجارة الخارجية، دار الثقافة، الأردن، 2012 ص 88

المطلب الثاني: أشكال وأساليب الغش الجمركي

يأخذ الغش الجمركي صوراً وأساليب متعددة تختلف باختلاف طبيعة البضائع والأنشطة التجارية والوسائل المستعملة في تنفيذ المخالفة. وقد أدى التطور الكبير الذي شهدته التجارة الدولية ووسائل النقل والتكنولوجيا الحديثة إلى تنوع أساليب الغش الجمركي وازدياد تعقيدها، مما جعل اكتشافها ومكافحتها أكثر صعوبة. وتتراوح هذه الأساليب بين تقديم بيانات غير صحيحة في التصريحات الجمركية، والتلاعب بمنشأ البضائع وقيمتها وتعريفتها الجمركية، وصولاً إلى التهريب الذي يُعد من أخطر صور الغش الجمركي وأكثرها تأثيراً على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الغش في التصريح الجمركي

يُعتبر التصريح الجمركي من أهم الوثائق التي تعتمد عليها الإدارة الجمركية في تحديد الوضعية القانونية للبضائع المستوردة أو المصدرة، إذ يتضمن جميع البيانات المتعلقة بطبيعة البضاعة وكميتها وقيمتها ومنشئها ونظامها الجمركي. ولذلك فإن أي تلاعب في هذه البيانات يُشكل صورة من صور الغش الجمركي.

أولاً: مفهوم الغش في التصريح الجمركي

يقصد بالغش في التصريح الجمركي قيام المستورد أو المصدر أو المصرح الجمركي بتقديم بيانات غير صحيحة أو ناقصة أو مضللة للإدارة الجمركية بقصد التهرب من دفع الرسوم والحقوق الجمركية أو الحصول على مزايا غير مستحقة.

ويُعد هذا النوع من الغش من أكثر الأساليب انتشاراً نظراً لاعتماد الإدارة الجمركية بشكل أساسي على المعلومات المقدمة في التصريح عند احتساب الرسوم ومراقبة البضائع.

ثانياً: التصريح الخاطئ بطبيعة البضاعة

من أكثر صور الغش شيوعاً قيام المستورد بالتصريح ببضاعة تختلف عن البضاعة الحقيقية. فقد يتم التصريح بسلعة منخفضة الرسوم بينما تكون السلعة المستوردة في الواقع خاضعة لرسوم أعلى.

ويهدف هذا الأسلوب إلى تقليل الأعباء المالية المفروضة على المستورد وتحقيق أرباح غير مشروعة على حساب الخزينة العمومية.

ثالثاً: التصريح غير الصحيح بالكمية أو الوزن

قد يلجأ بعض المتعاملين إلى التصريح بكميات أو أوزان أقل من الكميات الحقيقية المستوردة أو المصدرة، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الرسوم والحقوق المستحقة[22].

وتزداد خطورة هذا النوع من الغش في السلع التي تُحتسب رسومها على أساس الوزن أو العدد أو الحجم.

رابعاً: إخفاء جزء من البضاعة

يتمثل هذا الأسلوب في التصريح بجزء فقط من البضاعة وإخفاء الجزء الآخر عن أعين الرقابة الجمركية، سواء داخل الحاويات أو وسائل النقل أو أماكن التخزين.

ويهدف المخالف من خلال ذلك إلى إدخال البضائع دون دفع الرسوم المستحقة عليها.

خامساً: استعمال وثائق وتصاريح غير صحيحة

قد يعتمد مرتكبو الغش الجمركي على تقديم فواتير أو شهادات أو وثائق تتضمن بيانات غير مطابقة للحقيقة، وذلك لإقناع الإدارة الجمركية بصحة التصريح المقدم.

ويُعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب خطورة لأنه يجمع بين الغش الجمركي والتزوير في الوثائق.

سادساً: التصريح الكاذب بالنظام الجمركي

قد يقوم بعض المتعاملين بالتصريح بأن البضاعة ستخضع لنظام جمركي معين يمنح إعفاءات أو امتيازات خاصة، رغم عدم استيفائها للشروط القانونية اللازمة للاستفادة من ذلك النظام.

ويترتب على هذا السلوك حرمان الدولة من الرسوم المستحقة وتحقيق مزايا غير قانونية للمخالف.

[22] Jeffrey Sachs, The Age of Sustainable Development, 2015 p 45

الفرع الثاني: الغش في المنشأ والقيمة والتعريفة

يُعد التلاعب بمنشأ البضائع أو قيمتها أو تصنيفها التعريفي من أكثر صور الغش الجمركي انتشاراً على المستوى الدولي، نظراً لما يترتب عليه من آثار مباشرة على مقدار الرسوم والحقوق الجمركية الواجب دفعها.

أولاً: الغش في منشأ البضاعة

يقصد بمنشأ البضاعة الدولة التي تم فيها إنتاج السلعة أو تصنيعها وفقاً للقواعد المعتمدة دولياً.

ويحدث الغش في المنشأ عندما يقدم المستورد معلومات غير صحيحة بشأن البلد الحقيقي الذي أُنتجت فيه البضاعة.

وقد يلجأ المخالف إلى هذا الأسلوب للاستفادة من[23]:

- الإعفاءات الجمركية.
- الاتفاقيات التجارية التفضيلية.
- الامتيازات الممنوحة لبعض الدول.
- تفادي القيود المفروضة على واردات دول معينة.

وتتم هذه العملية غالباً باستعمال شهادات منشأ مزورة أو الحصول على شهادات منشأ لا تعكس الوضع الحقيقي للبضاعة.

ثانياً: الغش في القيمة الجمركية

تُعتبر القيمة الجمركية أساساً رئيسياً في احتساب الرسوم والحقوق الجمركية، ولذلك يسعى بعض المستوردين إلى تخفيض القيمة الحقيقية للبضائع عند التصريح بها.

ويتم ذلك من خلال:

[23] Thomas L. Friedman, The World is Flat 3.0, 2016 p 46

- تقديم فواتير مزورة.
- إخفاء جزء من الثمن الحقيقي.
- الاتفاق مع المورد الأجنبي على إصدار فواتير بقيم أقل.
- إغفال بعض المصاريف الواجب إضافتها إلى القيمة الجمركية.

ويؤدي هذا النوع من الغش إلى خسائر مالية كبيرة للخزينة العمومية نتيجة انخفاض الرسوم المحصلة.

ثالثاً: الغش عن طريق المبالغة في القيمة

في بعض الحالات لا يكون الهدف هو تخفيض الرسوم الجمركية، بل تحقيق أغراض أخرى مثل تحويل الأموال إلى الخارج أو الاستفادة من مزايا مالية معينة.

ولهذا قد يتم التصريح بقيمة أعلى من القيمة الحقيقية للبضاعة، مما يُعد أيضاً شكلاً من أشكال الغش الجمركي.

رابعاً: الغش في التعريفة الجمركية

يقصد به التلاعب في التصنيف التعريفي للبضائع من خلال إدراجها ضمن بند جمركي يخضع لرسوم أقل من الرسوم المقررة للبند الصحيح.

ويُعتبر التصنيف الجمركي من المسائل الفنية الدقيقة التي تتطلب معرفة متخصصة، وهو ما يجعل بعض المخالفين يستغلون تعقيد النظام التعريفي لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

خامساً: التصريح الكاذب بالمواصفات الفنية

في بعض الأحيان يتم تقديم معلومات غير صحيحة حول الخصائص التقنية للبضاعة بهدف تصنيفها ضمن بند جمركي أكثر ملاءمة من حيث الرسوم والضرائب.

وتكثر هذه الممارسات في المنتجات الصناعية والإلكترونية والتكنولوجية ذات التصنيفات المتعددة.

سادساً: استغلال الاتفاقيات التجارية

قد يلجأ بعض المتعاملين إلى التحايل على قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقيات التجارية الدولية للاستفادة من الامتيازات الجمركية دون استحقاق قانوني.

ويُعد ذلك من صور الغش التي تستوجب رقابة دقيقة من قبل الإدارة الجمركية.

الفرع الثالث: التهريب كأحد أشكال الغش الجمركي

يُعتبر التهريب الجمركي من أخطر أشكال الغش الجمركي وأكثرها انتشاراً، نظراً لما ينطوي عليه من اعتداء مباشر على النظام الجمركي وعلى المصالح الاقتصادية والأمنية للدولة.

أولاً: مفهوم التهريب الجمركي

يقصد بالتهريب الجمركي إدخال البضائع إلى الإقليم الجمركي أو إخراجها منه بطريقة غير قانونية، سواء عبر مسالك غير مرخصة أو مع تجنب الخضوع للإجراءات والرقابة الجمركية.

ويُعد التهريب صورة متقدمة من صور الغش الجمركي لأنه يقوم على تجاوز الإدارة الجمركية كلياً أو جزئياً.

ثانياً: التهريب عبر الحدود البرية

يُعد هذا النوع من أكثر أنواع التهريب انتشاراً، خاصة في الدول ذات الحدود البرية الواسعة.

ويتم من خلال[24]:

- استعمال المسالك الصحراوية.

[24] عبد القادر عشي، مرجع سبق ذكره ص 123

- استغلال المناطق الجبلية.
- عبور المنافذ غير الرسمية.
- استخدام وسائل نقل غير مراقبة.

ويشمل تهريب مختلف أنواع السلع والوقود والمواد الاستهلاكية وغيرها.

ثالثاً: التهريب عبر الموانئ والمطارات

قد يتم التهريب عبر الموانئ البحرية أو المطارات الدولية باستعمال وسائل متطورة تهدف إلى إخفاء البضائع أو تقديم بيانات مزورة بشأنها.

ومن أبرز أساليبه:

- إخفاء البضائع داخل الحاويات.
- التلاعب ببيانات الشحن.
- تغيير محتوى الطرود.
- استغلال الثغرات الإجرائية.

رابعاً: التهريب المنظم

تتولى شبكات إجرامية منظمة تنفيذ هذا النوع من التهريب، حيث تعتمد على إمكانيات مالية ولوجستية كبيرة وتستعمل وسائل متطورة لتفادي الرقابة.

وغالباً ما يرتبط التهريب المنظم بجرائم أخرى مثل:

- غسل الأموال.
- الاتجار بالمخدرات.
- الاتجار بالأسلحة.
- التهرب الضريبي.
- تزوير الوثائق.

خامساً: تهريب السلع المحظورة

يشمل هذا النوع إدخال أو إخراج البضائع التي يمنع القانون تداولها أو نقلها عبر الحدود.

ومن أمثلتها:

- المخدرات والمؤثرات العقلية.
- الأسلحة والذخائر.
- المواد الخطرة.
- المنتجات المقلدة.
- الآثار والممتلكات الثقافية.

وتُعتبر هذه الصورة من أخطر صور الغش الجمركي لما تشكله من تهديد مباشر للأمن الوطني والصحة العامة.

سادساً: آثار التهريب الجمركي

تتمثل أخطر النتائج المترتبة عن التهريب الجمركي في[25]:

- حرمان الخزينة العمومية من موارد مالية معتبرة.
- إضعاف المؤسسات الاقتصادية الوطنية.
- تشويه المنافسة داخل السوق.
- انتشار السلع غير المطابقة للمواصفات.
- دعم الأنشطة الإجرامية المنظمة.
- تهديد الأمن والاستقرار الاجتماعي.

[25] Customs Operations, 2019World Bank, Customs Modernization Handbook, 2015 p 34

ومن خلال ما سبق يتضح أن أشكال وأساليب الغش الجمركي متعددة ومتطورة، تبدأ من التلاعب بالتصريحات والوثائق الجمركية، مروراً بالغش في المنشأ والقيمة والتعريفة، وصولاً إلى التهريب الذي يُعد أخطر صور هذه الظاهرة، الأمر الذي يفرض على الإدارة الجمركية تطوير وسائل الرقابة والكشف والتعاون مع مختلف الجهات المختصة لمواجهتها والحد من آثارها السلبية.

المطلب الثالث: أسباب وآثار الغش الجمركي

يُعد الغش الجمركي ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، لا يمكن تفسيرها بسبب واحد أو عامل منفرد، بل هي نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والإدارية والقانونية والتقنية التي تهيئ البيئة المناسبة لانتشارها وتطورها. كما أن آثارها لا تقتصر على الجانب المالي فحسب، وإنما تمتد لتشمل الاقتصاد الوطني والمجتمع والأمن العام، الأمر الذي يجعل مكافحتها من الأولويات الأساسية للإدارات الجمركية والسلطات العمومية. وللإحاطة بهذه الظاهرة، سيتم التطرق إلى أهم أسبابها ثم بيان مختلف الآثار المترتبة عنها.

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية والإدارية

تُعد العوامل الاقتصادية والإدارية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الغش الجمركي، إذ يرتبط هذا الأخير في كثير من الأحيان بالرغبة في تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة أو الاستفادة من ثغرات إدارية وإجرائية موجودة في النظام الجمركي[26].

أولاً: ارتفاع الرسوم والحقوق الجمركية

يُعتبر ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على بعض السلع من أبرز الأسباب التي تدفع المتعاملين الاقتصاديين إلى اللجوء للغش الجمركي. فكلما ارتفعت قيمة الرسوم المستحقة زادت الرغبة في التهرب منها عن طريق التصريح الكاذب أو التهريب أو التلاعب بالوثائق.

[26] Jean-Paul Gaillard, La douane et la lutte contre la fraude, 2017

ويظهر ذلك بصفة خاصة في السلع ذات القيمة التجارية المرتفعة أو المنتجات التي تخضع لرسوم جمركية كبيرة، حيث يسعى بعض المستوردين إلى تقليل الأعباء المالية المفروضة عليهم لتحقيق هامش ربح أكبر.

ثانياً: البحث عن الربح السريع

يُعد الدافع الربحي من أهم المحركات الأساسية للغش الجمركي، حيث يسعى مرتكبو هذه الأفعال إلى تحقيق أرباح كبيرة في وقت قصير من خلال تجنب دفع الرسوم والضرائب القانونية.

فالفارق بين التكلفة القانونية للبضائع والتكلفة الناتجة عن الغش أو التهريب قد يكون كبيراً، وهو ما يشجع بعض المتعاملين على المخاطرة وخرق القوانين لتحقيق مكاسب مالية إضافية.

ثالثاً: اختلال التوازن الاقتصادي بين الدول

يساهم التفاوت الكبير في الأسعار ومستويات المعيشة بين الدول في تشجيع الغش الجمركي، حيث يستغل بعض الأشخاص الفروق السعرية بين الأسواق لنقل السلع بطريقة غير قانونية وتحقيق أرباح معتبرة.

ويزداد هذا النوع من الممارسات في المناطق الحدودية التي تشهد تفاوتاً واضحاً في أسعار الوقود أو المواد الغذائية أو المنتجات الاستهلاكية.

رابعاً: الأزمات الاقتصادية والبطالة

تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع معدلات البطالة إلى دفع بعض الأفراد نحو الأنشطة غير المشروعة كمصدر للدخل، ومن بينها الغش الجمركي والتهريب.

ففي ظل محدودية فرص العمل وتراجع القدرة الشرائية، قد ينظر البعض إلى هذه الأنشطة باعتبارها وسيلة لتحقيق مكاسب مالية سريعة رغم مخالفتها للقانون[27].

خامساً: تعقيد الإجراءات الإدارية

قد يشكل تعقيد الإجراءات الجمركية وطول مدة معالجة الملفات أحد العوامل المشجعة على الغش، حيث يحاول بعض المتعاملين تجاوز الإجراءات القانونية من خلال استعمال وسائل غير مشروعة لتسريع العمليات أو تجنب بعض المتطلبات الإدارية.

وتزداد هذه المشكلة عندما تتسم الإجراءات بالبيروقراطية وكثرة الوثائق المطلوبة وضعف التنسيق بين الإدارات المختلفة.

سادساً: ضعف الرقابة الإدارية

إن محدودية الإمكانيات البشرية أو التقنية أو اللوجستية قد تؤدي إلى ضعف فعالية الرقابة الجمركية، وهو ما يشجع بعض المخالفين على استغلال هذا الوضع لارتكاب أعمال الغش.

كما أن نقص التكوين أو قلة الخبرة لدى بعض الأعوان قد يؤثر سلباً على القدرة على اكتشاف الأساليب الاحتيالية الحديثة.

سابعاً: الفساد الإداري[28]

يُعتبر الفساد الإداري من أخطر العوامل التي تساهم في انتشار الغش الجمركي، إذ قد يؤدي استغلال النفوذ أو تلقي الرشاوى إلى تسهيل مرور البضائع المخالفة أو التغاضي عن بعض التجاوزات.

ويُضعف الفساد من فعالية الأجهزة الرقابية ويؤثر على مصداقية الإدارة العمومية وثقة المواطنين فيها.

الفرع الثاني: الأسباب القانونية والتقنية

[27] Michael Keen, Customs Administration and Trade Facilitation, 2016 p 233

[28] World Customs Organization, Risk Management Compendium, 2021 p 134

إلى جانب العوامل الاقتصادية والإدارية، توجد أسباب قانونية وتقنية تساهم بدورها في تفشي ظاهرة الغش الجمركي وتطور أساليبها[29].

أولاً: الثغرات القانونية

قد يستغل بعض المتعاملين وجود غموض أو نقص في بعض النصوص القانونية أو التنظيمية للتحايل على أحكام التشريع الجمركي.

فكلما كانت النصوص القانونية غير دقيقة أو غير مواكبة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، ازدادت فرص استغلالها لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

ثانياً: تعدد وتغير التشريعات

تشهد المنظومة القانونية الجمركية تطوراً مستمراً نتيجة التغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية، إلا أن كثرة التعديلات وتعدد النصوص قد يؤدي أحياناً إلى صعوبة فهمها أو تطبيقها بشكل موحد.

وقد يستغل بعض المخالفين هذا التعقيد للالتفاف على القواعد القانونية أو استغلال التناقضات المحتملة بين النصوص المختلفة.

ثالثاً: ضعف الردع القانوني

في بعض الحالات قد لا تكون العقوبات المقررة كافية لتحقيق الردع المطلوب، خاصة إذا كانت الأرباح الناتجة عن الغش تفوق بكثير قيمة العقوبات المحتملة.

لذلك تسعى التشريعات الحديثة إلى تشديد العقوبات المرتبطة بالجرائم الجمركية وتعزيز وسائل المتابعة والتحقيق[30].

رابعاً: التطور التكنولوجي

[29] عليوات علي، مكافحة الغش الجمركي في ظل التشريع الجزائري، 2020 ص 73

[30] بلقاسم زروقي، الحوكمة الإدارية وتحديث الإدارة العمومية، 2019 ص 71

رغم أن التكنولوجيا الحديثة ساهمت في تطوير وسائل الرقابة الجمركية، إلا أنها وفرت في الوقت نفسه أدوات جديدة للمخالفين.

فقد أصبح من الممكن استعمال برامج متطورة لتزوير الوثائق أو تعديل البيانات التجارية أو إخفاء المعاملات المالية المرتبطة بالغش الجمركي.

خامساً: تطور وسائل النقل والاتصال

ساهمت السرعة الكبيرة التي تتميز بها وسائل النقل الحديثة في زيادة حجم المبادلات التجارية، الأمر الذي جعل الرقابة أكثر تعقيداً وصعوبة.

كما سهلت وسائل الاتصال الحديثة التنسيق بين الشبكات الإجرامية المنظمة وتبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الغش والتهريب[31].

سادساً: التجارة الإلكترونية

أدى الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية إلى ظهور تحديات جديدة أمام الإدارات الجمركية، حيث أصبحت بعض المعاملات تتم عبر الإنترنت دون رقابة مباشرة.

وقد استغل بعض الأشخاص هذه البيئة الجديدة لإخفاء طبيعة البضائع أو قيمتها أو وجهتها الحقيقية.

سابعاً: الطابع الدولي للجرائم الجمركية

إن ارتباط العديد من عمليات الغش الجمركي بشبكات دولية منظمة يزيد من صعوبة مكافحتها، نظراً لتعدد الدول المتدخلة واختلاف الأنظمة القانونية والإجرائية المعمول بها.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية

[31] محمد الأمين بن الشيخ، الرقمنة الإدارية في الجزائر، 2022 ص 73

تترتب على الغش الجمركي نتائج خطيرة ومتعددة الجوانب تمس الدولة والمجتمع والاقتصاد الوطني بصورة مباشرة وغير مباشرة.

أولاً: الآثار الاقتصادية

-1خسارة الإيرادات الجمركية

يؤدي الغش الجمركي إلى حرمان الخزينة العمومية من مبالغ مالية كبيرة كان من المفترض تحصيلها في شكل رسوم وحقوق جمركية.

وتؤثر هذه الخسائر على قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

-2الإضرار بالإنتاج الوطني

تدخل البضائع المغشوشة أو المهربة إلى السوق بأسعار منخفضة نتيجة عدم دفع الرسوم القانونية، مما يخلق منافسة غير عادلة للمؤسسات الوطنية.

ويؤدي ذلك إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجين المحليين وإضعاف بعض القطاعات الاقتصادية[32].

-3تشويه السوق الوطنية

يساهم الغش الجمركي في الإخلال بقواعد المنافسة المشروعة وإحداث اضطرابات في الأسواق نتيجة تداول سلع لا تخضع لنفس الأعباء القانونية المفروضة على غيرها.

-4عرقلة التنمية الاقتصادية

تؤثر الخسائر المالية الناتجة عن الغش الجمركي على قدرة الدولة على تنفيذ برامجها التنموية، كما تؤثر على جاذبية الاستثمار ومناخ الأعمال.

[32] عبد القادر عشي، النظام الجمركي الجزائري وآليات الرقابة الجمركية، 2019 ص 89

ثانياً: الآثار الاجتماعية

1- انتشار السلع الرديئة والمقلدة

يساهم الغش الجمركي في دخول منتجات غير مطابقة للمواصفات أو مقلدة إلى السوق الوطنية، وهو ما يشكل خطراً على المستهلكين.

2- تهديد الصحة العامة

قد يتعلق الغش الجمركي بمواد غذائية أو أدوية أو مستحضرات كيميائية غير مطابقة للمعايير الصحية، مما يعرض حياة المواطنين للخطر.

3- ارتفاع معدلات البطالة

يؤدي تضرر المؤسسات الوطنية نتيجة المنافسة غير المشروعة إلى تقليص نشاطها الاقتصادي أو توقفها، وهو ما ينعكس سلباً على فرص العمل.

4- انتشار السلوكيات غير القانونية

يساهم انتشار الغش والتهريب في ترسيخ ثقافة التحايل على القانون وإضعاف قيم النزاهة واحترام القواعد القانونية داخل المجتمع.

ثالثاً: الآثار الأمنية

1- دعم الجريمة المنظمة

غالباً ما ترتبط عمليات الغش الجمركي بشبكات إجرامية منظمة تنشط في مجالات متعددة كتهريب المخدرات والأسلحة وغسل الأموال.

2- تهديد الأمن الوطني

قد يؤدي إدخال مواد أو معدات محظورة إلى المساس بأمن الدولة واستقرارها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأسلحة أو المواد الخطرة.

-3تمويل الأنشطة الإجرامية

تُستخدم الأرباح الناتجة عن الغش الجمركي في بعض الحالات لتمويل أنشطة غير مشروعة أخرى، مما يزيد من خطورة هذه الظاهرة[33].

-4إضعاف هيبة الدولة

يؤدي انتشار الغش الجمركي وصعوبة مكافحته إلى التأثير على فعالية مؤسسات الدولة وهيبتها، خاصة إذا ارتبط بضعف الرقابة أو الفساد الإداري.

وخلاصة القول، فإن الغش الجمركي لا يمثل مجرد مخالفة قانونية أو مالية، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد تنجم عن أسباب اقتصادية وإدارية وقانونية وتقنية متشابكة، وتؤدي إلى آثار خطيرة تمس الاقتصاد الوطني والمجتمع والأمن العام، الأمر الذي يستوجب تعزيز آليات الوقاية والرقابة والتعاون الوطني والدولي للحد من انتشارها ومواجهة تداعياتها[34].

المبحث الثالث: دور إدارة الجمارك في مكافحة الغش الجمركي

ان الغش الجمركي من أخطر التحديات التي تواجه الإدارة الجمركية لما يسببه من أضرار مالية واقتصادية وأمنية تمس مصالح الدولة والمجتمع. وللتصدي لهذه الظاهرة، تعتمد إدارة الجمارك على مجموعة من الوسائل القانونية والرقابية والإدارية التي تمكنها من كشف المخالفات ومتابعة مرتكبيها والحد من انتشارها. كما تلعب آليات التعاون الوطني والدولي دوراً مهماً في تعزيز فعالية مكافحة الغش الجمركي، خاصة في ظل الطابع العابر للحدود الذي أصبحت تتسم به هذه الجرائم. وعليه، سيتم في هذا المبحث دراسة أهم الوسائل القانونية والرقابية المعتمدة في مكافحة الغش الجمركي، بالإضافة إلى إبراز دور التعاون الوطني والدولي في مواجهة هذه الظاهرة.

[33] عمار بوضياف، الرقابة الإدارية في القانون الجزائري، 2018 ص 98

[34] ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، 2016 ص 122

المطلب الأول: الوسائل القانونية لمكافحة الغش

الفرع الأول: التشريع الجمركي الجزائري

يُعد التشريع الجمركي الجزائري الوسيلة القانونية الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم النشاط الجمركي ومراقبة حركة البضائع والأشخاص عبر الحدود الوطنية. فمع تطور المبادلات التجارية الدولية وتزايد مخاطر التهريب والغش الجمركي، أصبح من الضروري وضع إطار قانوني متكامل يحدد القواعد والإجراءات الواجب احترامها من قبل المتعاملين الاقتصاديين، ويمنح إدارة الجمارك الصلاحيات اللازمة لممارسة مهامها الرقابية والردعية. ويشكل قانون الجمارك الجزائري المرجع الأساسي في هذا المجال، حيث ينظم مختلف العمليات المرتبطة بالاستيراد والتصدير والعبور والتخزين الجمركي، كما يحدد الحقوق والواجبات المترتبة على الأشخاص الخاضعين للرقابة الجمركية[35].

ويهدف التشريع الجمركي إلى حماية المصالح المالية للدولة من خلال ضمان تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية المستحقة للخزينة العمومية، كما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة غير المشروعة الناتجة عن دخول السلع بطرق مخالفة للقانون. إضافة إلى ذلك، يعمل هذا التشريع على تنظيم التجارة الخارجية وتسهيل المبادلات التجارية المشروعة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على متطلبات الأمن والرقابة. ومن هذا المنطلق، أصبح التشريع الجمركي أداة فعالة لتحقيق التوازن بين حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع النشاط التجاري والاستثماري.

كما يتميز التشريع الجمركي الجزائري بالشمولية والتطور المستمر لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية. فقد أدخل المشرع عدة تعديلات على النصوص القانونية المنظمة للجمارك بهدف سد الثغرات القانونية وتعزيز آليات مكافحة الغش والتهريب. وتسمح هذه التعديلات بمواجهة الأساليب الحديثة التي يلجأ إليها المخالفون للتحايل على الإدارة الجمركية، سواء تعلق الأمر بتزوير الوثائق أو التلاعب بالتصريحات الجمركية أو استغلال التطور التكنولوجي في إخفاء العمليات غير المشروعة.

ويمنح التشريع الجمركي أعوان الجمارك سلطات قانونية واسعة تشمل المراقبة والتفتيش والمعاينة والحجز والتحقيق، وهي صلاحيات ضرورية لتمكين الإدارة من اكتشاف الجرائم الجمركية والتصدي لها بفعالية.

[35] عبد العزيز سعد، الجرائم الجمركية وطرق مكافحتها، 2016 ص 87

كما يحدد الضمانات القانونية التي تكفل حماية حقوق الأفراد أثناء ممارسة هذه الصلاحيات، بما يضمن احترام مبدأ الشرعية وسيادة القانون. ولذلك يُعتبر التشريع الجمركي الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدولة في مكافحة الغش الجمركي والحفاظ على أمنها الاقتصادي والمالي[36].

الفرع الثاني: المخالفات والعقوبات الجمركية

حرص المشرع الجزائري على تحديد مختلف الأفعال التي تشكل مخالفات أو جرائم جمركية، وذلك بهدف توفير الحماية القانونية للنظام الجمركي وضمان احترام القواعد المنظمة للتجارة الخارجية. وتتمثل المخالفات الجمركية في كل فعل أو امتناع عن فعل يؤدي إلى خرق أحكام التشريع والتنظيم الجمركيين، سواء تعلق الأمر بعدم احترام إجراءات التصريح أو تقديم بيانات غير صحيحة أو إدخال البضائع وإخراجها بطرق غير مشروعة. وتختلف درجة خطورة هذه المخالفات باختلاف طبيعة الأفعال المرتكبة والنتائج المترتبة عنها.

وتشمل المخالفات الجمركية مجموعة واسعة من الأفعال، من بينها التصريح الكاذب بشأن طبيعة البضاعة أو قيمتها أو منشئها، وإخفاء السلع عن أعين الرقابة الجمركية، واستعمال وثائق مزورة أو غير مطابقة للحقيقة، إضافة إلى مخالفة الأنظمة الجمركية الخاصة أو الامتناع عن تقديم الوثائق المطلوبة للإدارة الجمركية. كما يُعد التهريب الجمركي من أخطر الجرائم الجمركية نظراً لما ينطوي عليه من مساس مباشر بالمصالح المالية والأمنية للدولة.

ولمواجهة هذه المخالفات، وضع المشرع نظاماً متدرجاً من العقوبات يتناسب مع جسامة الأفعال المرتكبة. وتُعد الغرامات المالية من أكثر العقوبات تطبيقاً في المجال الجمركي، حيث تهدف إلى تعويض الضرر اللاحق بالخزينة العمومية واسترجاع الحقوق والرسوم التي تم التهرب منها. وقد تُضاعف هذه الغرامات بحسب طبيعة المخالفة وقيمة البضائع محل الغش، وذلك لتحقيق الردع العام والخاص[37].

[36] World Bank, Trade and Competitiveness Report, 2023

[37] UNCTAD, Digital Economy Report, 2022

كما نص التشريع الجمركي على عقوبة المصادرة التي تُعد من أهم الوسائل القانونية لمكافحة الغش الجمركي. وتتمثل في حجز البضائع أو وسائل النقل أو الأدوات المستعملة في ارتكاب المخالفة وتحويل ملكيتها إلى الدولة وفقاً للشروط القانونية المحددة. وتكتسي هذه العقوبة أهمية خاصة لأنها تحرم المخالف من الاستفادة من العائدات الناتجة عن نشاطه غير المشروع.

وفي الحالات الخطيرة، لا سيما تلك المرتبطة بالتهريب المنظم أو الجرائم التي تمس الأمن الوطني أو الصحة العامة، قد تُفرض عقوبات سالبة للحرية تتمثل في الحبس. كما يمكن أن تُرفق بعقوبات تكميلية مثل غلق المحلات التجارية أو سحب التراخيص أو الحرمان من بعض الامتيازات القانونية. ويعكس هذا التنوع في العقوبات حرص المشرع على توفير حماية فعالة للنظام الجمركي وردع مختلف أشكال الغش والتهريب.

الفرع الثالث: إجراءات المتابعة والتحقيق

لا يكفي وجود نصوص قانونية وعقوبات صارمة لمكافحة الغش الجمركي، بل يتطلب الأمر أيضاً وضع إجراءات عملية تسمح بالكشف عن المخالفات وجمع الأدلة اللازمة لإثباتها ومتابعة مرتكبيها. ولهذا منح المشرع الجزائري إدارة الجمارك مجموعة من الآليات القانونية والإجرائية التي تمكنها من ممارسة مهامها الرقابية والتحقيقية في إطار احترام القانون[38].

تبدأ إجراءات المتابعة عادة باكتشاف المخالفة أثناء عمليات المراقبة الجمركية التي تُمارس على الحدود أو داخل الإقليم الجمركي. وقد يتم اكتشافها من خلال فحص التصريحات الجمركية أو معاينة البضائع أو مراجعة الوثائق التجارية أو تلقي معلومات من جهات أخرى. وعند الاشتباه في وجود مخالفة، يحق لأعوان الجمارك إجراء المعاينات اللازمة للتأكد من صحة الوقائع وتحديد طبيعة المخالفة المرتكبة.

وتُعد المعاينة الجمركية من أهم وسائل الإثبات في المجال الجمركي، إذ تسمح لأعوان الجمارك بفحص البضائع ووسائل النقل والوثائق المرتبطة بالعملية الجمركية. وتساعد هذه المعاينات على الكشف عن أوجه التلاعب أو التزوير أو الإخفاء التي قد يلجأ إليها المخالفون. كما تُعتبر النتائج المستخلصة منها أساساً لاتخاذ الإجراءات القانونية اللاحقة.

[38] WTO, Global Trade Report, 2023

وعند ثبوت وجود مخالفة، يقوم أعوان الجمارك بتحرير محضر رسمي يتضمن جميع الوقائع والبيانات المتعلقة بالمخالفة، بما في ذلك هوية المخالف ووصف البضائع والأدلة المتوفرة. وتتمتع المحاضر الجمركية بقيمة قانونية مهمة، إذ تُعد من وسائل الإثبات المعتمدة أمام الجهات القضائية المختصة. كما تساهم في توثيق الوقائع وضمان سلامة الإجراءات المتبعة[39].

وقد تقتضي الضرورة اللجوء إلى الحجز الجمركي، حيث يتم وضع اليد على البضائع أو وسائل النقل أو الوثائق المرتبطة بالمخالفة بهدف المحافظة على الأدلة وضمان تنفيذ العقوبات أو الغرامات المحتملة. ويُعد الحجز إجراءً وقائياً يهدف إلى منع المخالف من التصرف في الأشياء محل النزاع إلى حين الفصل في القضية.

بعد ذلك، تُباشر إجراءات التحقيق التي تشمل جمع المعلومات والاستماع إلى الأطراف المعنية وفحص الوثائق والبيانات المتوفرة، وقد يتم الاستعانة بالخبراء أو التنسيق مع مختلف الجهات الأمنية والقضائية عند الحاجة. وتهدف هذه المرحلة إلى كشف جميع ملابسات القضية وتحديد المسؤوليات بصورة دقيقة.

وفي نهاية التحقيق، يمكن أن تنتهي القضية بتسوية جمركية إذا كانت المخالفة تسمح بذلك قانوناً، أو بإحالة الملف إلى الجهات القضائية المختصة للفصل فيه. وتُعتبر هذه الإجراءات مجتمعة ضمانة أساسية لتطبيق التشريع الجمركي بفعالية، كما تساهم في تعزيز الردع القانوني وحماية المصالح المالية والاقتصادية للدولة من مختلف أشكال الغش الجمركي[40].

المطلب الثاني: الوسائل الرقابية والإدارية

تُعد الوسائل الرقابية والإدارية من أهم الآليات التي تعتمد عليها إدارة الجمارك في مكافحة الغش الجمركي والحد من مختلف الممارسات غير المشروعة المرتبطة بالتجارة الخارجية. فإلى جانب الوسائل القانونية التي تحدد المخالفات والعقوبات، تحتاج الإدارة الجمركية إلى أدوات ميدانية وإدارية فعالة تسمح بالكشف المبكر عن المخالفات ومراقبة حركة البضائع والأشخاص عبر الحدود. وقد شهدت هذه الوسائل تطوراً

[39] IMF, Fiscal Monitor, 2023

[40] World Customs Organization, Capacity Building Strategy, 2022 p 46

ملحوظاً نتيجة التقدم التكنولوجي واتساع المبادلات التجارية الدولية، مما ساهم في تعزيز فعالية الرقابة الجمركية وتحسين أداء المصالح المختصة في مكافحة الغش والتهريب.

الفرع الأول: الرقابة الجمركية

تُعتبر الرقابة الجمركية الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها إدارة الجمارك، إذ تهدف إلى ضمان احترام التشريع الجمركي ومراقبة حركة البضائع ووسائل النقل والأشخاص عبر الحدود الوطنية. وتمثل هذه الرقابة الوسيلة الأولى للكشف عن مختلف أشكال الغش والتهريب والتصدي لها قبل أن تُلحق أضراراً بالمصالح الاقتصادية والأمنية للدولة[41].

وتتمثل الرقابة الجمركية في مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يمارسها أعوان الجمارك للتأكد من مطابقة العمليات التجارية للقوانين والتنظيمات المعمول بها. وتشمل هذه الرقابة فحص التصاريح الجمركية والتحقق من صحة البيانات المقدمة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة إلى مراقبة الوثائق التجارية والإدارية المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير.

ولا تقتصر الرقابة الجمركية على المراكز الحدودية فقط، بل تمتد إلى مختلف المناطق الواقعة داخل الإقليم الجمركي. فالإدارة الجمركية تمارس رقابتها على الموانئ والمطارات والمعابر البرية والمناطق الحرة والمستودعات الجمركية، كما يمكنها مراقبة بعض الأنشطة التجارية والصناعية التي لها علاقة مباشرة بحركة السلع الأجنبية.

وتنقسم الرقابة الجمركية إلى رقابة سابقة ورقابة آنية ورقابة لاحقة. فالرقابة السابقة تتم قبل إتمام العملية الجمركية من خلال دراسة الملفات والتصاريح المقدمة، أما الرقابة الآنية فتُمارس أثناء دخول البضائع أو خروجها من الإقليم الجمركي، في حين تتم الرقابة اللاحقة بعد الإفراج عن البضائع من خلال مراجعة السجلات التجارية والمحاسبية للتأكد من صحة المعلومات المصرح بها[42].

[41] Paul Krugman, Maurice Obstfeld & Marc Melitz, International Economics, 2018 p 89

[42] Richard Baldwin, Global Trade Systems, 2020 p 56

كما تعتمد إدارة الجمارك على وسائل تقنية حديثة لتعزيز فعالية الرقابة، مثل أجهزة الكشف بالأشعة السينية والكاميرات الرقمية وأنظمة المراقبة الإلكترونية وقواعد البيانات المعلوماتية. وقد ساهمت هذه الوسائل في تسريع عمليات المراقبة وتحسين دقتها وتقليص فرص التهرب والغش الجمركي.

وتكتسي الرقابة الجمركية أهمية كبيرة في حماية الاقتصاد الوطني، إذ تسمح بالكشف عن السلع المحظورة والمواد الخطرة والبضائع المقلدة، كما تساهم في ضمان تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية المستحقة ومنع دخول المنتجات التي قد تشكل خطراً على الصحة العامة أو الأمن الوطني.

الفرع الثاني: التفتيش والمعاينة

يُعد التفتيش والمعاينة من أهم الوسائل العملية التي تعتمد عليها إدارة الجمارك للتحقق من صحة التصريحات الجمركية والكشف عن المخالفات والجرائم الجمركية. ويهدف هذان الإجراءان إلى التأكد من مطابقة البضائع والوثائق المقدمة للواقع الفعلي ومنع أي محاولة للتحايل على التشريع الجمركي[43].

ويقصد بالتفتيش الجمركي عملية البحث والتحقق التي يقوم بها أعوان الجمارك داخل وسائل النقل أو الحاويات أو المستودعات أو غيرها من الأماكن الخاضعة للرقابة الجمركية، وذلك للكشف عن البضائع المخفية أو غير المصرح بها أو المحظورة قانوناً. ويُمارس التفتيش وفقاً للضوابط القانونية التي تضمن احترام حقوق الأفراد وعدم التعسف في استعمال السلطة.

أما المعاينة الجمركية فتتمثل في الفحص المباشر للبضائع والسلع موضوع التصريح الجمركي، حيث يقوم أعوان الجمارك بالتأكد من طبيعتها وكميتها وقيمتها ومنشئها ومدى مطابقتها للبيانات الواردة في الوثائق المقدمة. وتُعد المعاينة من أهم وسائل الإثبات في المجال الجمركي لأنها تسمح بالكشف عن الوقائع المادية للمخالفة بصورة دقيقة.

وتأخذ المعاينة عدة أشكال بحسب طبيعة البضاعة ومستوى المخاطر المرتبط بها. فقد تكون معاينة جزئية تقتصر على جزء من الشحنة، وقد تكون معاينة كلية تشمل جميع البضائع محل التصريح. كما يمكن

[43] Dani Rodrik, Economics of Globalization, 2018 p 123

الاستعانة بالخبراء أو بالمخابر المختصة عند الحاجة إلى تحليل بعض المواد أو التحقق من خصائصها الفنية[44].

وقد شهدت عمليات التفتيش والمعاينة تطوراً ملحوظاً بفضل استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، حيث أصبحت إدارة الجمارك تعتمد على أجهزة المسح بالأشعة وأجهزة الكشف الإلكترونية والأنظمة الرقمية المتطورة التي تسمح بفحص الحاويات والبضائع بسرعة ودقة أكبر دون الحاجة إلى فتحها بالكامل في بعض الحالات.

وتكمن أهمية التفتيش والمعاينة في كونهما يسمحان بالكشف عن مختلف أساليب الغش الجمركي، سواء تعلق الأمر بإخفاء البضائع أو التصريح غير الصحيح بطبيعتها أو قيمتها أو منشئها. كما يسهمان في جمع الأدلة اللازمة لإثبات المخالفات وتوفير الأساس القانوني لاتخاذ الإجراءات الإدارية والقضائية المناسبة بحق المخالفين.

الفرع الثالث: إدارة المخاطر الجمركية

أدى التوسع الكبير في التجارة الدولية وزيادة حجم المبادلات التجارية إلى استحالة إخضاع جميع العمليات الجمركية لنفس مستوى الرقابة والتفتيش، وهو ما دفع الإدارات الجمركية الحديثة إلى تبني نظام إدارة المخاطر باعتباره أحد أكثر الأساليب فعالية في مكافحة الغش الجمركي.

ويقصد بإدارة المخاطر الجمركية مجموعة الإجراءات والأساليب التي تهدف إلى تحديد وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالعمليات الجمركية، ثم توجيه جهود الرقابة نحو العمليات أو البضائع التي يُحتمل أن تنطوي على مخالفات أو جرائم جمركية. ويقوم هذا النظام على مبدأ التركيز على الحالات الأكثر خطورة بدلاً من إخضاع جميع العمليات لنفس الدرجة من المراقبة.

وتبدأ عملية إدارة المخاطر بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين والبضائع ووسائل النقل والبلدان المصدرة وغيرها من العناصر التي قد تساعد على تقييم مستوى المخاطر. بعد ذلك يتم

[44] Joseph Stiglitz, Globalization and Development, 2019 p 98

تحليل هذه المعلومات باستخدام تقنيات وأساليب متخصصة تسمح بتحديد العمليات المشبوهة أو الأكثر عرضة للغش.

وتعتمد إدارة الجمارك في هذا المجال على قواعد بيانات متطورة وأنظمة معلوماتية حديثة تمكنها من معالجة كميات كبيرة من البيانات واستخراج المؤشرات الدالة على وجود مخاطر محتملة. كما تستفيد من تبادل المعلومات مع الإدارات الوطنية والأجنبية والمنظمات الدولية المتخصصة في المجال الجمركي.

وتوفر إدارة المخاطر العديد من المزايا، فهي تسمح بتحسين فعالية الرقابة الجمركية وترشيد استعمال الموارد البشرية والمادية المتاحة، كما تساهم في تسريع إجراءات التخليص الجمركي بالنسبة للمتعاملين الملتزمين بالقانون، مع تشديد الرقابة على العمليات المشبوهة. وبذلك تحقق الإدارة الجمركية التوازن بين متطلبات الأمن والرقابة من جهة، وضرورة تسهيل التجارة المشروعة من جهة أخرى.

كما تُساهم إدارة المخاطر في الكشف المبكر عن الأساليب الجديدة للغش الجمركي ومواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها التجارة الدولية. ولذلك أصبحت هذه الآلية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الإدارات الجمركية الحديثة في حماية الاقتصاد الوطني ومكافحة مختلف أشكال الغش والتهريب الجمركي.

المطلب الثالث: التعاون الوطني والدولي في مكافحة الغش

أصبحت ظاهرة الغش الجمركي في الوقت الراهن من الجرائم الاقتصادية المعقدة التي تتجاوز في كثير من الأحيان الحدود الوطنية، الأمر الذي يجعل مكافحتها تتطلب تضافر جهود مختلف الهيئات والمؤسسات على المستويين الوطني والدولي. فالتطور الكبير الذي عرفته التجارة الدولية ووسائل النقل والاتصال أدى إلى ظهور شبكات منظمة تمارس التهريب والغش عبر عدة دول، مما فرض على الإدارات الجمركية اعتماد آليات تعاون فعالة تسمح بتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود لمواجهة هذه الظاهرة. ومن هذا المنطلق، يشكل التعاون الوطني والدولي أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها إدارة الجمارك في تعزيز فعالية الرقابة والحد من الجرائم الجمركية.

الفرع الأول: التعاون بين الأجهزة الوطنية[45]

[45] Jeffrey Sachs, Sustainable Development, 2016

يُعد التعاون بين مختلف الأجهزة الوطنية من الوسائل الأساسية التي تساهم في مكافحة الغش الجمركي، وذلك بالنظر إلى تعدد الجهات التي تتقاطع مهامها مع عمل إدارة الجمارك. فمواجهة الجرائم الجمركية لا يمكن أن تقتصر على الجهود التي تبذلها الإدارة الجمركية وحدها، بل تتطلب مشاركة فعالة من مختلف المؤسسات الأمنية والقضائية والإدارية ذات الصلة.

وتُعتبر الأجهزة الأمنية من أهم الشركاء الوطنيين لإدارة الجمارك في مجال مكافحة الغش والتهريب، حيث يتم التنسيق مع مصالح الأمن الوطني والدرك الوطني وحرس الحدود لتبادل المعلومات المتعلقة بالشبكات الإجرامية والأنشطة المشبوهة. ويسمح هذا التعاون بتنفيذ عمليات مشتركة للكشف عن السلع المهربة وضبط المخالفين وملاحقة المتورطين في الجرائم الجمركية.

كما تلعب السلطة القضائية دوراً محورياً في هذا المجال من خلال الإشراف على المتابعات القضائية المتعلقة بالمخالفات والجرائم الجمركية. فبعد اكتشاف المخالفة وإعداد الملفات اللازمة من قبل إدارة الجمارك، تتولى الجهات القضائية دراسة الوقائع والفصل فيها وفقاً للقانون، مما يضمن تطبيق العقوبات المناسبة على المخالفين وتحقيق الردع القانوني.

ويشمل التعاون الوطني أيضاً التنسيق مع مختلف الهيئات الاقتصادية والمالية، مثل المصالح الضريبية والبنوك وهيئات الرقابة المالية، وذلك للكشف عن العمليات المرتبطة بالتهرب المالي أو غسل الأموال الناتجة عن أنشطة التهريب والغش الجمركي. ويساعد هذا التنسيق على تتبع حركة الأموال المشبوهة وكشف الجرائم الاقتصادية المرتبطة بالمجال الجمركي.

إضافة إلى ذلك، تتعاون إدارة الجمارك مع القطاعات الوزارية الأخرى مثل وزارة التجارة ووزارة الفلاحة ووزارة الصحة والهيئات المكلفة بمراقبة الجودة والمواصفات، بهدف ضمان احترام التشريعات المتعلقة بالسلع المستوردة أو المصدرة. ويساهم هذا التعاون في منع دخول المنتجات غير المطابقة للمعايير أو المواد التي قد تشكل خطراً على الصحة العامة أو البيئة[46].

[46] Thomas Friedman, The World is Flat, 2016 p 56

ويُسهم التعاون الوطني في تعزيز فعالية الرقابة الجمركية وتحسين القدرة على مواجهة الجرائم المنظمة، كما يسمح بتبادل الخبرات والمعطيات بين مختلف المؤسسات المختصة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن العام.

الفرع الثاني: التعاون الإقليمي والدولي

نظراً للطابع العابر للحدود الذي تتميز به العديد من جرائم الغش الجمركي، أصبح التعاون الإقليمي والدولي ضرورة حتمية لمواجهة هذه الظاهرة والحد من انتشارها. فالشبكات الإجرامية المنظمة غالباً ما تنشط في عدة دول في الوقت نفسه، مستفيدة من التطور التكنولوجي وحرية تنقل السلع والأموال، وهو ما يتطلب تنسيقاً مستمراً بين الإدارات الجمركية والسلطات المختصة في مختلف الدول.

ويقوم التعاون الإقليمي على تطوير العلاقات بين الدول المتجاورة أو المنتمية إلى نفس الفضاء الجغرافي، من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بعمليات التهريب والغش الجمركي وتنظيم دوريات ومراقبة مشتركة للمناطق الحدودية. ويساعد هذا النوع من التعاون على مواجهة الجرائم التي تستغل الحدود المشتركة لنقل السلع بطرق غير مشروعة.

أما التعاون الدولي فيشمل مجموعة واسعة من الآليات القانونية والمؤسساتية التي تسمح بتنسيق الجهود بين الدول لمكافحة الجرائم الجمركية. ويتم ذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تنظم تبادل المعلومات والمساعدة الإدارية المتبادلة وتسليم المطلوبين والتعاون في التحقيقات المتعلقة بالجرائم العابرة للحدود.

كما يشمل التعاون الدولي تبادل الخبرات والتجارب بين الإدارات الجمركية المختلفة، وتنظيم برامج التكوين والتدريب المشتركة التي تهدف إلى تطوير كفاءة الأعوان وتعزيز قدراتهم في مجال الكشف عن أساليب الغش الحديثة. وتكتسي هذه البرامج أهمية كبيرة في ظل التطور المستمر للتقنيات والأساليب التي يعتمدها المهربون والمحتالون.

ويُساهم التعاون الدولي أيضاً في توحيد الإجراءات والمعايير الجمركية وتطوير الأنظمة المعلوماتية المشتركة، مما يسمح بتسهيل تبادل البيانات المتعلقة بالبضائع والمتعاملين الاقتصاديين والعمليات

التجارية الدولية. كما يساعد على الكشف المبكر عن المخاطر وتحديد الأنشطة المشبوهة قبل وصولها إلى الحدود الوطنية[47].

ومن خلال هذا التعاون، تتمكن الدول من تعزيز قدراتها الرقابية ومواجهة التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية والتجارة الدولية، بما يضمن حماية مصالحها الاقتصادية والأمنية بشكل أكثر فعالية.

الفرع الثالث: دور المنظمات الدولية المتخصصة

تؤدي المنظمات الدولية المتخصصة دوراً مهماً في دعم جهود الدول والإدارات الجمركية في مكافحة الغش الجمركي وتعزيز أمن التجارة الدولية. وتعمل هذه المنظمات على تطوير القواعد والمعايير الدولية وتوفير آليات التعاون والتنسيق بين مختلف الدول الأعضاء، بما يسمح بمواجهة الجرائم الجمركية بأساليب أكثر فعالية.

ومن أبرز هذه المنظمات منظمة الجمارك العالمية، التي تُعد الهيئة الدولية المتخصصة في الشؤون الجمركية. وتضطلع هذه المنظمة بوضع المعايير الدولية المتعلقة بالإجراءات الجمركية وتسهيل التجارة المشروعة وتعزيز التعاون بين الإدارات الجمركية في مختلف أنحاء العالم. كما توفر برامج تدريبية وتقنية تساعد الدول على تطوير قدراتها في مجال مكافحة الغش والتهريب.

كما تساهم منظمة التجارة العالمية في دعم الجهود الرامية إلى تنظيم التجارة الدولية وفق قواعد واضحة وشفافة، بما يساعد على الحد من الممارسات غير المشروعة وتعزيز الامتثال للتشريعات الجمركية. وتلعب هذه المنظمة دوراً مهماً في تسوية النزاعات التجارية وتطوير الاتفاقيات المتعلقة بتسهيل التجارة.

وتشارك كذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مكافحة الجرائم المرتبطة بالغش الجمركي، خاصة تلك التي ترتبط بالشبكات الإجرامية المنظمة والتهريب الدولي. وتوفر المنظمة آليات لتبادل المعلومات الأمنية والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون في مختلف الدول[48].

---

[47] عبد القادر عشي، النظام الجمركي الجزائري بين الفعالية والتحديات، 2020 ص 145

[48] عمار بوضياف، القانون الإداري العام، 2019 ص 89

إلى جانب ذلك، تستفيد الإدارات الجمركية من برامج التعاون التي تنظمها العديد من الهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة. وتساهم هذه البرامج في تطوير القدرات التقنية والبشرية وتوفير الوسائل الحديثة للكشف عن الجرائم الاقتصادية والجمركية.

وتبرز أهمية المنظمات الدولية من خلال دورها في توحيد الجهود العالمية لمواجهة الغش الجمركي وتبادل الخبرات والمعلومات ووضع المعايير الدولية التي تساهم في حماية التجارة المشروعة وتعزيز الأمن الاقتصادي العالمي. كما تُعد شريكاً أساسياً للإدارات الجمركية الوطنية في مواجهة التحديات المتزايدة التي تفرضها الجرائم العابرة للحدود.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن التعاون الوطني والدولي يشكل دعامة أساسية في مكافحة الغش الجمركي، إذ يسمح بتنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات الوطنية والدولية، وتبادل المعلومات والخبرات، وتطوير آليات الرقابة والمكافحة، بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز أمن التجارة الدولية والحد من مختلف أشكال الغش والتهريب الجمركي.

الفصل الثاني: استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية متسارعة فرضتها العولمة الاقتصادية والتطور التكنولوجي وتحرير المبادلات التجارية الدولية، الأمر الذي أدى إلى تغير بيئة التجارة العالمية وتزايد حجم تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على عمل الإدارات الجمركية، التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين متطلبات تسهيل التجارة الدولية وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف المخاطر المرتبطة بالغش والتهريب والجريمة الاقتصادية المنظمة. وفي هذا السياق، سعت إدارة الجمارك الجزائرية إلى تبني استراتيجيات حديثة ترتكز على تطوير الوسائل الرقابية، وتعزيز الرقمنة، وتبني أساليب إدارة المخاطر، فضلاً عن توسيع مجالات التعاون الوطني والدولي. وعليه، يتناول هذا الفصل دراسة أثر التحولات الاقتصادية العالمية على العمل الجمركي، وتحليل الاستراتيجية التي تعتمدها إدارة الجمارك الجزائرية لمكافحة الغش الجمركي، مع تقييم مدى فعالية هذه الاستراتيجية والتحديات التي تواجهها وآفاق تطويرها مستقبلاً[49].

المبحث الأول: التحولات الاقتصادية العالمية وأثرها على العمل الجمركي

أدت التحولات الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة إلى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية الدولية، من خلال توسع ظاهرة العولمة، وتحرير التجارة، وازدياد ترابط الأسواق المالية والتجارية بين الدول. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على طبيعة العمل الجمركي، الذي أصبح أكثر تعقيداً في ظل تنامي حجم المبادلات التجارية وتعدد الفاعلين الاقتصاديين وتطور أساليب النقل والاتصال. كما برزت تحديات جديدة فرضت على الإدارات الجمركية، وعلى رأسها إدارة الجمارك الجزائرية، ضرورة التكيف مع هذه التغيرات من خلال تطوير أدواتها وأساليب عملها لمواكبة المتطلبات الحديثة للتجارة الدولية. وفي هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة أهم ملامح التحولات الاقتصادية العالمية، وتحليل أثرها على العمل الجمركي، بما في ذلك انعكاساتها على أنماط الغش الجمركي والتحديات المرتبطة بحماية الاقتصاد الوطني.

[49] محمد الصغير بعلي، الوسيط في القانون الإداري، 2015 ص 91

المطلب الأول: ماهية التحولات الاقتصادية العالمية

تُعد التحولات الاقتصادية العالمية من أهم الظواهر التي طبعت الاقتصاد الدولي المعاصر، حيث عرفت الاقتصاديات الوطنية تغيرات عميقة في بنيتها ووظائفها نتيجة تطور النظام الاقتصادي العالمي وتزايد درجة الترابط بين الدول. وقد أصبحت هذه التحولات تؤثر بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية للدول، بما في ذلك آليات تنظيم التجارة الخارجية والأنظمة الجمركية. ويقتضي فهم هذه الظاهرة التطرق إلى مفهومها، ثم تحليل أهم أسباب ظهورها، وأخيراً تحديد أبرز خصائصها وأبعادها.

الفرع الأول: مفهوم التحولات الاقتصادية العالمية

يقصد بالتحولات الاقتصادية العالمية مجموعة التغيرات البنيوية والوظيفية التي يشهدها الاقتصاد الدولي، والتي تؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الدول وتغيير أنماط الإنتاج والتبادل والتوزيع على المستوى العالمي. وتتميز هذه التحولات بكونها عملية مستمرة ومتسارعة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، مما يجعلها تؤثر في مختلف القطاعات الاقتصادية دون استثناء.

وترتبط هذه التحولات أساساً بظاهرة العولمة الاقتصادية التي أدت إلى انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق العالمية، وتحرير التجارة الدولية، وتزايد حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى التطور الكبير في وسائل النقل والاتصال التي ساهمت في تقليص المسافات الجغرافية وتسريع عمليات التبادل التجاري. كما تشمل هذه التحولات تغير طبيعة الفاعلين الاقتصاديين، حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد، بل برزت الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الاقتصادية الدولية كقوى مؤثرة في الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار التحولات الاقتصادية العالمية إطاراً شاملاً يعكس الانتقال من اقتصاديات وطنية مغلقة نسبياً إلى اقتصاد عالمي منفتح ومترابط، يقوم على المنافسة والتكامل الاقتصادي بين الدول، ويخضع لقواعد تنظيمية دولية متزايدة التعقيد[50].

[50] أحمد محيو، دروس في المؤسسات الإدارية، 2010 ص 71

الفرع الثاني: أسباب ظهور التحولات الاقتصادية العالمية

ترجع نشأة التحولات الاقتصادية العالمية إلى مجموعة من العوامل المتداخلة التي ساهمت في تسريع وتيرة التغير في بنية الاقتصاد العالمي. ويأتي في مقدمة هذه الأسباب التطور التكنولوجي الهائل، خاصة في مجالات المعلومات والاتصال والنقل، حيث ساهمت هذه التطورات في تسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتقليص الزمن والتكلفة المرتبطة بالمعاملات الاقتصادية الدولية.

كما يُعد تطور النظام المالي العالمي من الأسباب الرئيسية لهذه التحولات، من خلال تحرير الأسواق المالية وازدياد تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، وظهور أسواق مالية عالمية مترابطة تعمل بشكل لحظي. وقد ساهم ذلك في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول وزيادة درجة الاعتماد المتبادل بينها.

إضافة إلى ذلك، لعبت السياسات الاقتصادية الليبرالية دوراً محورياً في بروز هذه التحولات، حيث اتجهت العديد من الدول إلى تبني سياسات تحرير التجارة وتقليص القيود الجمركية وغير الجمركية، مما أدى إلى فتح الأسواق الوطنية أمام المنافسة العالمية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما ساهمت التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية في تسريع هذه التحولات، من خلال إنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية وأسواق مشتركة، الأمر الذي عزز من تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وساهم في إعادة تشكيل خريطة الاقتصاد العالمي[51].

ولا يمكن إغفال دور الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت فاعلاً أساسياً في الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت في نقل الاستثمارات والتكنولوجيا وتوزيع سلاسل الإنتاج عبر عدة دول، مما أدى إلى تعميق الترابط الاقتصادي العالمي.

الفرع الثالث: خصائص وأبعاد التحولات الاقتصادية العالمية

تتميز التحولات الاقتصادية العالمية بعدة خصائص أساسية تجعلها ظاهرة معقدة ومتشابكة. فمن أبرز خصائصها الطابع العالمي، حيث تشمل آثارها مختلف دول العالم دون استثناء، وإن بدرجات متفاوتة

[51] رشيد خلوفي، مبادئ القانون الإداري، 2011 ص 29

حسب مستوى تطور كل دولة. كما تتميز بالسرعة والتغير المستمر، نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع الذي يفرض إعادة هيكلة دائمة للأنشطة الاقتصادية.

ومن خصائصها أيضاً تزايد درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية، حيث أصبحت الأزمات الاقتصادية في دولة معينة قادرة على التأثير في اقتصادات دول أخرى، وهو ما يعكس الطبيعة الشبكية للاقتصاد العالمي المعاصر. كما تتسم هذه التحولات بزيادة دور القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاقتصاد العالمي، مقابل تراجع نسبي لدور الدولة التقليدي في بعض المجالات الاقتصادية[52].

أما من حيث الأبعاد، فإن التحولات الاقتصادية العالمية تحمل أبعاداً متعددة، من بينها البعد الاقتصادي الذي يتمثل في إعادة توزيع الثروة وتغير أنماط الإنتاج والتجارة الدولية. كما تشمل بعداً تكنولوجياً يتمثل في الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية والابتكار في إدارة العمليات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، هناك بعد سياسي يتمثل في إعادة تشكيل موازين القوى الاقتصادية بين الدول، وبروز مؤسسات دولية تنظم العلاقات الاقتصادية العالمية.

كما تحمل هذه التحولات بعداً اجتماعياً يتمثل في التأثير على سوق العمل وأنماط الاستهلاك ومستوى المعيشة، حيث أدت إلى خلق فرص جديدة من جهة، وظهور تحديات تتعلق بالبطالة وعدم المساواة من جهة أخرى. وبذلك يمكن القول إن التحولات الاقتصادية العالمية تمثل منظومة شاملة متعددة الأبعاد تؤثر في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن التحولات الاقتصادية العالمية ليست مجرد تغيرات ظرفية، بل هي عملية هيكلية عميقة تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي، وهو ما يفرض على الدول ضرورة التكيف معها من خلال تطوير سياساتها الاقتصادية وتعزيز قدراتها التنافسية، بما في ذلك تحديث الأنظمة الجمركية لمواكبة هذه التحولات[53].

المطلب الثاني: العولمة الاقتصادية والتجارة الدولية

[52] عبد العزيز سعد، مكافحة الجرائم الاقتصادية والجمركية، 2017 ص 52

[53] صالح زين الدين، القانون الجمركي والتجارة الدولية، 2014 ص 87

تُعد العولمة الاقتصادية من أبرز المظاهر التي ميزت الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث أسهمت في تعميق الروابط الاقتصادية بين الدول، وتوسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية بشكل غير مسبوق. وقد ترتب عن ذلك إعادة تشكيل قواعد التجارة الدولية، من خلال تبني سياسات تحرير التجارة، وإبرام العديد من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف والثنائية. وأصبحت التجارة الدولية في ظل هذه التحولات أكثر انفتاحاً وتنافسية، مما فرض على الدول، ومنها الجزائر، ضرورة التكيف مع هذا الواقع الجديد من خلال تطوير سياساتها الاقتصادية والجمركية.

الفرع الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية

يقصد بالعولمة الاقتصادية تلك العملية التي يتم من خلالها دمج الاقتصاديات الوطنية في اقتصاد عالمي واحد مترابط، بحيث تصبح حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات تتم بحرية نسبية عبر الحدود الوطنية. وتقوم العولمة الاقتصادية على إزالة الحواجز التقليدية التي كانت تفصل بين الأسواق الوطنية، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول في مختلف المجالات الاقتصادية[54].

وقد ارتبط ظهور العولمة الاقتصادية بالتطور التكنولوجي الكبير في مجالات النقل والاتصال والمعلومات، مما ساهم في تسريع تدفق المبادلات التجارية وتسهيل عمليات الاستثمار الدولي. كما ساهمت السياسات الاقتصادية الليبرالية في تعزيز هذا التوجه من خلال تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وفتح الأسواق أمام المنافسة العالمية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتتجلى العولمة الاقتصادية كذلك في الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تتحكم في سلاسل الإنتاج والتوزيع على المستوى العالمي، مما أدى إلى إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر عدة دول وفق اعتبارات الكفاءة والتكلفة. وبذلك أصبحت العولمة الاقتصادية إطاراً شاملاً يعكس اندماج الاقتصاديات الوطنية ضمن نظام اقتصادي عالمي موحد نسبياً.

الفرع الثاني: تحرير التجارة الدولية

[54] عبد الله سليمان، مبادئ التجارة الدولية، 2016 ص 81

يُعد تحرير التجارة الدولية من أهم ركائز العولمة الاقتصادية، ويقصد به إزالة أو تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على حركة السلع والخدمات بين الدول، بهدف تسهيل المبادلات التجارية وتعزيز المنافسة الحرة في الأسواق العالمية.

وقد تجسد هذا التحرير من خلال خفض التعريفات الجمركية تدريجياً، وإلغاء القيود الكمية مثل الحصص والاستثناءات، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستيراد والتصدير. كما شمل تحرير التجارة الدولية تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل دخول المنتجات الأجنبية إلى الأسواق الوطنية.

ورغم ما يحققه تحرير التجارة من مزايا تتمثل في زيادة حجم المبادلات التجارية وتحسين جودة السلع وخفض الأسعار بالنسبة للمستهلك، إلا أنه يطرح في المقابل تحديات كبيرة، خاصة بالنسبة للدول النامية، حيث يؤدي في بعض الحالات إلى إضعاف المؤسسات الوطنية غير القادرة على المنافسة، ويزيد من حدة التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية[55].

وفي هذا السياق، أصبحت الإدارات الجمركية مطالبة بالقيام بدور مزدوج يتمثل في تسهيل حركة التجارة المشروعة من جهة، وحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير القانونية من جهة أخرى، وهو ما يفرض تطوير أساليب العمل الجمركي بما يتماشى مع متطلبات التحرير التجاري[56].

الفرع الثالث: الاتفاقيات التجارية الدولية

تلعب الاتفاقيات التجارية الدولية دوراً محورياً في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول في إطار العولمة الاقتصادية، حيث تهدف إلى وضع قواعد مشتركة تنظم التبادل التجاري وتضمن انسيابية حركة السلع والخدمات بين الأطراف المتعاقدة.

وتتنوع هذه الاتفاقيات بين اتفاقيات ثنائية تُبرم بين دولتين فقط، واتفاقيات متعددة الأطراف تشمل مجموعة من الدول ضمن إطار إقليمي أو دولي. ومن أبرز أشكالها اتفاقيات المناطق الحرة، والاتحادات الجمركية، والأسواق المشتركة، التي تهدف إلى تقليل أو إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء.

[55] بلقاسم زروقي، مكافحة الفساد الإداري، 2020 ص 77

[56] عليوي محمد، الاقتصاد الدولي المعاصر، 2021 ص 61

كما تساهم هذه الاتفاقيات في تعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيع فرص التبادل التجاري والاستثماري، بالإضافة إلى تحسين القدرة التنافسية للدول المشاركة في الاقتصاد العالمي. غير أنها تتطلب في المقابل تنسيقاً دقيقاً بين السياسات الجمركية والاقتصادية للدول الأعضاء، لضمان حسن تطبيق الالتزامات المتفق عليها.

ومن أهم الإطارات المنظمة للتجارة الدولية، نجد النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تشرف عليه المنظمات الدولية المختصة، والذي يهدف إلى تنظيم التجارة العالمية على أسس من الشفافية وعدم التمييز وتكافؤ الفرص بين الدول.

وفي ظل هذه الاتفاقيات، أصبحت الإدارة الجمركية تلعب دوراً محورياً في تطبيق القواعد التجارية الدولية على المستوى الوطني، من خلال مراقبة تنفيذ الاتفاقيات وتطبيق التعريفات التفضيلية والتحقق من قواعد المنشأ، مما يجعلها عنصراً أساسياً في ضمان احترام الالتزامات الدولية وحماية المصالح الاقتصادية الوطنية[57].

المطلب الثالث: انعكاسات التحولات الاقتصادية على الإدارة الجمركية

أدت التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من عولمة اقتصادية وتحرير للتجارة الدولية إلى إحداث تغييرات عميقة في طبيعة العمل الجمركي، حيث لم تعد الإدارة الجمركية تقتصر على الدور التقليدي المتمثل في تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية، بل أصبحت مطالبة بمواكبة التطور المتسارع في المبادلات التجارية العالمية والتعامل مع أنماط جديدة ومعقدة من المخاطر الاقتصادية والجمركية. وقد ترتب عن ذلك بروز تحديات متعددة تتعلق بكثافة التدفقات التجارية، وظهور أساليب حديثة للغش، وضرورة تعزيز حماية الاقتصاد الوطني في ظل بيئة اقتصادية دولية شديدة التغير.

الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية

شهدت المبادلات التجارية الدولية تطوراً كبيراً نتيجة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة العالمية، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدول بشكل غير مسبوق، وتنوعت السلع والخدمات المتبادلة، كما

[57] عبد الرحمن تيشوري، العولمة الاقتصادية، 2018 ص 54

توسعت سلاسل التوريد العالمية لتشمل عدة دول في عملية إنتاج واحدة. وقد انعكس هذا التطور بشكل مباشر على عمل الإدارات الجمركية التي أصبحت تواجه تدفقات هائلة من البضائع عبر الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية[58].

كما أدى تطور وسائل النقل الحديثة إلى تسريع حركة البضائع وتقليص زمن الشحن والتفريغ، مما فرض على الإدارة الجمركية ضرورة تحسين آليات المراقبة والتفتيش لضمان عدم استغلال هذا التطور في تمرير سلع غير مشروعة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الرقمنة والتجارة الإلكترونية في زيادة حجم المعاملات العابرة للحدود، وهو ما استدعى تطوير نظم معلوماتية متقدمة قادرة على معالجة البيانات بسرعة ودقة.

وبذلك أصبح العمل الجمركي أكثر تعقيداً من السابق، حيث لم يعد يقتصر على التعامل مع عمليات محدودة، بل أصبح يتطلب إدارة تدفقات تجارية ضخمة ومتنوعة في وقت وجيز، مع الحفاظ على فعالية الرقابة وضمان تسهيل الإجراءات التجارية المشروعة.

الفرع الثاني: ظهور أنماط جديدة للغش

أدى تطور الاقتصاد العالمي وتزايد الانفتاح التجاري إلى ظهور أساليب جديدة ومعقدة للغش الجمركي، تختلف عن الأساليب التقليدية التي كانت تعتمد على التهريب المباشر أو التصريح الكاذب البسيط. فقد أصبح الغش الجمركي اليوم أكثر تطوراً وارتباطاً بالتكنولوجيا وسلاسل التوريد العالمية.

ومن بين هذه الأنماط الحديثة الغش في الوثائق الرقمية والفواتير الإلكترونية، والتلاعب في البيانات المخزنة في الأنظمة المعلوماتية، إضافة إلى استغلال التجارة الإلكترونية لإخفاء طبيعة البضائع أو قيمتها الحقيقية. كما برزت ظاهرة الغش في قواعد المنشأ من خلال تحويل مسار البضائع عبر عدة دول للاستفادة من امتيازات جمركية غير مستحقة.

كما ساهمت العولمة في انتشار شبكات إجرامية منظمة تعمل على مستوى دولي، تعتمد على تقسيم الأدوار بين عدة أطراف في دول مختلفة، مما يجعل اكتشافها وملاحقتها أكثر صعوبة. وتستغل هذه الشبكات الفجوات بين التشريعات الوطنية واختلاف الأنظمة الجمركية لتحقيق أرباح غير مشروعة.

[58] ناصر لباد، القانون الإداري المتقدم، 2017 ص 45

وبالتالي، أصبح الغش الجمركي يتسم بطابع أكثر تعقيداً واحترافية، مما يتطلب من الإدارة الجمركية تطوير أدواتها الرقابية واعتماد أساليب حديثة تعتمد على التحليل والمعلوماتية وإدارة المخاطر بدل الرقابة التقليدية فقط[59].

الفرع الثالث: تحديات حماية الاقتصاد الوطني

فرضت التحولات الاقتصادية العالمية تحديات كبيرة على الإدارة الجمركية فيما يتعلق بحماية الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الانفتاح التجاري المتزايد وتزايد المنافسة العالمية. إذ أصبح من الضروري تحقيق توازن دقيق بين تسهيل التجارة الدولية من جهة، وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير العادلة من جهة أخرى.

ومن أبرز هذه التحديات صعوبة مراقبة الكم الهائل من البضائع المتدفقة عبر الحدود، مما قد يؤدي إلى تسرب سلع غير مطابقة أو مهربة إلى السوق الوطنية. كما يشكل تنوع أساليب الغش الجمركي وتطورها المستمر تحدياً إضافياً، حيث تتطلب مكافحتها تحديثاً دائماً للوسائل القانونية والتقنية والبشرية.

إضافة إلى ذلك، تواجه الإدارة الجمركية تحديات مرتبطة بضرورة التكيف مع الاتفاقيات التجارية الدولية التي قد تحد من بعض إجراءات الحماية التقليدية، مما يفرض اعتماد سياسات أكثر مرونة وفعالية في آن واحد. كما أن ضعف الإمكانيات التقنية أو نقص الكفاءات المتخصصة قد يؤثر على فعالية الرقابة الجمركية في مواجهة هذه التحولات[60].

ومن جهة أخرى، يظل الحفاظ على الأمن الاقتصادي للدولة من أهم التحديات، خاصة في ظل ارتباط بعض أنماط الغش الجمركي بالجريمة المنظمة والأنشطة غير المشروعة التي تهدد استقرار السوق الوطنية.

[59] محمد فريد العريني، القانون الدولي الاقتصادي، 2019 ص 37

[60] World Customs Organization, Customs Risk Management Report, 2021 p 89

وبناءً على ما سبق، يتضح أن التحولات الاقتصادية العالمية قد فرضت واقعاً جديداً على الإدارة الجمركية، يتطلب منها تطوير أدواتها وأساليب عملها باستمرار، لضمان حماية الاقتصاد الوطني والتكيف مع متطلبات البيئة الاقتصادية الدولية المعاصرة.

المبحث الثاني: استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية لمكافحة الغش

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة وتزايد حجم المبادلات التجارية وتعقّد أساليب الغش والتهريب الجمركي، أصبحت إدارة الجمارك الجزائرية مطالبة بتبني مقاربة استراتيجية شاملة لمكافحة هذه الظواهر، تقوم على الجمع بين الأبعاد الوقائية والرقابية والتكنولوجية. فلم يعد التعامل مع الغش الجمركي يقتصر على الإجراءات التقليدية، بل أصبح يستوجب تطوير أساليب عمل حديثة تعتمد على الاستباق، وتعزيز الكفاءة البشرية، واستعمال التقنيات الرقمية، إضافة إلى ترسيخ ثقافة الامتثال لدى المتعاملين الاقتصاديين. وفي هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى إبراز أهم محاور الاستراتيجية التي تعتمدها إدارة الجمارك الجزائرية لمكافحة الغش، من خلال تحليل الاستراتيجية الوقائية، والرقابية والأمنية، ثم استراتيجية الرقمنة والتحديث، باعتبارها أدوات أساسية لتعزيز فعالية الأداء الجمركي وحماية الاقتصاد الوطني[61].

المطلب الأول: الاستراتيجية الوقائية

تُعد الاستراتيجية الوقائية من أهم المقاربات الحديثة التي تعتمد عليها إدارة الجمارك الجزائرية في مكافحة الغش الجمركي، حيث تقوم على مبدأ الاستباق والحد من وقوع المخالفات قبل حدوثها، بدل الاقتصار على معالجتها بعد وقوع الضرر. وتعتمد هذه الاستراتيجية على مجموعة من الآليات المتكاملة التي تهدف إلى نشر الوعي الجمركي لدى المتعاملين الاقتصاديين، ورفع كفاءة الأعوان، وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يساهم في خلق بيئة تجارية شفافة وفعالة تقل فيها فرص الغش والتهريب.

الفرع الأول: التوعية والتحسيس

[61] UNODC, Smuggling Routes Report, 2022

تُعتبر التوعية والتحسيس من الركائز الأساسية للاستراتيجية الوقائية، إذ تهدف إلى نشر الثقافة الجمركية لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والمتعاملين في مجال الاستيراد والتصدير، وذلك من أجل تعزيز احترام التشريع الجمركي وتقليل حالات الجهل أو التهاون بالإجراءات القانونية.

وتقوم إدارة الجمارك في هذا الإطار بتنظيم حملات إعلامية وتحسيسية موجهة للمتعاملين الاقتصاديين، تتضمن شرحاً للإجراءات الجمركية المعمول بها، وتوضيحاً للالتزامات القانونية المترتبة على عمليات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى التعريف بالمخالفات الجمركية والعقوبات المترتبة عنها. كما يتم تنظيم أيام دراسية وملتقيات علمية بالتعاون مع الغرف التجارية والمؤسسات الاقتصادية، بهدف تقريب الإدارة الجمركية من المتعاملين وتعزيز الثقة المتبادلة بينهم[62].

كما تعتمد الإدارة الجمركية على الوسائل الإعلامية الحديثة والمنصات الرقمية لنشر المعلومات المتعلقة بالتشريع الجمركي والإجراءات الجديدة، مما يسمح بوصول المعلومة إلى أكبر عدد ممكن من المتعاملين في وقت وجيز. ويساهم هذا النوع من التوعية في تقليل الأخطاء غير المقصودة التي قد تؤدي إلى الوقوع في مخالفات جمركية، كما يعزز ثقافة الامتثال الطوعي للقوانين.

الفرع الثاني: التكوين المستمر للأعوان

يشكل التكوين المستمر لأعوان الجمارك عنصراً محورياً في تعزيز فعالية الاستراتيجية الوقائية، نظراً للتطور المستمر الذي يشهده مجال الغش الجمركي وتنوع أساليبه وتعقيدها. لذلك تعمل إدارة الجمارك على تطوير قدرات أعوانها من خلال برامج تكوين وتأهيل مستمرة تشمل الجوانب القانونية والتقنية والعملية.

ويهدف هذا التكوين إلى تمكين الأعوان من الإلمام بالتشريعات الجمركية الحديثة، والتعرف على أساليب الغش الجديدة، واكتساب مهارات استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الرقابة والتفتيش. كما يشمل التكوين تدريبات ميدانية على عمليات المعاينة والتفتيش وإدارة المخاطر، مما يعزز قدرتهم على اتخاذ القرار السريع والدقيق أثناء ممارسة مهامهم.

[62] INTERPOL, Global Smuggling Report, 2023

كما تحرص إدارة الجمارك على التعاون مع مؤسسات وطنية ودولية متخصصة في التكوين الجمركي، من أجل الاستفادة من التجارب المقارنة وتبادل الخبرات، خاصة في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب الدولي. ويساهم هذا الانفتاح على التجارب الدولية في تحسين أداء الجهاز الجمركي ورفع مستوى احترافيته.

وبذلك، فإن التكوين المستمر لا يقتصر على الجانب النظري فقط، بل يمتد ليشمل تطوير المهارات العملية والتقنية، بما يضمن مواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي تؤثر على العمل الجمركي[63].

الفرع الثالث: تبسيط الإجراءات الجمركية

يُعد تبسيط الإجراءات الجمركية من أهم الوسائل الوقائية التي تعتمدها إدارة الجمارك للحد من الغش الجمركي، حيث يهدف إلى تقليل التعقيدات الإدارية وتسريع معالجة الملفات الجمركية، بما يضمن انسيابية حركة البضائع وتسهيل النشاط التجاري المشروع.

وقد أدركت الإدارة الجمركية أن طول وتعقيد الإجراءات قد يشكلان أحد الأسباب غير المباشرة لانتشار بعض أشكال الغش، حيث قد يدفع ذلك بعض المتعاملين إلى اللجوء إلى وسائل غير قانونية لتسريع عملياتهم أو تقليل التكاليف. لذلك تم العمل على تبسيط المساطر الجمركية من خلال تقليص الوثائق المطلوبة، واعتماد الإجراءات الإلكترونية، وتوحيد بعض العمليات الإدارية.

كما تم إدخال أنظمة رقمية حديثة تسمح بالتصريح الإلكتروني وتتبع العمليات الجمركية بشكل آني، مما ساهم في تقليص الوقت اللازم لإنجاز المعاملات وتحسين مستوى الشفافية. إضافة إلى ذلك، تم اعتماد مقاربة تعتمد على تصنيف المتعاملين الاقتصاديين حسب درجة المخاطر، مما يسمح بتسريع إجراءات المتعاملين الملتزمين بالقانون وإخضاع الحالات المشبوهة لرقابة أكثر دقة.

ويؤدي تبسيط الإجراءات الجمركية إلى تحقيق توازن مهم بين تسهيل التجارة المشروعة وتعزيز الرقابة على الأنشطة غير القانونية، مما يساهم في الحد من فرص الغش الجمركي وتحسين مناخ الأعمال داخل الدولة.

[63] World Bank, Customs Reform Report, 2023

وبذلك يتضح أن الاستراتيجية الوقائية تمثل خط الدفاع الأول في مكافحة الغش الجمركي، من خلال التركيز على التوعية، وتأهيل الموارد البشرية، وتحديث الإجراءات، بما يضمن الوقاية من المخالفات قبل وقوعها وتعزيز فعالية العمل الجمركي[64].

المطلب الثاني: الاستراتيجية الرقابية والأمنية

تُعد الاستراتيجية الرقابية والأمنية من أهم الركائز التي تعتمد عليها إدارة الجمارك الجزائرية في مكافحة الغش الجمركي، باعتبارها تمثل الجانب العملي الميداني الذي يضمن تطبيق التشريع الجمركي وكشف المخالفات وردع السلوكيات غير المشروعة. وتقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من الآليات المتكاملة التي تجمع بين الرقابة المسبقة واللاحقة، واعتماد منهجية إدارة المخاطر، وتعزيز الجهود الأمنية لمكافحة التهريب والجريمة المنظمة، بما يسمح بتحقيق توازن فعال بين تسهيل التجارة المشروعة وحماية الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الرقابة اللاحقة والمسبقة

تُعتبر الرقابة الجمركية بمختلف أشكالها من أهم أدوات الاستراتيجية الرقابية والأمنية، حيث تعتمد إدارة الجمارك على نوعين رئيسيين من الرقابة هما الرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة، إلى جانب الرقابة الآنية التي تُمارس أثناء مرور البضائع عبر الحدود.

وتتمثل الرقابة المسبقة في مجموعة الإجراءات التي تُمارس قبل الإفراج عن البضائع، وتشمل دراسة التصريحات الجمركية والتحقق من صحة الوثائق المقدمة ومطابقتها للمعطيات القانونية والاقتصادية. وتهدف هذه الرقابة إلى اكتشاف الأخطاء أو المخالفات المحتملة في مرحلة مبكرة، مما يسمح بمنع دخول البضائع غير المطابقة أو المشكوك فيها إلى السوق الوطنية قبل وقوع الضرر.

أما الرقابة اللاحقة فتُمارس بعد الإفراج عن البضائع ودخولها إلى السوق، حيث تقوم إدارة الجمارك بمراجعة العمليات الجمركية بشكل دقيق من خلال التدقيق في السجلات المحاسبية والتجارية للمتعاملين

[64] WTO, World Trade Review, 2022

الاقتصاديين. وتهدف هذه الرقابة إلى التأكد من صحة التصريحات السابقة وكشف أي تلاعب في القيمة أو المنشأ أو الكمية، مما يسمح باسترجاع الحقوق والرسوم الجمركية المتهرب منها.

ويُشكل التكامل بين الرقابة المسبقة واللاحقة نظاماً فعالاً يضمن تغطية شاملة لمختلف مراحل العملية الجمركية، ويعزز قدرة الإدارة على اكتشاف الغش الجمركي في مختلف مراحله[65].

الفرع الثاني: إدارة المخاطر

أصبحت إدارة المخاطر من أهم الأساليب الحديثة التي تعتمدها الإدارة الجمركية في إطار استراتيجيتها الرقابية، نظراً لارتفاع حجم المبادلات التجارية وتعقّد العمليات الجمركية، مما يجعل من غير الممكن إخضاع جميع الشحنات لنفس مستوى الرقابة.

وتقوم إدارة المخاطر على مبدأ تحليل وتقييم احتمالية وقوع المخالفات الجمركية، من خلال جمع البيانات المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين، وطبيعة السلع، ودول المنشأ، ومسارات النقل، وغيرها من المعطيات ذات الصلة. وبناءً على هذا التحليل، يتم تصنيف العمليات الجمركية حسب درجة الخطورة، مما يسمح بتوجيه الموارد الرقابية نحو الحالات الأكثر احتمالاً لوجود غش أو تهريب.

وتعتمد هذه المنهجية على أنظمة معلوماتية متطورة وقواعد بيانات مركزية تساعد على معالجة كميات كبيرة من المعلومات واستخراج مؤشرات دقيقة حول المخاطر المحتملة. كما يتم تحديث هذه المعطيات بشكل مستمر لضمان مواكبة الأساليب الجديدة التي قد يلجأ إليها المخالفون.

وتساهم إدارة المخاطر في تحسين فعالية العمل الجمركي من خلال تقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بالرقابة الشاملة، مع رفع مستوى الدقة في اكتشاف المخالفات، مما يجعلها أداة أساسية في دعم القرار الجمركي.

الفرع الثالث: مكافحة التهريب والجريمة المنظمة

[65] IMF, World Economic Outlook Update, 2023

تُعد مكافحة التهريب والجريمة المنظمة من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة الجمركية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، حيث أصبحت شبكات التهريب أكثر تنظيماً وتعقيداً وتمتد عبر عدة دول، مستفيدة من التطور التكنولوجي واتساع حركة التجارة الدولية.

وتعتمد إدارة الجمارك في هذا المجال على مقاربة أمنية شاملة تقوم على تعزيز الرقابة على المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية، وتكثيف عمليات التفتيش والمعاينة، إضافة إلى استعمال الوسائل التقنية الحديثة للكشف عن المواد المهربة. كما يتم تعزيز التنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى مثل الشرطة والدرك الوطني لتبادل المعلومات وتنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة الشبكات الإجرامية.

وتشمل الجريمة المنظمة المرتبطة بالغش الجمركي العديد من الأنشطة غير المشروعة، مثل تهريب السلع المحظورة، والاتجار غير القانوني بالمخدرات والأسلحة، وغسل الأموال الناتجة عن الأنشطة غير القانونية. وتتميز هذه الجرائم بتشابكها وصعوبة تتبعها، مما يستدعي تعاوناً وطنياً ودولياً واسعاً لمواجهتها.

كما تعتمد الإدارة الجمركية على استراتيجيات متقدمة في التحليل الاستخباراتي وتبادل المعلومات، مما يسمح بتتبع مسارات التهريب وكشف الشبكات الإجرامية قبل تنفيذ عملياتها. ويُعد هذا الجانب الأمني من أهم عناصر حماية الاقتصاد الوطني وضمان استقرار السوق الداخلية[66].

وبذلك يتضح أن الاستراتيجية الرقابية والأمنية تمثل محوراً أساسياً في منظومة مكافحة الغش الجمركي، من خلال تعزيز الرقابة على مختلف مراحل العملية الجمركية، وتطوير أساليب تحليل المخاطر، ومواجهة الجريمة المنظمة بكفاءة وفعالية.

المطلب الثالث: استراتيجية الرقمنة والتحديث

تُعد استراتيجية الرقمنة والتحديث من أهم التوجهات الحديثة التي تبنتها إدارة الجمارك الجزائرية في إطار سعيها إلى عصرنة العمل الجمركي وتعزيز فعاليته في مواجهة الغش والتهريب. فقد فرضت التحولات التكنولوجية المتسارعة والزيادة الكبيرة في حجم المبادلات التجارية ضرورة الانتقال من الأساليب التقليدية

[66] UNCTAD, Trade and Development Update, 2021

في التسيير إلى نماذج رقمية أكثر دقة وشفافية. وتقوم هذه الاستراتيجية على إدماج التكنولوجيا الحديثة في مختلف مراحل العمل الجمركي، بدءاً من التصريح ومعالجة البيانات وصولاً إلى المراقبة والتحليل واتخاذ القرار، بما يضمن تحسين الأداء وتقليص التدخل البشري في العمليات الإدارية التي قد تكون عرضة للأخطاء أو التلاعب.

الفرع الأول: رقمنة الإدارة الجمركية

تمثل رقمنة الإدارة الجمركية خطوة أساسية نحو تحديث أساليب العمل داخل هذا القطاع الحيوي، حيث تهدف إلى تحويل مختلف الإجراءات الورقية إلى إجراءات إلكترونية تعتمد على المعالجة الرقمية للمعلومات. ويشمل ذلك اعتماد التصريح الإلكتروني للبضائع، وتبادل الوثائق عبر المنصات الرقمية، وأرشفة البيانات بشكل إلكتروني يتيح سهولة الوصول إليها واستغلالها في الوقت المناسب[67].

وقد ساهمت هذه الرقمنة في تقليص الوقت اللازم لإنجاز العمليات الجمركية، وتخفيف الأعباء الإدارية على المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى تعزيز الشفافية في الإجراءات وتقليل فرص التدخلات غير القانونية. كما أدت إلى تحسين التنسيق بين مختلف المصالح الجمركية داخل الدولة، من خلال ربطها بشبكات معلوماتية موحدة تسمح بتبادل البيانات بشكل فوري ودقيق.

ومن جهة أخرى، ساعدت الرقمنة في تحسين جودة الخدمات الجمركية المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين، من خلال تبسيط الإجراءات وتسهيل تتبع الملفات، مما انعكس إيجاباً على مناخ الاستثمار والتجارة الخارجية.

الفرع الثاني: الأنظمة المعلوماتية الجمركية

تعتمد الإدارة الجمركية الحديثة على مجموعة من الأنظمة المعلوماتية المتطورة التي تشكل العمود الفقري لعملية الرقمنة، حيث تسمح هذه الأنظمة بجمع ومعالجة وتحليل البيانات المتعلقة بالعمليات الجمركية بشكل آني ودقيق[68].

[67] OECD, Trade Facilitation Report, 2020

[68] World Customs Organization, Enforcement Strategy, 2020 p 345

وتتمثل هذه الأنظمة في قواعد بيانات مركزية تضم معلومات حول المتعاملين الاقتصاديين، والبضائع، وعمليات الاستيراد والتصدير، والقيم الجمركية، وقواعد المنشأ. كما تتيح هذه الأنظمة ربط مختلف المراكز الجمركية بشبكة معلومات موحدة تسمح بتبادل المعلومات بسرعة عالية، مما يسهل عملية الرقابة واتخاذ القرار.

وتستخدم هذه الأنظمة أيضاً في تحليل المخاطر وتحديد العمليات المشبوهة، من خلال الاعتماد على خوارزميات ومعايير دقيقة تسمح بتصنيف العمليات الجمركية حسب درجة الخطورة. كما تساهم في اكتشاف التناقضات في التصريحات الجمركية، مثل الاختلاف بين القيمة المصرح بها والقيمة الحقيقية للبضائع أو بين الكميات المعلنة والمستلمة فعلياً.

وقد ساهم إدماج هذه الأنظمة في تعزيز كفاءة العمل الجمركي وتحسين القدرة على مراقبة التدفقات التجارية، مما جعلها أداة أساسية في مكافحة الغش الجمركي في ظل البيئة الاقتصادية الرقمية الحديثة[69].

الفرع الثالث: أثر الرقمنة في الحد من الغش

أحدثت الرقمنة تحولاً نوعياً في آليات مكافحة الغش الجمركي، حيث ساهمت بشكل كبير في تقليص فرص التلاعب والاحتيال من خلال تقليل التدخل البشري وزيادة الاعتماد على الأنظمة الآلية في معالجة البيانات واتخاذ القرارات.

ومن أبرز آثار الرقمنة في هذا المجال تعزيز الشفافية في الإجراءات الجمركية، حيث أصبح من الصعب إخفاء المعلومات أو تزويرها في ظل وجود أنظمة إلكترونية مترابطة تسجل جميع العمليات بشكل دقيق. كما ساهمت في تسريع عملية اكتشاف المخالفات من خلال التحليل الفوري للبيانات واستخدام أدوات ذكية لرصد الأنشطة غير الطبيعية.

إضافة إلى ذلك، أدت الرقمنة إلى تحسين فعالية إدارة المخاطر من خلال توفير قاعدة بيانات واسعة تسمح بتحديد العمليات ذات الخطورة العالية بدقة أكبر، مما يساعد على توجيه الموارد الرقابية بشكل أكثر

[69] Paul Krugman, Trade Theory and Policy, 2018 p 236

فعالية. كما ساهمت في تعزيز التعاون بين الإدارات الجمركية على المستوى الوطني والدولي من خلال تبادل المعلومات بشكل إلكتروني وآني.

وبذلك يمكن القول إن الرقمنة أصبحت تمثل أداة استراتيجية أساسية في الحد من الغش الجمركي، من خلال تعزيز الشفافية، ورفع كفاءة الرقابة، وتحسين جودة اتخاذ القرار، مما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني ومواكبة متطلبات التجارة الدولية الحديثة[70].

المبحث الثالث: تقييم فعالية استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية

يُعد تقييم فعالية الاستراتيجية التي تنتهجها إدارة الجمارك الجزائرية في مكافحة الغش الجمركي خطوة أساسية لفهم مدى نجاح السياسات المعتمدة في تحقيق أهدافها المسطرة، سواء على مستوى حماية الاقتصاد الوطني أو تسهيل التجارة الدولية أو تعزيز التحصيل الجمركي. فمع تسارع التحولات الاقتصادية العالمية وتطور أساليب الغش والتهريب، لم يعد يكفي اعتماد الاستراتيجيات الجمركية فحسب، بل أصبح من الضروري قياس نتائجها وتحليل نقاط قوتها ونقائصها، من خلال مؤشرات دقيقة تعكس مستوى الأداء الجمركي وفعالية الرقابة وكفاءة التحصيل. كما يفرض هذا السياق دراسة مختلف التحديات التي قد تعيق تنفيذ هذه الاستراتيجيات، سواء كانت تنظيمية أو تقنية أو مرتبطة بمتطلبات العولمة الاقتصادية، مع استشراف أهم الآفاق الممكنة لتطوير الأداء الجمركي وتعزيز فعاليته مستقبلاً من خلال تحديث الموارد البشرية، وتوسيع الرقمنة، وتعميق التعاون الدولي.

المطلب الأول: مؤشرات فعالية الاستراتيجية الجمركية

تُعد مؤشرات الفعالية من الأدوات الأساسية التي تُعتمد في تقييم أداء إدارة الجمارك الجزائرية ومدى نجاح الاستراتيجيات المعتمدة في تحقيق أهدافها، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي يفرضها تطور التجارة الدولية وتنامي ظاهرة الغش الجمركي. فهذه المؤشرات تسمح بقياس النتائج المحققة على أرض الواقع،

[70] Dani Rodrik, Global Trade Governance, 2011 p 187

وتحديد مدى نجاعة السياسات الجمركية في تحسين الأداء الإداري، وتعزيز الرقابة، ورفع مستوى التحصيل المالي، بما يضمن تحقيق التوازن بين تسهيل المبادلات التجارية وحماية الاقتصاد الوطني[71].

الفرع الأول: مؤشرات الأداء الجمركي

تُعبر مؤشرات الأداء الجمركي عن مدى كفاءة وفعالية إدارة الجمارك في تنفيذ مهامها المختلفة، سواء المتعلقة بالرقابة أو التحصيل أو تسهيل التجارة. وتشمل هذه المؤشرات سرعة إنجاز الإجراءات الجمركية، وجودة الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين، ودرجة الالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية المعمول بها.

كما يُقاس الأداء الجمركي بمدى قدرة الإدارة على تقليص مدة التخليص الجمركي للبضائع، وتخفيف الإجراءات الإدارية دون الإخلال بفعالية الرقابة، وهو ما يعكس نجاح سياسات التحديث والعصرنة. إضافة إلى ذلك، يُعد مستوى التنسيق بين مختلف المصالح الجمركية ومصالح الدولة الأخرى مؤشراً مهماً على نجاعة الأداء المؤسسي.

ومن بين المؤشرات أيضاً درجة استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل الجمركي، مثل الرقمنة وأنظمة المعلومات، لما لها من دور في تحسين دقة البيانات وتسريع المعالجة وتقليل الأخطاء البشرية. كما يعكس مستوى رضا المتعاملين الاقتصاديين عن الخدمات الجمركية مدى فعالية الأداء العام للإدارة[72].

الفرع الثاني: مؤشرات مكافحة الغش

تُعتبر مؤشرات مكافحة الغش الجمركي من أهم المعايير التي يتم من خلالها تقييم فعالية الاستراتيجية الجمركية، حيث تعكس مدى قدرة الإدارة على اكتشاف ومنع مختلف أشكال التهريب والغش التجاري. وتشمل هذه المؤشرات عدد المخالفات الجمركية المكتشفة خلال فترة معينة، ونوعية هذه المخالفات، ومدى خطورتها على الاقتصاد الوطني.

---

[71] عمار بوضياف، مرجع سبق ذكره ص 89

[72] محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره ص 71

كما يُقاس نجاح مكافحة الغش بفعالية الإجراءات المتخذة بعد اكتشاف المخالفات، سواء من حيث سرعة المعالجة أو من حيث تطبيق العقوبات القانونية المناسبة، بما يحقق الردع العام والخاص. ويُعد ارتفاع نسبة الكشف عن العمليات المشبوهة قبل دخولها إلى السوق الوطنية مؤشراً إيجابياً على قوة النظام الرقابي المعتمد.

ومن المؤشرات المهمة أيضاً مستوى التنسيق بين الجمارك وبقية الأجهزة الأمنية والقضائية، حيث يعكس هذا التعاون مدى قدرة الدولة على مواجهة الجرائم الاقتصادية المنظمة. كما يُؤخذ بعين الاعتبار تطور أساليب الغش المكتشفة، ومدى قدرة الإدارة على مواكبة هذه الأساليب والتصدي لها بفعالية.

الفرع الثالث: مؤشرات التحصيل الجمركي

تُعد مؤشرات التحصيل الجمركي من أبرز المعايير الاقتصادية التي تعكس فعالية الاستراتيجية الجمركية، باعتبار أن الرسوم والحقوق الجمركية تشكل مصدراً مهماً لإيرادات الدولة. ويُقاس هذا المؤشر بحجم الإيرادات الجمركية المحصلة خلال فترة زمنية معينة، ومدى استقرارها أو نموها[73].

كما يُعبر التحصيل الجمركي عن مدى فعالية الرقابة على التصريحات الجمركية، خاصة فيما يتعلق بالقيمة الحقيقية للبضائع والمنشأ والتصنيف التعريفي، حيث إن انخفاض حالات التهرب الجمركي يؤدي إلى ارتفاع مستوى التحصيل بشكل مباشر.

ومن المؤشرات المهمة أيضاً نسبة استرجاع الحقوق الجمركية المتهرب منها بعد عمليات الرقابة اللاحقة، وهو ما يعكس فعالية النظام الرقابي والإداري. كما يُؤخذ بعين الاعتبار مدى تناسب التحصيل الجمركي مع حجم المبادلات التجارية، حيث يشير هذا التوازن إلى نجاعة السياسات الجمركية المعتمدة.

وبذلك، فإن مؤشرات الأداء الجمركي ومكافحة الغش والتحصيل الجمركي تشكل مجتمعة إطاراً متكاملاً لتقييم فعالية الاستراتيجية الجمركية، وتحديد مدى قدرتها على تحقيق أهدافها في حماية الاقتصاد الوطني وتسهيل التجارة المشروعة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الاستراتيجية الجمركية

[73] عبد العزيز سعد، مرجع سبق ذكره ص 111

رغم التطور الملحوظ الذي عرفته إدارة الجمارك الجزائرية في مجال تبني استراتيجيات حديثة لمكافحة الغش الجمركي، إلا أن هذه الاستراتيجيات لا تزال تواجه مجموعة من التحديات المتنوعة التي تحد من فعاليتها في بعض الأحيان. وتتمثل هذه التحديات في عوائق تنظيمية داخلية، وصعوبات تقنية مرتبطة بوسائل العمل الحديثة، إضافة إلى تحديات خارجية ناتجة عن التحولات العميقة التي فرضتها العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية. ويؤثر تداخل هذه العوامل بشكل مباشر على قدرة الإدارة الجمركية على أداء مهامها بكفاءة عالية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية[74].

الفرع الأول: التحديات التنظيمية

تتمثل التحديات التنظيمية في مجموعة من الإشكالات المرتبطة بهيكل الإدارة الجمركية وآليات سيرها الداخلي، حيث قد تعاني بعض المصالح من تعقيد في الإجراءات أو بطء في اتخاذ القرار، مما يؤثر على سرعة وفعالية العمل الجمركي. كما أن تعدد المستويات الإدارية وتداخل الاختصاصات بين بعض الهياكل قد يؤدي إلى صعوبة في التنسيق الفعّال بين مختلف المصالح.

إضافة إلى ذلك، قد يشكل نقص الموارد البشرية المؤهلة أو عدم التوزيع الأمثل للموارد المتاحة تحدياً أمام تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة. كما أن التحديث المستمر للتشريعات الجمركية يتطلب مواكبة دائمة من طرف الأعوان، وهو ما قد يخلق فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق الميداني إذا لم يتم تدعيم التكوين المستمر بشكل كافٍ.

وتُضاف إلى ذلك تحديات مرتبطة بمدى مرونة النظام الإداري في التكيف مع التغيرات السريعة في بيئة التجارة الدولية، حيث يتطلب العمل الجمركي اليوم استجابة سريعة وفعالة لمختلف المستجدات الاقتصادية والتجارية.

الفرع الثاني: التحديات التقنية

[74] أحمد محيو، مرجع سبق ذكره ص 89

تشكل التحديات التقنية أحد أبرز العوائق التي تواجه الاستراتيجية الجمركية، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على الرقمنة والأنظمة المعلوماتية في تسيير العمليات الجمركية. فرغم التطور الذي عرفته هذه الأنظمة، إلا أن فعاليتها تبقى مرتبطة بمدى توفر البنية التحتية التكنولوجية المناسبة وكفاءة استخدامها.

ومن بين هذه التحديات ضعف التغطية التقنية في بعض المراكز الجمركية، أو صعوبة تحديث الأنظمة المعلوماتية بشكل مستمر، مما قد يؤدي إلى تفاوت في مستوى الأداء بين مختلف المصالح. كما أن الأعطال التقنية أو انقطاع الشبكات قد يؤثر سلباً على سير العمليات الجمركية ويؤدي إلى تأخير في معالجة الملفات.

إضافة إلى ذلك، فإن تطور أساليب الغش المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية يفرض تحديات جديدة على الإدارة الجمركية، حيث أصبح من الضروري تطوير أدوات متقدمة قادرة على اكتشاف التلاعب الإلكتروني وتحليل البيانات الضخمة بشكل فعال. كما أن نقص الكفاءات المتخصصة في مجال التكنولوجيا الحديثة يشكل بدوره عائقاً أمام الاستفادة الكاملة من الإمكانيات الرقمية المتاحة[75].

الفرع الثالث: التحديات المرتبطة بالعولمة الاقتصادية

أدت العولمة الاقتصادية إلى إعادة تشكيل بيئة التجارة الدولية بشكل عميق، مما فرض تحديات كبيرة على الاستراتيجية الجمركية، خاصة في ظل تنامي حجم المبادلات التجارية وتحرير الأسواق العالمية. فقد أصبح من الصعب التحكم الكامل في التدفقات التجارية الهائلة التي تعبر الحدود بشكل يومي، مما يزيد من احتمالية تسرب البضائع غير المشروعة.

كما ساهمت العولمة في ظهور أنماط جديدة ومعقدة من الغش الجمركي، تعتمد على سلاسل توريد دولية متعددة الأطراف، مما يجعل تتبع مصدر البضائع أو وجهتها النهائية أمراً بالغ الصعوبة. وتستغل الشبكات الإجرامية هذا الانفتاح الاقتصادي للقيام بعمليات تهريب منظمة تتجاوز الحدود الوطنية.

[75] ناصر لباد، مرجع سبق ذكره ص 67

ومن التحديات أيضاً الضغوط الناتجة عن الاتفاقيات التجارية الدولية التي تفرض على الدول تخفيف القيود الجمركية وتسهيل حركة التجارة، وهو ما قد يحد من قدرة الإدارة الجمركية على تطبيق بعض إجراءات الحماية التقليدية.

كما أن التفاوت بين الدول من حيث مستوى التطور الاقتصادي والتقني يخلق صعوبات في تحقيق تنسيق دولي فعال لمكافحة الغش الجمركي، مما يضعف أحياناً من نجاعة الجهود المبذولة على المستوى الوطني.

وبناءً على ذلك، فإن التحديات التنظيمية والتقنية وتحديات العولمة تشكل مجتمعة عوامل مؤثرة على فعالية الاستراتيجية الجمركية، مما يستدعي مواصلة تطوير آليات العمل الجمركي وتعزيز قدراته لمواكبة التحولات المتسارعة في البيئة الاقتصادية العالمية.

المطلب الثالث: آفاق تطوير الاستراتيجية الجمركية

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة وتنامي التحديات المرتبطة بالغش الجمركي والتهريب والجريمة المنظمة، أصبح تطوير الاستراتيجية الجمركية الجزائرية ضرورة ملحة لضمان فعاليتها واستمراريتها. ويقوم هذا التطوير على رؤية مستقبلية شاملة تهدف إلى تعزيز كفاءة الموارد البشرية، وتوسيع استخدام الرقمنة والحوكمة الحديثة، وتكثيف التعاون الدولي، بما يسمح برفع مستوى الأداء الجمركي وتحقيق التوازن بين تسهيل التجارة وحماية الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: تطوير الموارد البشرية

يُعد تطوير الموارد البشرية من أهم الركائز الأساسية لنجاح أي استراتيجية جمركية، باعتبار أن العنصر البشري يمثل المحرك الرئيسي للعمل الإداري والميداني داخل إدارة الجمارك. لذلك فإن الاستثمار في تكوين الأعوان وتأهيلهم بشكل مستمر يشكل أولوية قصوى لضمان مواكبة التطورات المتسارعة في مجال التجارة الدولية وأساليب الغش الحديثة[76].

[76] رشيد خلوفي، مرجع سبق ذكره ص 137

ويتم ذلك من خلال تعزيز برامج التكوين المتخصص في المجالات القانونية والاقتصادية والتقنية، مع التركيز على اكتساب مهارات تحليل المخاطر، واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، والتعامل مع الأنظمة الرقمية. كما يُستحسن دعم التكوين الميداني والتطبيقي الذي يسمح للأعوان بالاحتكاك المباشر بالواقع العملي وتطوير قدراتهم في مواجهة الحالات المعقدة.

إضافة إلى ذلك، يتطلب تطوير الموارد البشرية تحسين ظروف العمل وتحفيز الأعوان من خلال أنظمة تقييم موضوعية ومسارات مهنية واضحة، بما يرفع من مستوى الأداء ويعزز روح المسؤولية والانضباط. كما أن الانفتاح على التجارب الدولية وتبادل الخبرات يُعد عاملاً مهماً في رفع كفاءة الإطارات الجمركية.

الفرع الثاني: تعزيز الرقمنة والحوكمة

تشكل الرقمنة والحوكمة الحديثة محوراً أساسياً في تطوير الاستراتيجية الجمركية، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية أداة لا غنى عنها في تحسين الأداء الإداري والرقابي. ويهدف تعزيز الرقمنة إلى تعميم استخدام الأنظمة المعلوماتية في جميع العمليات الجمركية، بدءاً من التصريح الإلكتروني إلى المراقبة والتحليل واتخاذ القرار[77].

كما يساهم اعتماد الحوكمة في تعزيز الشفافية والنزاهة داخل الإدارة الجمركية، من خلال وضع آليات واضحة للمساءلة والمراقبة الداخلية، وتحديد المسؤوليات بدقة، بما يحد من التجاوزات الإدارية ويعزز الثقة بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين[78].

وتسمح الرقمنة كذلك بتحسين إدارة البيانات وتبادل المعلومات بين مختلف المصالح الجمركية، مما يرفع من فعالية نظام إدارة المخاطر ويعزز القدرة على كشف الغش في وقت مبكر. كما تساهم في تقليص التدخل البشري في الإجراءات الروتينية، مما يقلل من احتمالات الخطأ والتلاعب.

وبذلك، فإن الجمع بين الرقمنة والحوكمة يمثل توجهاً استراتيجياً حديثاً يهدف إلى بناء إدارة جمركية أكثر كفاءة وشفافية وفعالية.

---

[77] عبد الله سليمان، مرجع سبق ذكره ص 98

[78] محمد حسني، مرجع سبق ذكره ص 98

الفرع الثالث: تعزيز التعاون الدولي

أصبح تعزيز التعاون الدولي ضرورة حتمية في ظل الطبيعة العابرة للحدود للغش الجمركي والجريمة الاقتصادية المنظمة. لذلك تسعى إدارة الجمارك الجزائرية إلى توسيع علاقاتها مع الإدارات الجمركية في مختلف الدول، إضافة إلى الانخراط في المنظمات الدولية المتخصصة، بهدف تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز قدرات المكافحة المشتركة.

ويشمل هذا التعاون تبادل البيانات حول المتعاملين الاقتصاديين المشبوهين، وتنسيق العمليات الرقابية على المستوى الإقليمي والدولي، إضافة إلى المشاركة في البرامج التدريبية وورشات العمل التي تهدف إلى تطوير أساليب العمل الجمركي[79].

كما يساهم التعاون الدولي في توحيد بعض الإجراءات والمعايير الجمركية، بما يسهل حركة التجارة المشروعة ويحد في الوقت نفسه من فرص التلاعب والغش. ويُعد تبادل الخبرات في مجال الرقابة وإدارة المخاطر من أهم أدوات هذا التعاون، خاصة في ظل تطور أساليب التهريب واعتمادها على شبكات معقدة عابرة للدول.

وبذلك، فإن تعزيز التعاون الدولي يمثل ركيزة أساسية في تطوير الاستراتيجية الجمركية، لأنه يسمح بتوسيع دائرة المواجهة لتشمل الفضاء الإقليمي والدولي، مما يعزز فعالية مكافحة الغش الجمركي ويحمي المصالح الاقتصادية للدولة[80].

[79] عمار عوابدي، مرجع سبق ذكره ص 141

[80] صالح زين الدين، مرجع سبق ذكره ص 71

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات باستخدامSPSS

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تعد الإجراءات المنهجية الأساس العلمي الذي تُبنى عليه أي دراسة ميدانية، حيث تحدد الطريقة التي يتم من خلالها جمع البيانات وتحليلها، كما تساعد على ضمان دقة النتائج وموضوعيتها. وفي هذا السياق، اعتمدت هذه الدراسة مجموعة من الخطوات المنهجية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع وأهدافه.

المطلب الأول: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الارتباطي، باعتباره المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإدارية كما هي في الواقع، مع تحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة دون التدخل فيها.

ويقوم هذا المنهج على:

- وصف الظاهرة محل الدراسة (الغش الجمركي وإستراتيجية مكافحته).
- تحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها من أفراد العينة.
- تفسير العلاقات الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

وقد تم اختيار هذا المنهج لكونه يسمح بـ:

- دراسة الواقع الفعلي للإدارة الجمركية كما هو دون تعديل.
- تحليل العلاقة بين إستراتيجية إدارة الجمارك ومحاربة الغش الجمركي.
- قياس مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع باستخدام الأساليب الإحصائية.

وبالتالي فإن هذا المنهج يجمع بين الوصف الدقيق للظاهرة والتحليل الكمي للعلاقات، مما يجعله ملائمًا لطبيعة الدراسة الحالية.

متغيرات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تم تحديدها وفقًا لإشكالية البحث وفرضياته، ويمكن تقسيمها إلى:

1.المتغير المستقل

- يتمثل في :**إستراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية**
- ويقصد بها مجموعة السياسات والإجراءات والوسائل التنظيمية والتقنية التي تعتمدها الإدارة الجمركية بهدف مكافحة الغش والتهريب.
- وتشمل هذا المتغير عدة أبعاد مثل:
  - الرقابة الجمركية.
  - إدارة المخاطر.
  - التكوين والتأهيل.
  - استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.
  - التنسيق بين المصالح الجمركية.

2.المتغير التابع

- يتمثل في :**محاربة ظاهرة الغش الجمركي**
- ويقصد به مدى فعالية الإدارة الجمركية في الحد من مختلف أشكال الغش والتهريب الجمركي.
- ويقاس من خلال:
  - فعالية الرقابة على السلع والبضائع.
  - تقليل عمليات التهريب.
  - الكشف المبكر عن المخالفات الجمركية.
  - تحسين مستوى الالتزام بالقوانين الجمركية.

3.العلاقة بين المتغيرات

تقوم الدراسة على افتراض وجود علاقة تأثير بين المتغير المستقل (الإستراتيجية الجمركية) والمتغير التابع (محاربة الغش الجمركي)، حيث يُتوقع أن يؤدي تحسين وتطوير الإستراتيجية الجمركية إلى رفع فعالية مكافحة الغش وتقليل ظاهرة التهريب.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها

ان تحديد مجتمع الدراسة والعينة من الخطوات الأساسية في أي بحث علمي، لما لهما من دور في ضمان دقة النتائج وقابليتها للتعميم.

1- مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في إدارة الجمارك الجزائرية على مستوى المؤسسة محل الدراسة، باعتبارهم الفئة الأكثر ارتباطًا بموضوع الدراسة والمتعاملين بشكل مباشر مع إجراءات الرقابة الجمركية ومكافحة الغش.

وقد تم اختيار هذا المجتمع نظراً لكونه:

- يمارس بشكل مباشر العمليات الجمركية اليومية .
- يمتلك خبرة ميدانية حول أساليب الغش الجمركي .
- يمثل المصدر الأساسي للمعلومات المتعلقة بفعالية الإستراتيجية الجمركية .

2-العينة وطريقة اختيارها

تم الاعتماد على عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار مجموعة من الأعوان والإطارات العاملين بإدارة الجمارك بهدف ضمان تمثيل مختلف الفئات الوظيفية داخل المؤسسة.

وقد بلغ حجم العينة 60مفردة، وهو عدد كافٍ لإجراء التحليل الإحصائي واستخلاص نتائج ذات دلالة علمية.

وقد تم اختيار هذه العينة وفقًا لاعتبارات أهمها:

- توفر أفراد العينة وسهولة الوصول إليهم .
- تمثيل مختلف الرتب الوظيفية داخل الإدارة .
- ضمان التنوع في الخبرة والمؤهل العلمي .

خصائص أفراد العينة

تتميز عينة الدراسة بمجموعة من الخصائص الديموغرافية والمهنية التي تم تحليلها بهدف التعرف على تركيبها، وقد شملت هذه الخصائص: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الرتبة الوظيفية، والتكوين في المجال الجمركي.

- من حيث الجنس، تبين أن أغلب أفراد العينة من الذكور، وهو ما يعكس طبيعة العمل الميداني داخل الإدارة الجمركية .
- من حيث العمر، تركزت النسبة الأكبر في الفئة العمرية المتوسطة (36–45 سنة)، مما يدل على وجود خبرة مهنية معتبرة لدى أغلب العاملين .
- من حيث المستوى التعليمي، تبين أن أغلب أفراد العينة من حاملي الشهادات الجامعية، مما يعكس مستوى تأهيليًا جيدًا .
- أما من حيث سنوات الخبرة، فقد تبين أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة تتراوح بين 5 و10 سنوات، وهو ما يعزز مصداقية إجاباتهم .
- بالنسبة للرتبة الوظيفية، فقد تنوعت العينة بين أعوان رقابة، مفتشين، وإطارات إدارية، مما يضمن شمولية التمثيل .
- كما تبين أن غالبية أفراد العينة تلقوا تكوينًا في العمل الجمركي، وهو عامل مهم في فهم طبيعة الظاهرة المدروسة .

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة الكمية، وقد تم تصميمه بشكل منظم وفق محاور مرتبطة بموضوع البحث.

وقد مر تصميم الاستبيان بعدة مراحل، أهمها:

.1تحديد محاور الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول: إستراتيجية إدارة الجمارك في مكافحة الغش .
- المحور الثاني: الغش الجمركي والتحولات الاقتصادية العالمية .
- المحور الثالث: الرقابة والتحديث في الإدارة الجمركية .

.2صياغة العبارات

تمت صياغة عبارات الاستبيان بطريقة واضحة ومباشرة، مع تجنب الغموض والتكرار، بحيث تعكس كل عبارة جانبًا محددًا من موضوع الدراسة.

.3مقياس الإجابة

تم اعتماد **مقياس ليكرت الخماسي** لقياس اتجاهات أفراد العينة، ويتكون من:

- غير موافق تماما
- غير موافق
- محايد
- موافق
- موافق تماما

.4الهدف من الاستبيان

يهدف الاستبيان إلى:

- قياس مدى فعالية الإستراتيجية الجمركية .
- تحليل تأثير التحولات الاقتصادية على الغش الجمركي .
- تقييم دور الرقابة والتحديث في تحسين الأداء الجمركي .

.5صدق وثبات الأداة

تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان باستخدام معامل **كرونباخ ألفا Cronbach's) (Alpha**، وقد أظهرت النتائج أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يجعلها صالحة للاستخدام في الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة و تحليل البيانات التي قمنا بتجميعه قمنا باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية IBM SPSS Statistics 22)، و حددت طول الفترة المستخدمة على مقياس ليكرت الخماسي بـ 5/4 أي (0.80) حيث أنه تكون الإجابة على أحد خمسة اختيارات هي: غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق و موافق تماما وهكذا أصبح طول الخلايا كالتالي:

- المتوسط المرجح من 1 إلى 1.79 يقابله عبارة غير موافق تماما.
- المتوسط المرجح من 1.80 إلى 2.59 يقابله عبارة غير موافق.
- المتوسط المرجح من 2.60 إلى 3.39 تقابله عبارة محايد.
- المتوسط المرجح من 3.40 إلى 4.19 يقابله عبارة موافق.
- المتوسط المرجح من 4.20 إلى 5.00 تقابله عبارة موافق تماما.

و قد اعتمدنا كذلك على الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة.

- التكرارات و النسب المئوية.
- المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد العينة.
- معامل الانحدار.
- معامل الارتباط.
- اختبار (أنوفا).

ثبات أداة القياس:

قبل إجراء التحاليل فإنه لابد من التأكد من صدق أداء القياس المستخدم ، لأن صدق (الموثوقية) تعكس درجة ثبات أداء القياس ويستعمل معامل الثبات (Cronbach's Alpha) لقياس مدى ثبات أداء القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداء[81].

جدول رقم 01: يبين قيمة معامل الثبات:

عدد العبارات	الثبات	الصدق
21	0.96	0.97

بالنظر إلى جدول اختبار **(كرونباخ ألفا)** أعلاه المستخرج من البرنامج فقد بلغت قيمة (α = 0.96) وهي درجة جيدة جدا كونها أعلى من النسبة المقبولة (0.6) و بالتالي إذا ما أعيد استخدام الأداة تعطينا نفس النتائج، و بلغ معامل الصدق (0.97) و هذا دال على أن الأداة تقيس ما صممت لقياسه.

[81]- محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام (SPSS)،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن- الطبعة الأولى،2008، ص: 298.

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية

عينة الدراسة.

جدول رقم 02: يبين توزيع العينة حسب الجنس.

الجنس	ت	%
ذكر	50	83.3
أنثى	10	16.7
المجموع	60	100

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول (02) أعلاه أن غالبية عينة الدراسة مكونة من الذكور بنسبة (83.3 %)، أكثر بكثير من الإناث بنسبة (16.7 %) ، فيما تكونت العينة من مجموع 60 عامل بإدارة الجمارك بنسبة (100%).

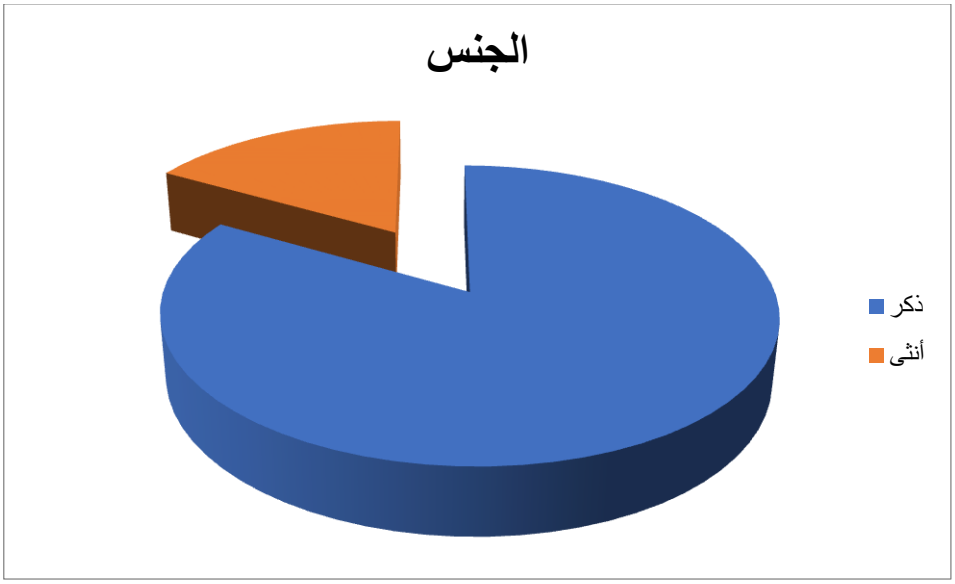

الشكل رقم (01): يبين توزيع العينة حسب الجنس.

جدول رقم 03: يبين توزيع العينة حسب العمر.

العمر	ت	%
أقل من 25 سنة	02	3.3
من 25 إلى 35 سنة	19	31.7
من 36 إلى 45 سنة	34	56.7
أكثر من 45 سنة	05	8.3
المجموع	60	100

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول (03) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 36 و 45 سنة بنسبة بلغت (56.7 %)، يليها الأفراد الذين فئتهم العمرية من 25 إلى 35 سنة بنسبة بلغت (31.7 %)، ثم أفراد العينة الذين تتجاوز أعمارهم الـ 46 سنة بنسبة (8.3 %)، و في الأخير أعوان الجمارك الذين لا تتعدى أعمارهم الـ 25 سنة بنسبة ضئيلة بلغت (3.3 %).

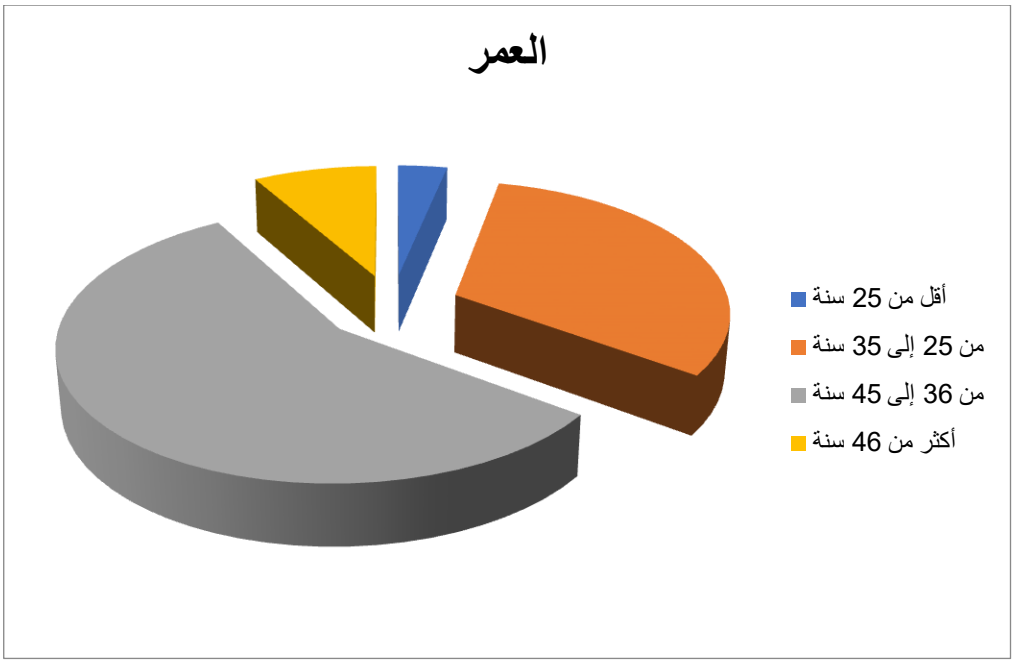

الشكل رقم (02): يبين توزيع العينة حسب العمر.

جدول رقم 04: يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	ت	%
ثانوي	18	30.0
جامعي	35	58.3
دراسات عليا	07	11.7
المجموع	60	100

أظهرت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (04) أعلاه أن غالبية أفراد العينة لديهم مستوى تعليمي جامعي بنسبة عالية بلغت (58.3 %) يليها الأفراد الذين يمتلكون مستوى تعليمي ثانوي بنسبة بلغت (30.0 %)، و في الأخير أفراد العينة من يمتلكون مستوى تعليمي يتمثل في الدراسات العليا بنسبة بلغت (11.7 %)

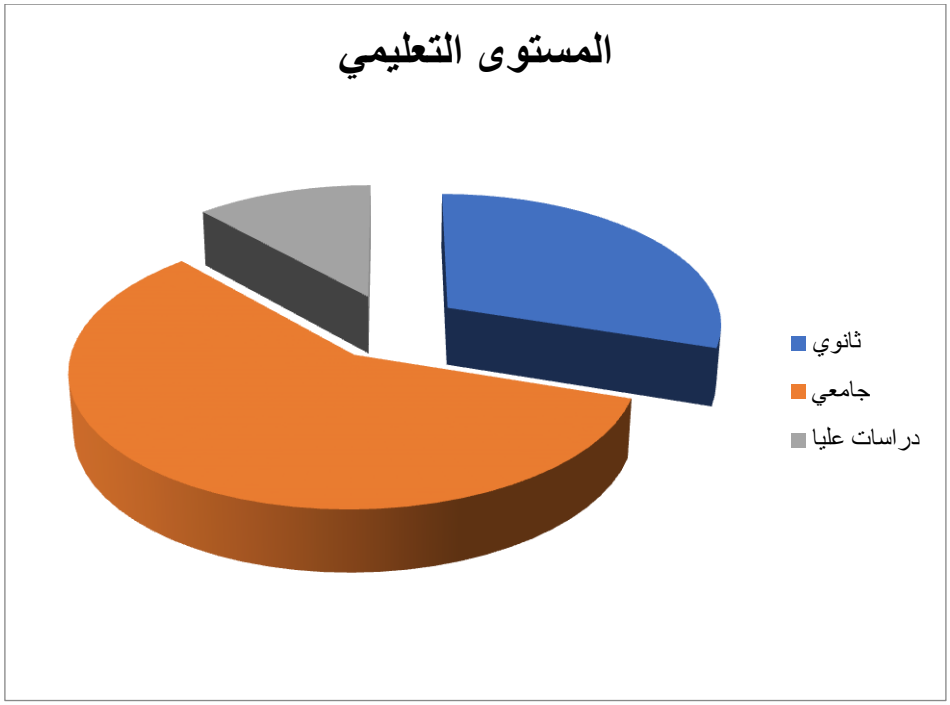

الشكل رقم (03): يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

جدول رقم 05: يبين توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	ت	%
أقل من 5 سنوات	06	10.0
من 5 إلى 10 سنوات	29	48.3
أكثر من 10 سنوات	25	41.7
المجموع	60	100

أظهرت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (05) أعلاه أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة مهنية تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات بنسبة بلغت (48.3 %) يليها الأفراد الذين لديهم سنوات خبرة في المؤسسة تتجاوز الـ 10 سنوات بنسبة (41.7 %)، و في الأخير عمال إدارة الجمارك من لديهم خبرة مهنية تقل عن الـ 5 سنوات بنسبة بلغت (10.0 %).

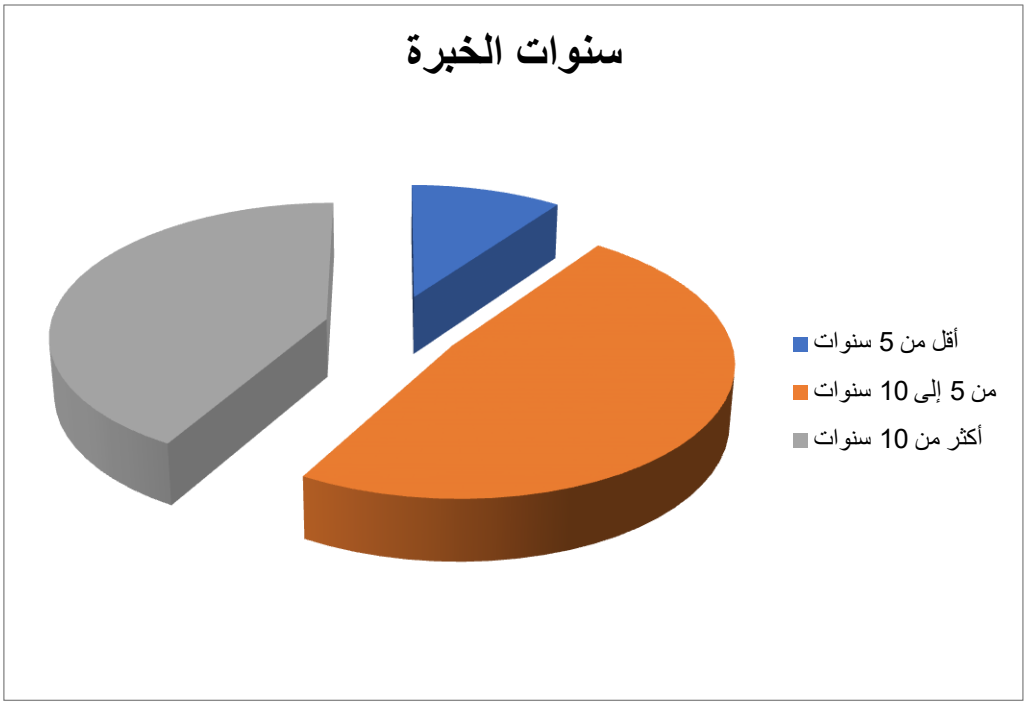

الشكل رقم (04): يبين توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.

جدول رقم 06: يبين توزيع العينة حسب الرتبة الوظيفية.

الرتبة الوظيفية	ت	%
عون رقابة	29	48.3
مفتش	13	21.7
إطار إداري	18	30.0
المجموع	60	100

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول (06) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة يمتلكون رتبة وظيفية تتمثل في عون رقابة بنسبة بلغت (48.3 %)، يليها الإطارات الإداريين على مستوى إدارة الجمارك بنسبة (30.0 %)، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين وظيفتهم مفتشين على مستوى المؤسسة (21.7 %).

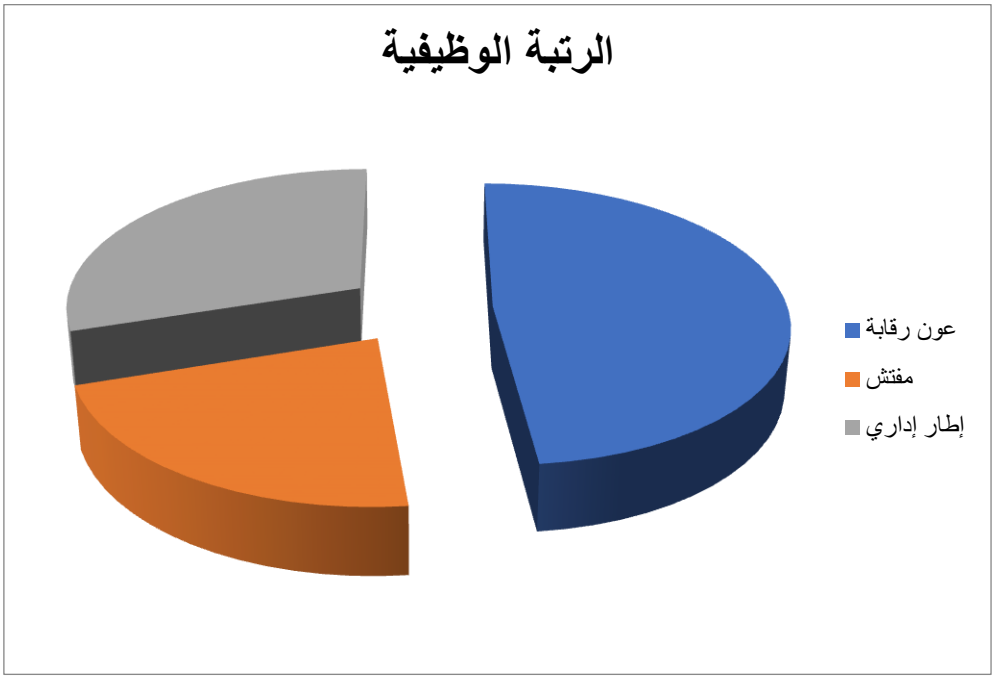

الشكل رقم (05): يبين توزيع العينة حسب الرتبة الوظيفية

جدول رقم 07: يبين توزيع العينة حسب تلقي التكوين في العمل الجمركي.

تلقي التكوين	ت	%
نعم	53	88.3
لا	07	11.7
المجموع	60	100

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول (07) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة تلقوا تكوين في العمل الجمركي بنسبة عالية بلغت (88.3 %)، يليها الأفراد من لم يتلقوا تكوينا في المجال بنسبة (11.7 %).

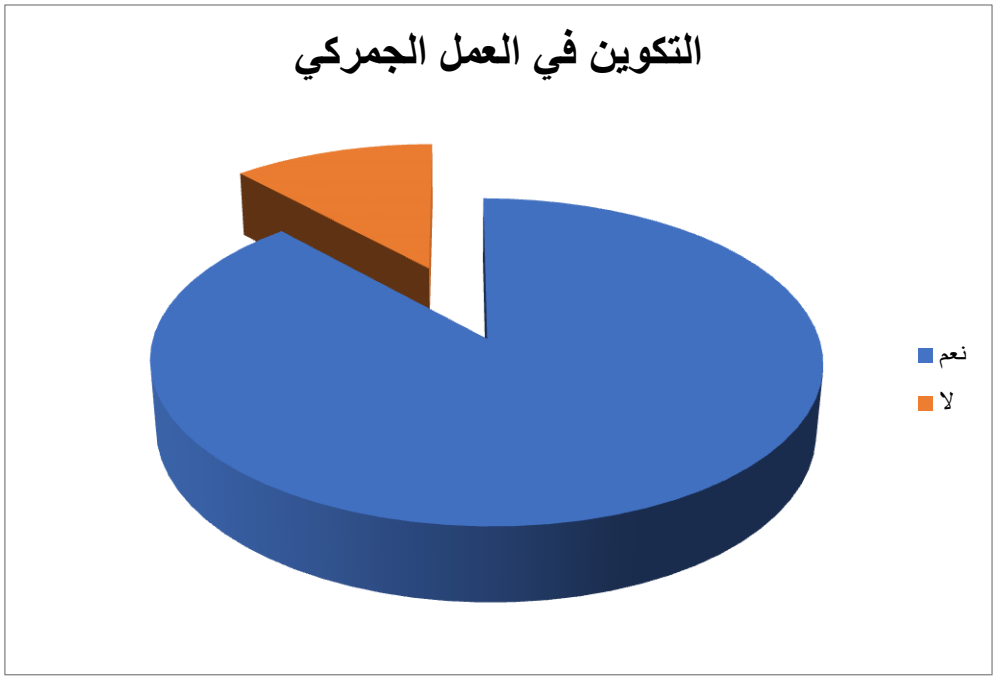

الشكل رقم (06): يبين توزيع العينة حسب التكوين في العمل الجمركي.

المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان

المحور الأول: إستراتيجية إدارة الجمارك في مكافحة الغش.

جدول رقم 08: يبين متوسطات محور إستراتيجية إدارة الجمارك في مكافحة الغش.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
تعتمد إدارة الجمارك الجزائرية على إستراتيجية واضحة لمكافحة الغش الجمركي.	3.75	0.91	موافق
تسهم الرقابة الجمركية في الحد من عمليات التهريب.	3.90	0.72	موافق
توجد سياسة فعالة لإدارة المخاطر داخل الإدارة الجمركية.	3.61	0.97	موافق
التكوين المستمر للأعوان يعزز فعالية العمل الجمركي.	3.51	0.94	موافق
تبسيط الإجراءات الجمركية يقلل من فرص الغش.	2.51	1.08	غير موافق
التنسيق بين مختلف المصالح الجمركية يرفع من فعالية الرقابة.	3.53	1.17	موافق
تعتمد الجمارك على وسائل حديثة في مكافحة الغش.	3.88	0.84	موافق

أظهرت النتائج كما هو في الجدول أعلاه أن أفراد العينة أجمعوا على أن إدارة الجمارك الجزائرية تعتمد على إستراتيجية واضحة لمكافحة الغش الجمركي، و هذا ما تبينه قيمة المتوسط الحسابي (3.75) بانحراف معياري مقداره (0.91) و هو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي و التي ترجح خيار موافق.

فيما كشفت نفس النتائج أن الأفراد موافقون على أن الرقابة الجمركية تسهم في الحد من عمليات التهريب و التي جاءت بمتوسط (3.90) و هو المتوسط الذي يشير إلى خيار موافق، و أنه توجد سياسة فعالة لإدارة المخاطر داخل الإدارة الجمركية بمتوسط (3.61)، بالإضافة إلى أن التكوين المستمر للأعوان يعزز فعالية العمل الجمركي بمتوسط (3.51)، كما يرى عمال الإدارة أن التنسيق بين مختلف المصالح الجمركية يرفع من فعالية الرقابة بمتوسط (3.53)، هذا و أن الجمارك تعتمد على وسائل حديثة في مكافحة الغش و التي جاءت بمتوسط (3.88).

في حين أظهرت النتائج أن أفراد العينة غير موافقين على أن تبسيط الإجراءات الجمركية يقلل من فرص الغش و التي جاءت بمتوسط (2.51)، و هو المتوسط الذي يشير إلى خيار غير موافق.

المحور الثاني: الغش الجمركي والتحولات الاقتصادية العالمية.

جدول رقم 09: يبين متوسطات محور الغش الجمركي والتحولات الاقتصادية العالمية.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
أدت التحولات الاقتصادية العالمية إلى زيادة حجم المبادلات التجارية.	3.38	1.02	محايد
ساهمت العولمة في ظهور أشكال جديدة من الغش الجمركي.	3.63	0.82	موافق
أصبح الغش الجمركي أكثر تعقيدًا في ظل التطور التجاري العالمي.	2.11	0.88	غير موافق
تؤثر الاتفاقيات التجارية الدولية على عمل الإدارة الجمركية.	2.46	0.99	غير موافق
التهريب تطور نتيجة تطور وسائل النقل والتجارة العالمية.	3.46	1.08	موافق

تواجه الجمارك تحديات كبيرة في ضبط التدفقات التجارية.	3.21	0.80	محايد
الرقمنة ساهمت في تحسين مراقبة العمليات التجارية.	3.70	0.94	موافق

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن العولمة ساهمت في ظهور أشكال جديدة من الغش الجمركي و ذلك ما يتجلى من خلال قيمة المتوسط الحسابي (3.63) بانحراف معياري مقداره (0.82) و هو المتوسط الذي يرجح خيار موافق.

و ذلك ما ينطبق على أن التهريب تطور نتيجة تطور وسائل النقل والتجارة العالمية بمتوسط (3.46). كما وافق الأفراد على أن الرقمنة ساهمت في تحسين مراقبة العمليات التجارية و التي جاءت بمتوسط (3.70).

بينما أظهرت النتائج أن أعوان الجمارك يرون بأن التحولات الاقتصادية العالمية أدت بدرجة متوسطة إلى زيادة حجم المبادلات التجارية و التي جاءت بمتوسط (3.38)، و هو المتوسط الذي يرجح خيار محايد، و أن الجمارك تواجه كذلك بدرجة متوسطة تحديات كبيرة في ضبط التدفقات التجارية بمتوسط (3.21).

بينما نلاحظ من خلال نفس النتائج أن عمال المؤسسة غير موافقين على أن الغش الجمركي أصبح أكثر تعقيدًا في ظل التطور التجاري العالمي و التي جاءت بمتوسط (2.11) و هو المتوسط الذي يرجح خيار غير موافق، و ذلك ما ينطبق على أن الاتفاقيات التجارية الدولية تؤثر على عمل الإدارة الجمركية بمتوسط (2.46).

المحور الثالث: الرقابة والتحديث في الإدارة الجمركية.

جدول رقم 10: يبين متوسطات محور الرقابة والتحديث في الإدارة الجمركية.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
الرقابة المسبقة فعالة في تقليل حالات الغش.	3.70	0.76	موافق
التفتيش الميداني يساعد على كشف التهريب.	3.60	1.04	موافق
الأنظمة المعلوماتية الجمركية حسنت من أداء الإدارة.	3.90	0.70	موافق
الرقمنة ساهمت في تسريع الإجراءات الجمركية.	3.58	1.02	موافق
تبادل المعلومات بين المصالح يعزز الرقابة الجمركية.	3.83	0.92	موافق
ما زالت هناك صعوبات في تعميم الرقمنة.	3.71	0.82	موافق
التعاون الدولي ضروري لمكافحة الغش الجمركي.	3.60	0.82	موافق

أظهرت النتائج كما هو في الجدول أعلاه أن أفراد العينة أجمعوا على أن الرقابة المسبقة فعالة في تقليل حالات الغش، و هذا ما تبينه قيمة المتوسط الحسابي (3.70) بانحراف معياري مقداره (0.76) و هو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي و التي ترجح خيار موافق.

فيما كشفت نفس النتائج أن أعوان الجمارك موافقون على أن التفتيش الميداني يساعد على كشف التهريب و التي جاءت بمتوسط (3.60) و هو المتوسط الذي يشير إلى خيار موافق، و أن الأنظمة المعلوماتية الجمركية حسنت من أداء الإدارة بمتوسط (3.90)، بالإضافة إلى أن الرقمنة ساهمت في تسريع الإجراءات الجمركية بمتوسط (3.58)، و أن تبادل المعلومات بين المصالح يعزز الرقابة الجمركية بمتوسط (3.83)، هذا و أنه ما زالت هناك

صعوبات في تعميم الرقمنة و التي جاءت بمتوسط (3.71) و أن الأفراد موافقين على أن التعاون الدولي ضروري لمكافحة الغش الجمركي بمتوسط (3.60).

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

اختبار و مناقشة الفرضيات.

الفرضية الرئيسية.

تؤثر إستراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة الغش في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

و تقسم هذه الفرضية إلى:

الفرضية الصفرية H_0:

لا تؤثر إستراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة الغش في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

الفرضية البديلة H_1:

تؤثر إستراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة الغش في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

جدول رقم 11: يبين اختبار "ف" لإستراتيجية الجمارك على محاربة الغش.

محاربة ظاهرة الغش	قيمة التباين	درجة الحرية	قيمة "ف"	الدلالة	مستوى المعنوية sig
إستراتيجية إدارة الجمارك	39.434	1	785.269	دال	0.00

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أن قيمة التباين بلغت 39.434 و بلغت قيمة "ف" 785.269 عند درجة حرية 1 و مستوى معنوية sig = 0.00 و التي هي دالة إحصائيا، لأن (α ≤0.05) و بالتالي فإننا نقبل الفرض البديل، و الذي ينص على أن: تؤثر إستراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة الغش في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

و لمعرفة درجة و مدى التأثير و معادلة الانحدار سوف نستعين بجدول المعاملات و ملخص النموذج كما هو مبين أدناه.

جدول رقم 12: يبين اختبار معاملات درجة التأثير.

محاربة ظاهرة الغش	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة β	ثابت الانحدار	معامل الانحدار	قيمة "ت"	قيمة المعنوية
إستراتيجية إدارة الجمارك	0.96	0.931	0.965	-0.219	0.952	28.023	0.00

كشفت النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت (0.96) و هو ما يفسر وجود علاقة ارتباط قوية جدا بين إستراتيجية إدارة الجمارك و محاربو ظاهرة الغش و أن معامل التحديد بلغ (0.931) و هذا يعني أن الإستراتيجية قد فسرت ما مقداره (93.1 %) من محاربة ظاهرة الغش، كما جاءت قيمة "ت" (28.023) عند قيمة معنوية (0.00) و التي هي دالة إحصائيا و بالتالي فإننا نقبل الفرض البديل الذي يؤكد على أن تؤثر إستراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة الغش في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

و تكتب المعادلة الرياضية كالتالي:

$$Y = \alpha + \beta X$$

$$Y0- = .219 + 0.952X$$

و بالتالي نستنتج أن المتغير التابع و المتمثل في محاربة ظاهرة الغش يساوي - 0.219 + 0.952 ضرب المتغير المستقل إستراتيجية إدارة الجمارك.

المبحث الثالث: مناقشة النتائج والتوصيات

المطلب الأول: عرض أهم النتائج

أسفرت الدراسة الميدانية، بعد تحليل البيانات الإحصائية واختبار الفرضيات، عن مجموعة من النتائج التفصيلية التي يمكن تنظيمها كما يلي:

أولًا: النتائج المتعلقة بالمحور التنظيمي والاستراتيجي

- بينت النتائج أن إدارة الجمارك الجزائرية تعتمد على إستراتيجية واضحة نسبيًا في مكافحة الغش الجمركي، وهو ما يعكس وجود إطار تنظيمي موجّه للعمل الرقابي.
- كما تبين أن الرقابة الجمركية المباشرة وغير المباشرة تُعد من أهم الوسائل الفعالة في الحد من عمليات التهريب، خاصة عند دمجها مع أنظمة المعلومات الحديثة.
- أظهرت النتائج كذلك أن سياسة إدارة المخاطر داخل الإدارة الجمركية تسهم في تحسين القدرة على التنبؤ بالأنشطة المشبوهة وتوجيه الرقابة بشكل أكثر فعالية.
- رغم ذلك، تبين أن بعض الإجراءات الإدارية مثل تبسيط الإجراءات الجمركية لا تُنظر إليها بشكل واضح كعامل مباشر في تقليص الغش، وهو ما قد يشير إلى وجود فجوة بين التصور النظري والتطبيق الميداني.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالعنصر البشري والتكوين

- أكدت الدراسة أن التكوين المستمر للأعوان الجمركيين يلعب دورًا مهمًا في تحسين الأداء المهني ورفع مستوى الكفاءة في التعامل مع حالات الغش.

- كما أن أغلب أفراد العينة تلقوا تكوينًا في المجال الجمركي، ما يعكس اهتمام المؤسسة بالعنصر البشري كعنصر أساسي في فعالية الرقابة.
- إضافة إلى ذلك، فإن التنسيق بين مختلف المصالح يعزز من فعالية العمل الرقابي ويقلل من الثغرات التنظيمية.

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالتحولات الاقتصادية العالمية

- أبرزت النتائج أن العولمة والتطور الاقتصادي العالمي ساهمت في ظهور أنماط جديدة من الغش الجمركي، أكثر تنوعًا من الأساليب التقليدية.
- كما تبين أن تطور وسائل النقل والتجارة الدولية ساهم في زيادة تعقيد حركة البضائع، مما جعل عملية المراقبة أكثر صعوبة.
- في المقابل، لعبت الرقمنة والتقنيات الحديثة دورًا إيجابيًا في تحسين تتبع العمليات التجارية وتسهيل الرقابة.
- كما أظهرت النتائج أن الاتفاقيات التجارية الدولية تؤثر بدرجات متفاوتة على عمل الإدارة الجمركية، لكنها ليست العامل الأكثر تأثيرًا حسب آراء العينة.

رابعًا: النتائج المتعلقة بالرقابة والتحديث

- أظهرت النتائج أن الأنظمة المعلوماتية الجمركية الحديثة ساهمت بشكل كبير في تحسين الأداء الإداري والرقابي.
- كما أن الرقابة المسبقة والتفتيش الميداني ما زالا يمثلان أدوات أساسية في كشف التهريب.
- تبين أيضًا أن تبادل المعلومات بين المصالح الجمركية يعزز بشكل كبير فعالية الرقابة ويحد من الثغرات.
- رغم ذلك، ما زالت هناك تحديات مرتبطة بـ تعميم الرقمنة بشكل كامل داخل جميع مستويات الإدارة.

خامسًا: النتائج الإحصائية للفرضيات

- أثبتت النتائج الإحصائية وجود تأثير قوي جدًا للإستراتيجية الجمركية على محاربة الغش الجمركي.
- حيث بلغ معامل الارتباط (0.96) وهو ما يدل على علاقة قوية جدًا بين المتغيرين.
- كما بلغ معامل التحديد (0.931)، أي أن الإستراتيجية تفسر 93.1%من التغير في مستوى محاربة الغش.
- إضافة إلى ذلك، كانت قيمة (F) و (T)دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.00)، مما يؤكد قبول الفرضية البديلة.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج في ضوء الجانب النظري والدراسات السابقة

يمكن القول إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتقاطع بدرجة كبيرة مع الإطار النظري العام في مجال الإدارة الجمركية ومكافحة الغش، خاصة فيما يتعلق بدور التحديث الرقمي وإدارة المخاطر.

.1من حيث الجانب النظري

- تؤكد النظريات الحديثة في إدارة الجمارك أن فعالية مكافحة الغش تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية:
  1. **التحديث التكنولوجي** الرقمنة وأنظمة المعلومات
  2. **الكفاءة البشرية** التكوين والخبرة
  3. **الحوكمة الإدارية** الرقابة والتنسيق المؤسسي

وهذا ما أكدته نتائج الدراسة، حيث تبين أن الجمع بين هذه العناصر يؤدي إلى رفع فعالية النظام الجمركي.

.2من حيث التحولات الاقتصادية

- تتفق النتائج مع الطرح النظري القائل إن العولمة أدت إلى:
  - توسع حجم التجارة الدولية.

- زيادة سرعة تدفق السلع.
- ظهور شبكات تهريب أكثر تعقيدًا.

لكن في المقابل، أظهرت النتائج أن هذا التعقيد لا يُنظر إليه بنفس الدرجة من جميع أفراد العينة، وهو ما يعكس اختلافًا في إدراك تأثير العولمة حسب الخبرة المهنية والموقع الوظيفي.

.3من حيث الرقمنة والتحديث

- تؤكد الدراسات السابقة أن الرقمنة تقلل من التدخل البشري وبالتالي تقلل فرص الفساد والغش.
- وهذا ما أكدته نتائج الدراسة التي بينت أن الأنظمة المعلوماتية والتبادل الإلكتروني للبيانات ساهمت في تحسين الأداء الجمركي بشكل واضح.

.4نقطة اختلاف مهمة

- على عكس بعض الدراسات التي تعتبر تبسيط الإجراءات عاملًا مباشرًا في تقليل الغش، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هذا العامل لم يكن محل اتفاق بين أفراد العينة، ما قد يدل على:
  - ضعف التطبيق الفعلي لهذا الإجراء.
  - أو وجود بيئة تنظيمية تجعل تبسيط الإجراءات غير مرتبط مباشرة بمكافحة الغش.

المطلب الثالث: التوصيات والاقتراحات

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية والتطبيقية:

.1على المستوى الاستراتيجي

- إعادة تعزيز **الإستراتيجية الجمركية الوطنية** بشكل يواكب التطورات الاقتصادية العالمية.
- تطوير خطط مرنة قادرة على التكيف مع **أشكال الغش الجديدة والمعقدة**.

.2على مستوى الرقمنة والتكنولوجيا

- تسريع وتيرة التحول الرقمي الشامل داخل الإدارة الجمركية.
- توسيع استخدام الأنظمة الذكية وتحليل البيانات الضخمة (Big Data) في الكشف المبكر عن المخاطر.
- تحسين التكامل بين مختلف قواعد البيانات الجمركية.

.3على مستوى الموارد البشرية

- تكثيف التكوين المتخصص والمستمر في مجالات التكنولوجيا الحديثة ومكافحة التهريب.
- إدماج برامج تدريب ميدانية لمحاكاة حالات الغش الواقعية.
- تعزيز ثقافة العمل الجماعي والتنسيق بين المصالح.

.4على مستوى التنظيم والرقابة

- مراجعة بعض الإجراءات الإدارية بهدف تحقيق التوازن بين السرعة الرقابية والدقة الأمنية.
- تعزيز الرقابة المسبقة بدل الاعتماد فقط على الرقابة اللاحقة.
- دعم آليات التفتيش الميداني بشكل أكثر تنظيمًا وفعالية.

.5على مستوى التعاون الدولي

- تقوية التعاون مع الهيئات الجمركية الدولية.
- تطوير آليات تبادل المعلومات الفورية حول شبكات التهريب.
- المشاركة في برامج مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

يمكن القول إن فعالية إدارة الجمارك في مكافحة الغش الجمركي لم تعد تعتمد فقط على الإجراءات التقليدية، بل أصبحت ترتكز على مزيج متكامل من التكنولوجيا، والكفاءة البشرية، والتنسيق المؤسسي، وهو ما تؤكده نتائج هذه الدراسة بشكل واضح.

خاتمة عامة

ان ظاهرة الغش الجمركي من أخطر التحديات التي تواجه الإدارات الجمركية في مختلف دول العالم، لما لها من آثار سلبية تمس الاقتصاد الوطني من حيث فقدان الموارد المالية، وإضعاف الإنتاج المحلي، وتشويه المنافسة التجارية، إضافة إلى ارتباطها في بعض الحالات بالجريمة المنظمة العابرة للحدود. وقد ازدادت هذه الظاهرة تعقيدًا في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي شملت العولمة الاقتصادية، وتحرير التجارة الدولية، والتطور التكنولوجي والرقمي المتسارع.

وفي هذا السياق، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في مكافحة الغش الجمركي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، من خلال تحليل مختلف أبعاد هذه الاستراتيجية، وقياس أثرها على الحد من ظاهرة الغش الجمركي، بالاعتماد على دراسة ميدانية وتحليل إحصائي باستخدام برنامج.SPSS

وقد توصلت الدراسة إلى أن استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية لها تأثير قوي وذو دلالة إحصائية في مكافحة الغش الجمركي، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين، كما تبين أن الرقابة الجمركية، وإدارة المخاطر، والرقمنة، والتكوين المستمر تمثل أهم العوامل التي تساهم في تعزيز فعالية هذه الاستراتيجية.

وفي المقابل، أظهرت الدراسة وجود بعض التحديات التنظيمية والتقنية المرتبطة بتعقيد الإجراءات، وضعف التغطية الرقمية في بعض الحالات، إضافة إلى التحديات الناتجة عن تطور أساليب الغش الجمركي في ظل العولمة الاقتصادية.

وبناءً على ذلك، فإن تطوير المنظومة الجمركية أصبح ضرورة ملحة لمواكبة هذه التحولات، وتعزيز قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني من مختلف أشكال الغش والتهريب.

التوصيات

- ضرورة تحديث استراتيجية إدارة الجمارك بشكل دوري بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- اعتماد مقاربة شاملة تجمع بين الوقاية والرقابة والردع في مكافحة الغش الجمركي.

- تطوير مؤشرات دقيقة لقياس أداء الاستراتيجية الجمركية.

- تبسيط الإجراءات الجمركية مع الحفاظ على فعالية الرقابة.
- تعزيز التنسيق بين مختلف المصالح الجمركية.
- تطوير نظام إدارة المخاطر الجمركية.
- تقوية الرقابة اللاحقة والتفتيش الميداني.
- تسريع عملية التحول الرقمي داخل الإدارة الجمركية.

- تطوير الأنظمة المعلوماتية وربطها بشكل شامل بين مختلف المصالح.
- اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الكشف عن المخاطر.
- تعزيز أمن المعلومات وحماية البيانات الجمركية.

الآفاق المستقبلية

- التوجه نحو بناء إدارة جمركية ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي.
- اعتماد نظام استباقي يعتمد على التنبؤ بالمخاطر بدل الاكتفاء بالرقابة التقليدية.
- تطوير منظومة جمركية متكاملة تربط جميع الفاعلين الاقتصاديين.

- تكوين جيل جديد من أعوان الجمارك متعدد التخصصات.
- إنشاء مراكز تكوين متخصصة في المجال الجمركي.
- تعزيز تبادل الخبرات مع الإدارات الجمركية الدولية.

- تطوير منصات رقمية متكاملة لتبادل المعلومات.
- اعتماد أنظمة تحليل البيانات الضخمة في الرقابة الجمركية.
- إدماج التقنيات الحديثة في عمليات التفتيش والمراقبة.

- تشجيع إجراء دراسات ميدانية دورية حول الغش الجمركي.
- تطوير مؤشرات علمية دقيقة لتقييم الأداء الجمركي.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية للأبحاث الجمركية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

- أحمد محيو، *محاضرات في المؤسسات الإدارية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- أحمد محيو، *دروس في المؤسسات الإدارية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- عمار بوضياف، *الوجيز في القانون الإداري*، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- عمار بوضياف، *الرقابة الإدارية في القانون الجزائري*، 2018.
- عمار بوضياف، *القانون الإداري العام*، 2019.
- عبد القادر عشي، *النظام الجمركي الجزائري*، دار هومة، الجزائر، 2016.
- عبد القادر عشي، *النظام الجمركي الجزائري وآليات الرقابة الجمركية*، 2019.
- عبد القادر عشي، *النظام الجمركي الجزائري بين الفعالية والتحديات*، 2020.
- عبد العزيز سعد، *جرائم التهريب والمخالفات الجمركية*، دار هومة، الجزائر، 2011.
- عبد العزيز سعد، *الجرائم الجمركية وطرق مكافحتها*، 2016.
- عبد العزيز سعد، *مكافحة الجرائم الاقتصادية والجمركية*، 2017.
- محمد الصغير بعلي، *القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري*، دار العلوم، عنابة، 2014.
- محمد الصغير بعلي، *الوسيط في القانون الإداري*، 2015.
- ناصر لباد، *القانون الإداري العام*، 2014.
- ناصر لباد، *الوجيز في القانون الإداري*، 2016.
- ناصر لباد، *القانون الإداري المتقدم*، 2017.
- رشيد خلوفي، *القانون الإداري التنظيمي*، 2012.
- رشيد خلوفي، *مبادئ القانون الإداري*، 2011.
- صالح زين الدين، *القانون الجمركي والتجارة الخارجية*، الأردن، 2012.

- صالح زين الدين، *القانون الجمركي والتجارة الدولية*، 2014.
- عبد الله سليمان، *الجمارك والتجارة الدولية*، الأردن، 2015.
- عبد الله سليمان، *مبادئ التجارة الدولية*، 2016.
- محمد حسني، *الجرائم الاقتصادية في القانون الجزائري*، دار هومة، 2018.
- عليوات علي، *مكافحة الغش الجمركي في ظل التشريع الجزائري*، 2020.
- بلقاسم زروقي، *الحوكمة الإدارية وتحديث الإدارة العمومية*، 2019.
- بلقاسم زروقي، *مكافحة الفساد الإداري*، 2020.
- محمد الأمين بن الشيخ، *الرقمنة الإدارية في الجزائر*، 2022.
- محمد عليوي، *الاقتصاد الدولي المعاصر*، 2021.
- عبد الرحمن تيشوري، *العولمة الاقتصادية*، 2018.
- محمد فريد العريني، *القانون الدولي الاقتصادي*، 2019.
- محفوظ جودة، *التحليل الإحصائي باستخدامSPSS* ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Dani Rodrik, *The Globalization Paradox*, 2011.
- Dani Rodrik, *Economics of Globalization*, 2018.
- Dani Rodrik, *Global Trade Governance*, 2011.
- Joseph E. Stiglitz, *Globalization and Its Discontents Revisited*, 2018.
- Joseph Stiglitz, *Globalization and Development*, 2019.
- Paul Krugman, *International Economics*, 2018.
- Paul Krugman, *Trade Theory and Policy*, 2018.
- Paul Krugman, Maurice Obstfeld & Marc Melitz, *International Economics*, 2018.
- Richard Baldwin, *The Great Convergence*, 2016.
- Richard Baldwin, *Global Trade Systems*, 2020.
- Jeffrey Sachs, *The Age of Sustainable Development*, 2015.
- Jeffrey Sachs, *Sustainable Development*, 2016.
- Thomas L. Friedman, *The World is Flat*, 2016.
- Jean-Paul Gaillard, *La douane et la lutte contre la fraude*, 2017.
- Michael Keen, *Customs Administration and Trade Facilitation*, 2016.

ثالثاً: التقارير الدولية

- IMF, *World Economic Outlook*, 2023.
- IMF, *World Economic Outlook Update*, 2023.

- IMF, *Fiscal Monitor*, 2023.
- World Bank, *Global Economic Prospects*, 2024.
- World Bank, *Trade and Competitiveness Report*, 2023.
- World Bank, *Customs Modernization Handbook*, 2015.
- World Bank, *Customs Reform Report*, 2023.
- UNCTAD, *Trade and Development Report*, 2021.
- UNCTAD, *Digital Economy Report*, 2022.
- UNCTAD, *Trade and Development Update*, 2021.
- WTO, *World Trade Report*, 2022.
- WTO, *Global Trade Report*, 2023.
- WTO, *World Trade Review*, 2022.
- World Customs Organization (WCO), *Customs Enforcement Guidelines*, 2020.
- WCO, *Risk Management Compendium*, 2021.
- WCO, *Capacity Building Strategy*, 2022.
- WCO, *Customs Risk Management Report*, 2021.
- WCO, *Enforcement Strategy*, 2020.
- UNODC, *Transnational Organized Crime Report*, 2022.
- INTERPOL, *Global Illicit Trade Report*, 2023.
- OECD, *Trade Facilitation Report*, 2020.

الملاحق

الاستبيان

السادة/ أعوان وإطارات إدارة الجمارك المحترمين،

تحية طيبة وبعد،

في إطار إعداد دراسة أكاديمية بعنوان:

"استراتيجية إدارة الجمارك الجزائرية في محاربة ظاهرة الغش في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"،

نضع بين أيديكم هذا الاستبيان.

نؤكد لكم أن جميع المعلومات المقدمة ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، كما أن مشاركتكم طوعية وتُقدر عاليا لما لها من دور أساسي في إنجاز هذه الدراسة.

نرجو منكم قراءة كل عبارة بعناية ووضع إشارة (×) أمام الخيار الذي يعكس رأيكم بدقة وموضوعية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ووقتكم الثمين.

مع فائق التقدير والاحترام.

أولاً: البيانات الشخصية

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:

أقل من 25 ☐ سنة 25-35سنة ☐ 36-45 سنة ☐ 46سنة فأكثر ☐

3- المستوى التعليمي:

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4- سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ 5-10سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

-5الرتبة الوظيفية:

عون رقابة ☐ مفتش ☐ إطار إداري ☐

-6هل تلقيت تكوينًا في مجال العمل الجمركي؟

نعم ☐لا ☐

يرجى وضع إشارة (×) أمام الحالة التي تلائمك:

المحور الأول: استراتيجية إدارة الجمارك في مكافحة الغش

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تعتمد إدارة الجمارك الجزائرية على استراتيجية واضحة لمكافحة الغش الجمركي.					
2	تسهم الرقابة الجمركية في الحد من عمليات التهريب.					
3	توجد سياسة فعالة لإدارة المخاطر داخل الإدارة الجمركية.					
4	التكوين المستمر للأعوان يعزز فعالية العمل الجمركي.					
5	تبسيط الإجراءات الجمركية يقلل من فرص الغش.					
6	التنسيق بين مختلف المصالح الجمركية يرفع من فعالية الرقابة.					
7	تعتمد الجمارك على وسائل حديثة في مكافحة الغش.					

المحور الثاني: الغش الجمركي والتحولات الاقتصادية العالمية

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	أدت التحولات الاقتصادية العالمية إلى زيادة حجم المبادلات التجارية.					
2	ساهمت العولمة في ظهور أشكال جديدة من الغش الجمركي.					
3	أصبح الغش الجمركي أكثر تعقيدًا في ظل					

	التطور التجاري العالمي.					
4	تؤثر الاتفاقيات التجارية الدولية على عمل الإدارة الجمركية.					
5	التهريب تطور نتيجة تطور وسائل النقل والتجارة العالمية.					
6	تواجه الجمارك تحديات كبيرة في ضبط التدفقات التجارية.					
7	الرقمنة ساهمت في تحسين مراقبة العمليات التجارية.					

المحور الثالث: الرقابة والتحديث في الإدارة الجمركية

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	الرقابة المسبقة فعالة في تقليل حالات الغش.					
2	التفتيش الميداني يساعد على كشف التهريب.					
3	الأنظمة المعلوماتية الجمركية حسنت من أداء الإدارة.					
4	الرقمنة ساهمت في تسريع الإجراءات الجمركية.					
5	تبادل المعلومات بين المصالح يعزز الرقابة الجمركية.					
6	ما زالت هناك صعوبات في تعميم الرقمنة.					
7	التعاون الدولي ضروري لمكافحة الغش الجمركي.					

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	60	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	60	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,967	21

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	50	83,3	83,3	83,3
	أنثى	10	16,7	16,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	- 25 سنة	2	3,3	3,3	3,3
	25 - 35 سنة	19	31,7	31,7	35,0
	36 - 45 سنة	34	56,7	56,7	91,7
	+ 46 سنة	5	8,3	8,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	18	30,0	30,0	30,0
	جامعي	35	58,3	58,3	88,3
	عليا دراسات	7	11,7	11,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 -	6	10,0	10,0	10,0
	سنوات 10 - 5	29	48,3	48,3	58,3
	سنوات 10 +	25	41,7	41,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رقابة عون	29	48,3	48,3	48,3
	مفتش	13	21,7	21,7	70,0
	إداري إطار	18	30,0	30,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

التكوين

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	53	88,3	88,3	88,3
	لا	7	11,7	11,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

Statistiques

		م1	م2	م3	م4	م5	م6	م7
N	Valide	60	60	60	60	60	60	60
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,7500	3,9000	3,6167	3,5167	2,5167	3,5333	3,8833
Ecart type		,91364	,72952	,97584	,94764	1,08130	1,17122	,84556

Statistiques

		س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7
N	Valide	60	60	60	60	60	60	60
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,3833	3,6333	2,1167	2,4667	3,4667	3,2167	3,7000
Ecart type		1,02662	,82270	,88474	,99943	1,08091	,80447	,94421

Statistiques

		ب1	ب2	ب3	ب4	ب5	ب6	ب7
N	Valide	60	60	60	60	60	60	60
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,7000	3,6000	3,9000	3,5833	3,8333	3,7167	3,6000
Ecart type		,76579	1,04476	,70591	1,02992	,92364	,82527	,82749

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,965[a]	,931	,930	,22409

a. Prédicteurs : (Constante), الاستراتيجية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	39,434	1	39,434	785,269	,000[b]
	de Student	2,913	58	,050		
	Total	42,347	59			

a. Variable dépendante : الغش

b. Prédicteurs : (Constante), الاستراتيجية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	-,219	,123		-1,778	,081
	الاستراتيجية	,952	,034	,965	28,023	,000

a. Variable dépendante : الغش